



PROVISIONAL

A/41/PV.19  
10 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)

السيد شودي

: الرئيس

(قبرص)

السيد موشوتاس

: شم

(نائب الرئيس)

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

التي كلمة كل من :

السيد المصري (الاردن)

السيد ملادينوف (بلغاريا)

السيد هيدين (استراليا)

السيد يي غونغ (بورما)

السيد بيرد (انتيفوا وبربودا)

السيد سريثيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاملية . وينبغي ارسالها موقعة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section ، Department of Conference Services ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد المصري (الاردن) : سيدي الرئيس يسعدني أن أتقدم اليكم بأحرر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . إننا على ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة ، وخبرة دبلوماسية . سيتمكنكم من ادارة أعمال الجمعية العامة بكل اقتدار ، وبراعة ، وسيكون ذلك خير عون لنا في التوصل الى النتائج الايجابية التي نتوخاها من هذه الدورة . ويسرنا ، بشكل خاص ، أن نرى ممثلا من البلد الصديق ، بنغلاديش ، الذي تربطه بهلدي ، الاردن ، أوثق علاقات الاخوة والصداقة والتعاون ، يتقلد هذا المنصب الدولي الرفيع .

كما أود أن أتقدم بالشكر والاعجاب لسلفكم ، سعادة السفير السيد خايمي دي بينيس ، الذي أدار أعمال الدورة الاربعين للجمعية العامة بمهارة فائقة ، تميزت بقدرته على معالجة القضايا الدولية الشائكة ، بما لديه من إلمام واسع ، وروح ديمقراطية خلقة ، اقتترنت بقدره على الحسم والحزم ، مما أدى الى نجاح مميز للدورة الماضية . وليس ذلك بمستغرب من دبلوماسي عريق ، تبرز في العمل الدبلوماسي الجماعي ، وله خبرة واسعة بشؤون الأمم المتحدة ونشاطاتها .

وفي مستهل كلمتي ، أود كذلك أن أقدم عميق التقدير والشكر لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على ما يبذله من جهود مخلصه دؤوبة لتعزيز دور الأمم المتحدة ، والمساعدة في حل النزاعات والمعضلات التي تهدد أمن شعوبنا ، وتستنزف طاقات بلداننا . إننا سنعطي اقتراحاته وملاحظاته حول مختلف المواضيع الاهتمام الذي تستحقه .

إننا نشاطر سعادته حرمه الشديد على فعالية الأمم المتحدة والالتزام بمثلها

ومبادئها ، ثم الرغبة المخلمة في تعزيز دورها لا لتبقى منبرا للحوار وطرح الآراء والمواقف فحسب ، بل لتصبح وسيلة لتحقيق التوافق ، وإن أمكن الاتفاق ، بشأن ما يواجه البشرية من تحديات جديدة . ولقد كانت الذكرى الأربعون لقيام المنظمة ، في العام الماضي ، مناسبة لتقييم مسيرة هذه المؤسسة الحيوية . وضمن ذلك جرى التأكيد على أهمية احترام الميثاق ، وأهمية العمل لحل المشكلات الدولية العالقة بروح من التعاون والتوافق والحرص المتبادل على عدم السماح للآزمات الدولية بالافلات من زمام السيطرة والتحكم الجماعي بها . وكان رأينا أن أزمة الأمم المتحدة وتضخم قراراتها تعود في الأساس الى تردي الوضع الدولي ، واستمرار المعضلات الدولية والخزاعات الاقليمية المزمنة دون حل .

إننا يجب ألا نخطئ في المنطلق . فالمشكلة الحقيقية التي نواجهها ليست تضخم قرارات الأمم المتحدة ، واتساع أجهزة المنظمة الدولية ، رغم أهميتها والحاجتها ، بل في تضخم المشاكل الاصلية التي تعيشها شعوب العالم ودوله ، واستمرار هذه المشاكل دون معالجة . ولذلك فالمنطلق الحقيقي لعملنا لا يبدأ في معالجة الآثار التي تركتها النزاعات الدولية على الأمم المتحدة ، بل في معالجة تلك النزاعات في مواطنها الاصلية . وعندها لن يكون هناك حاجة لالقاء اللوم لاستمرار المشاكل على عاتق الأمم المتحدة ، لأن هذه المشاكل لن تكون موجودة .

إن علينا معالجة النزاع العربي - الاسرائيلي ، والوضع في الجنوب الافريقي ، وكمبوتشيا ، ولبنان ، وامريكا الوسطى باعتبارها نزاعات تهدد السلام والامن الدوليين ، وتمتص مقدرات شعوب تلك المناطق ، قبل أن نعالجها كبنود على جدول أعمال الأمم المتحدة . فالحالة في الشرق الاوسط ، بدأت عام ١٩٦٧ بقرار وحيد هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي رفضت اسرائيل تطبيقه ، منذ ذلك الوقت ، وحتى يومنا هذا . ثم عجزت الأمم المتحدة عن اجبار اسرائيل على الانصياع له . لا بل صعدت اسرائيل من ممارساتها ، وعملت على تكريس الاحتلال مما اضطر الأمم المتحدة الى إعادة تأكيد هذه القرارات .

إن أزمة الأمم المتحدة هي من الأزمة العالمية ، وهي إنعكاس لتردي حالة الأمن والسلم الدوليين ، وليس سببا له . ولذلك ، فإن نقطة البداية لمعالجة أزمة الأمم المتحدة نفسها ، هي في العمل على تطبيق قراراتها ، وليس في سلبها قيمتها وأهميتها .

لقد ظهرت مرة أخرى صلاحية الأمم المتحدة وكفاءتها كإطار للتعاون بين الدول ، عندما استطاعت رغم الضائقة المالية المفروضة عليها ، أن تنظم الدورة الخاصة بالوضع الاقتصادي الحرج في افريقيا ، بشكل أثبت أن هناك حاجة ، يواكبها استعداد ، للعمل المشترك والتعاون الجماعي ، وأن أهمية وفاعلية مثل هذا العمل المتعدد الأطراف لا يمكن إغفالها .

وعليه ، فإننا نرى في ذلك بارقة أمل في إمكانية التقدم نحو معالجة جماعية للأوضاع الاقتصادية ، والسياسية التي تعانيها مناطق أخرى في العالم . كما أن بإمكان الأمم المتحدة أن تساهم في معالجة النزاعات الإقليمية المتفجرة في الشرق الأوسط ، والجنوب الأفريقي ، وقبرص وأفغانستان وغيرها ، وهناك جهود حثيثة ومخلصة يبذلها الأمين العام في هذا الشأن نؤيدها ، وندعو إلى دعمها والتجاوب معها . وبالإمكان تنشيط استخدام آلية الأمم المتحدة أيضا لمعالجة مسألة نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية .

وقد عالجت القمة الشامنة لحركة عدم الانحياز في هراري مؤخرا هذه المسائل ، حيث أكدت دول العالم الثالث على أهمية تعزيز دور الامم المتحدة ، وضرورة معالجة المشاكل التي تعترضنا بروح من التعاون والثقة والواقعية والصراحة .

في الوقت الذي نلمس فيه حاجة ماسة للامم المتحدة فإننا ، وللأسف ، نلمس وجود حملة ضد هذه المنظمة وإن كنت لا أريد الدخول في تفاصيل هذه الحملة لكنني أرى أنها في الاساس ظالمة ومتحيزة . فالامم المتحدة تكون قوية وفعالة ، للحد أو بالقدر ، الذي نرغبه نحن كدول أعضاء لها أن تكون . كما يمكن أن تتراجع ، ويتقلص دورها تبعاً لما نقرره نحن لها أيضا . واعتقد أن أحد أسباب ضعفها هو تلك الانتقائية والازدواجية في الممارسة لدى البعض حيال الالتزام بمبادئ الميثاق ، ولاسيما تلك المبادئ التي تنادي بحق تقرير المصير ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وحل المنازعات بالطرق السلمية .

وفيما يتعلق بالازمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة أرى أن بالإمكان العمل سويا لايجاد الحلول المناسبة والعملية لهذه الضائقة . ويمكننا أن نسترد بها اقتراح حتى الآن من آراء ، وبما يمكن أن تتخض عنه مداولاتنا ومشاوراتنا المختلفة في هذا الصدد . ولكن اعتقد أن هدفنا في معالجة هذه الازمة المالية التي تعانيها منظماتنا والتي لا نقتل من خطورتها ، يجب أن يكون تعزيز دورها وفعاليتها لا التشكيك فيها أو اضعافها ، لأنها إذا ما تلاشت سينشأ وضع دولي تكون فيه الكلمة الاولى للقوة بدل القانون .

ضمن إطار التزامنا بأهمية الامم المتحدة ، وفعاليتها ، فإننا نرى ضرورة إعطائها الغرمة الكافية للقيام بدورها تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي ، والذي اقتصر حتى الآن على ما يمكن تسميته بالمراقب أو "المشارك غير الفعال" . لقد كانت نتيجة الصراع بين الحق والقوة تجميد دور الامم المتحدة حيال النزاع العربي - الاسرائيلي . فلا الاكثريية يمكنها أن تقبل بالتنازل عن مبادئ الميثاق التي ترفض العدوان والسيطرة ، ولا الاقلية تسمح بتطبيق ما نص عليه الميثاق بحق المعتدي .

ولذلك اقتصر دور المنظمة الدولية على تأكيد المبادئ ، دون القدرة على القيام بأي اجراء عملي تجاه هذا النزاع . ووجد من يستفيد من هذا الوضع الذي اتم بحالة اللاسلم واللاحرب ، فساد وضع كان الربح فيه أولئك الذين لا يريدون التخلي عن أي شيء ، والذين لا يقبلون إلا بكل شيء . بينما الخاسر الاول كان الشعب العربي الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال .

وإزاء هذا الوضع الذي تكرر فيه الاحتلال بشكل عملي ، وبقيت الحقوق العربية التاريخية الثابتة تنتظر التحقيق خارج إطار التأكيد النظري ، بادرننا في الأردن للعمل بكل الامكانيات لتغيير هذه الحالة بحيث يمكن ترجمة الحقوق العربية في فلسطين الى واقع عملي وبحيث يمكن ترجمة مبادئ الامم المتحدة ، وقراراتها التي تشجب العدوان ، وتحرم الاحتلال الاجنبي ، وتنادي بتقرير المصير ، الى عمل سياسي مباشر ، وذلك من خلال وضع حلول عملية للمشكلة الفلسطينية ، والنزاع العربي - الاسرائيلي .

لقد كنا مقتنعين بأن الاكتفاء بتأكيد المبادئ ، وطرح المواقف ، والاعلان عما نريده دون العمل على تحقيقه ، لا يقل خطورة عن حالة الاحتلال نفسها . فقد نشأ وضع اقليمي تمثل في تصارع وتيرة عمليات التغيير السكاني والجغرافي للأراضي العربية ، وحصول حالة من الاسترخاء الدولي والشعور بعدم امكانية عمل أي شيء جدي تجاه الضم الزاحف للأراضي العربية المحتلة ، وما رافق ذلك من حالة الاستقطاب الدولي ، وتنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على مصير ومقدرات المنطقة . ثم أخيرا ، تردى الوضع في الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة وضع الشعب العربي الفلسطيني ، الرازح تحت الاحتلال ، الذي بلغ حدا مقلقا جدا لنا .

لهذه الاعتبارات الهامة ، والتي تتعلق بمستقبل الشعب العربي الفلسطيني ، والمحافظة على هويته القومية ، والحقوق العربية والاسلامية في فلسطين ، عمل الاردن من أجل تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي ، بما في ذلك القضية الفلسطينية ، جوهر هذا الصراع ، وذلك من خلال مؤتمر دولي تحضره كافة الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني . وينعقد هذا المؤتمر بإشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ونحن نرى في هذا المؤتمر الأطار المناسب للتفاوض على أساس الشرعية الدولية ومبادئ الميثاق ، ونعتبره محفلاً لا يمكن لأي طرف استغلاله كمبرح للنقاش أو منبر للجدل فقط ، بل سيكون إطاراً دولياً جدياً للعمل الفعال ، والتفاوض بروح من المسؤولية للتوصل إلى التسوية المنشودة ضمن طائفة تحمل الأطراف لمسؤوليتها تحت سمع العالم ، حيث تخضع لحكم الأسرة الدولية . ونرى أن نتيجة مثل هذه التسوية يجب أن تكفل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وتضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرض آبائه وأجداده ، كما تضمن حق جميع دول المنطقة وشعوبها ، بما فيها إسرائيل ، في العيش في سلام ضمن حدود دولية معترف بها .

يرتكز موقفنا هذا على أسس ثابتة أهمها إيماننا الكامل بحتمية السلام ، والتزامنا القومي تجاه الشعب العربي الفلسطيني الذي تربطنا به وحدة الهدف والمصير والتاريخ الواحد المميز للشعبين الأردني والفلسطيني .

وبحكم علاقاتنا الخاصة والمميزة هذه ، فإننا أول من يدرك رغبة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال في السلام العادل والمشرق . ولذا ، فإننا نعارض المحاولات التي تبذل لحصره ضمن دائرة الرفض والتطرف والعنف ، وذلك حتى يتسنى لخصومه استبعاده وتجاهله ، لا بل سحقه تحت مبرر محاربة العنف والارهاب .

ولذلك عملنا مع اخوتنا الفلسطينيين لتنفيذ مشروع السلام العربي من خلال إيجاد آلية عملية لتنفيذ هذا المشروع الذي يحظى بتأييد الغالبية العظمى . ولهذه الغاية وقّعنا مع منظمة التحرير الفلسطينية في الحادي عشر من شباط/فبراير عام ١٩٨٥ اتفاقاً لا تزال أسسه ومبادئه تمثل المنطلق لتوجيهاتنا وتحركنا تجاه القضية الفلسطينية ، ويضمن في جوهره مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في صناعة السلام وفي

سيانته . وإذا ما اصطمت جهودنا بعقبات وضعها البعض ، فيجب ألا يكون هذا مدعاة لتفعل الأسرة الدولية من مسؤوليتها التاريخية نحو الشعب الفلسطيني واحلال السلام . ويجب ألا نسمح لاسرائيل باتخاذ ذلك ذريعة للتفكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واستمرارها في سياستها الهادفة الى الاحتفاظ بالارض ، ثم فرض مفهومها للسلام ، إن أمكنها ذلك ، متمسكة بالدعم اللامحدود سياسيا وعسكريا ، واقتصاديا من الولايات المتحدة الامريكية .



لقد تحملت الامم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه هذه القضية بقرارها تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، ثم عمّقت المشكلة حينما وجدت المنظمة الدولية نفسها عاجزة عن تنفيذ ما أقرته عام ١٩٤٨ حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض . ووجدت نفسها عاجزة مرة أخرى حينما احتلت اسرائيل كامل التراب الفلسطيني عام ١٩٦٧ ولم تتمكن من تنفيذ التسوية السلمية الشاملة المستندة الى مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وبالتالي تحقيق السلام مقابل الانسحاب ، ولا يمكن التفاوض عن مسؤولية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن ، تجاه هذه المشكلة والنزاع العربي - الاسرائيلي الذي نشأ نتيجة لها . ففي عام ١٩٤٧ ، تلاقى وجهات نظر هذه الدول رغم التنافس والتناحر بين بعضها ، على تقسيم فلسطين . وفي عام ١٩٦٧ تلاقى وجهات نظرها مرة أخرى ، على مفهوم أساسي يبنى عليه السلام العادل والشامل - وهو مفهوم الارض مقابل السلام ، استنادا الى مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بواسطة الحرب والذي بنى عليه قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وقد دعا القرار الاخير الى تنفيذ القرار الاول من خلال التفاوض بين الاطراف وبرعاية مناسبة .

وما هو الاطار المناسب قد قدمته الجمعية العامة ، أعلى هيئة دولية ، تتمثل فيها وتؤيدها جميع شعوب العالم ، وذلك ضمن الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . إننا نأمل أن يقوم مجلس الامن بتأييد هذه الدعوة قبل فوات الاوان لتمكين الاطراف المعنية جميعها من التفاوض لتحقيق السلام . ولنعلم ان الذين يعارضون انعقاد المؤتمر الدولي ، إنهم بمعارضتهم هذه إنما يطيلون أمد النزاع العربي - الاسرائيلي ، وبالتالي يطيلون المعاناة والعذاب لشعوب الشرق الاوسط ، ويعرضون المنطقة بأكملها لعدم الاستقرار . إن ظهور بعض التجاوب في مواقف المعارضين لانعقاد المؤتمر يؤكد لنا أن موقفنا المبدئي والذي دعونا اليه منذ البداية ، هو الموقف الصحيح ، وأن المؤتمر الدولي كما هو مطروح يبقى الطريق الامثل للوصول الى سلام عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية ، وللصراع العربي - الاسرائيلي .

إننا في الأردن لم نتوان في شجب الإرهاب والتنديد به ، بغض النظر عن مصدره أو طبيعته ، ولا نقر بأن الاعتداء وتهديد حياة الأبرياء في أماكن العبادة أو المسافرين أعمال تقرها المبادئ الدولية والسلوك الانساني المتحضر كما أنها تتنافى مع قيمنا ومعتقداتنا القومية والروحية . وإننا نفرق بين هذه الأعمال الشائنة وبين الكفاح الوطني المشروع الذي تقوم به الشعوب المظهدة والمستعمرة وحركات التحرير التابعة لها حسبما أقرته مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

كما أننا من ناحية أخرى نرى أن محاولة تسليط الأضواء على الأعمال الإرهابية التي تصاعدت مؤخرا ، بدلا من العمل لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وتحقيق السلام ، سوف تساهم في زيادة حدة التوتر الذي يسود المنطقة حاليا . كما أن محاولة تقليص مشكلة النزاع العربي - الاسرائيلي بما تشمله من عدوان واحتلال للأراضي العربية ، الى مجرد مشكلة إرهاب دولي ستكون نتيجتها المنطقية تقديم مبررات جديدة لمزيد من العنف والإرهاب . ومن نتائج هذا التوجه لدى البعض ، أن أصبح الإرهاب مظهرا لغياب السلام ، واستمرار حالة الجمود هذه ، التي يريدها البعض ذريعة لهم لإبعاد التسوية السلمية ، والتنصل من مسؤولية العمل لتحقيق السلام ، الأمر الذي يجعل الأطراف المتطرفة والرافضة تستغل الإرهاب ، وتشجعه حتى يتسنى لها تمرير مخططاتها .

في منطقة الخليج العربي دخلت الحرب العراقية - الايرانية ، عامها السابع وسط جو من العجز وعدم الاهتمام الدولي ازاء تعنت ايران وتعلبها . ورغم الاجماع على ضرورة إيقاف هذه الحرب ، وعلى عدم جدوى استمرارها ، وعدم وجود مبرر لهذا الاستمرار ، وكذلك احتمال اتساع نطاقها ، فإن ايران تستمر في رفضها لجميع النداءات لإنهاء هذه الحرب المدمرة . وقد قرنت ايران رفضها لنداءات السلام المختلفة مؤخرا ، بتعميد خطير في الحرب . وفي المقابل تجاوب العراق مع كافة المبادرات السلمية لإيقاف هذه الحرب . كما أعلن الرئيس العراقي في آب/أغسطس ١٩٨٦ عن مقترحات ببناء لإنهاء الحرب مع ايران .

وإننا إذ نحیی هذا التوجه العراقي السلمي ، الذي يمد يده للسلام عن اقتدار ، ندعو ايران لمقابلة هذا التوجه الايجابي بتوجه مماثل للوصول الى حل مشرف وعادل يرتضيه الطرفان ويجنب شعبيهما وبلديهما المزيد من القتل والدمار والنزيف في الموارد .

إن استمرار هذه الحرب لا يشكل خطرا على رفاه ولامة الشعبين العراقي والايرواني فقط بل يهدد الامن الاقليمي والدولي أيضا . كما أنه يشكل تحديا للأمم المتحدة ومصدر إضعاف لها . وبهذا الصدد لا يسعنا إلا أن ندين كل المحاولات الهادفة ، لإطالة هذه الحرب وتغذيتها ، لا سيما من خلال دعم وتأييد الطرف المتعنت والرافض لإنهائها .

وفي لبنان الشقيق ، ما يزال الجرح اللبناني يخزف وتستمر التعدييات الاسرائيلية ضد سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه ، ولا سيما في الجنوب ، حيث اتخذت اسرائيل من ذلك الجزء منطلقا لها للاستمرار في تدخلها في الشؤون اللبنانية الداخلية ، ومتسببة في زيادة حدة التوتر والعنف في المنطقة برمتها . وعليه ، فإننا نأمل أن يعود السلام الى لبنان سريعا وأن تحترم سيادته واستقلاله ووحدة ترابه ، وذلك بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي اللبنانية ، وتمكن قوة الامم المتحدة - اليونيفيل - من ممارسة صلاحياتها ، التي نص عليها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن انشغالنا بالوضع المتدهور في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن أن يكون سببا لان نصرف الاهتمام عن الاوضاع المتردية في مناطق أخرى من العالم ، سواء كانت في افريقيا ، أو أمريكا الوسطى ، أو آسيا ، أو البحر الابيض المتوسط .

إننا نقف بقوة مع اخوتنا في القارة الافريقية ضد سياسات جنوب افريقيا المنصرية والاستعمارية المتمثلة في نظام الفصل العنصري واحتلال ناميبيا ، وندعو الى مواجهتها بحزم وقوة ، مؤيدين كل الاجراءات التي اوصت بها حركة عدم الانحياز والامم المتحدة ، من أجل انتهاء نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، ومن أجل

تحقيق استقلال ناميبيا حسب خطة الأمم المتحدة الخاصة بذلك . ونؤيد دعم دول المواجهة الأفريقية ماديا وسياسيا لمواجهة سياسة جنوب افريقيا التوسعية . كما نؤيد جهود مجموعة دول الكوننتادورا لايقاف النزاع والتوتر في أمريكا الوسطى ، حتى تتمكن شعوب هذه المنطقة ودولها من التفرغ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي هي في أشد الحاجة اليها .

إن المبادئ التي تركز عليها سياسة الأردن الخارجية ، والمتمثلة في تأييد حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة ، ومقاومة الاحتلال الاجنبي ، ورفض استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، تحكم مواقفنا من كافة النزاعات الاقليمية الملحة سواء كانت في كمبوتشيا ، أو أفغانستان ، أو غيرها .

ومن هذا المنطلق نرحب بجهود إعادة توحيد الكوريتين بالطرق السلمية وعن طريق الحوار وفقا للمبادئ الثلاثة الواردة في البيان المشترك بين الجمهورية الكورية وكوريا الديمقراطية الصادر في الرابع من تموز/يوليه ١٩٧٢ ، ونرحب بانضمامها الى الأسرة الدولية . كما نؤيد جهود الامين العام لحل المسألة القبرصية . وفيما يتعلق بالوضع في أفغانستان فإننا نتمنى أن تثمر جهود الامين العام في تحقيق تسوية عاجلة للمشكلة يتم بواسطتها تأمين انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي الافغانية ، وعودة اللاجئين والمهاجرين الافغان الى جانب صيانة استقلال وسلامة اراضي هذا البلد الصديق .

ختاما ، وفي ظل هذا الوضع الدولي المعقد ، وغير المستقر ، الذي يشهد تذبذبا في العلاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ما بين الانفراج والحرب الباردة ، بما يمثله ذلك من احتمالات مجابهة عالمية تهدد البشرية جمعاء ، بالإضافة الى تراجع الايمان بهيكل تعددية الاطراف . وما يشكله ذلك من خطر على مصير الأمم المتحدة ، أمل الشعوب كافة بحياة أكثر أمنا ، وخالية من الحاجة والفاقة ، وإزاء تفاقم الوضع الاقتصادي العالمي ، وفي ظل وضع اقليمي متوتر في الشرق الاوسط ... في مثل هذه الأوضاع الدولية والاقليمية القائمة ، حيث تبرز ظواهر خطيرة تتمثل في محاولة قوى التطرف والمعدوان ، السيطرة على مقاليد الامور ، وفي معنى البعض للعيش على حساب البعض الآخر بدل التعايش معهم ... في ظل كل ذلك يبقى الاردن منطلقا للعمل المتوازن والتفكير الموضوعي الخلاق ، داعيا للتعايش مع الجميع بدلا من العيش على حساب غيره ، معهما على إسماع صوته والامتناع للآخرين ، اصديقاء كانوا أم اعداء ، متحديا كل المعاب ، ومستعدا للتضحية والبذل في سبيل مبادئه ومواقفه الخابئة .

إننا نفعل ذلك متسلحين برؤية متوازنة ومعتدلة وموضوعية تجاه ما يواجهنا من معضلات في منطقتنا وفي العالم . إننا نعمل يدا بيد مع قوى الخير ، متضامنين مع انصار السلام ، ومتحدين مع أشقائنا واهلنا الفلسطينيين الذين تربطنا بهم علاقة تاريخية مميزة .

هذه هي رسالة الاردن ، أضعها بين أيديكم ، أيها السادة ممثلي دول العالم وشعوبه ، متمثلة بتوجه سلمي وصادق مع شبكات على الحق ورغبة في العيش والتعايش ، مبادرة سلمية دائمة ومتوازنة حتى يتحقق السلام في أرض غاب عنها السلام ، وحتى يحكم بالعدل لشعب حرم من العدل لعقود طويلة ، هو الشعب الفلسطيني ، وحتى يتوقف ويـزول التحدي لامة لا تقبل أن تظلم أو تظلم ، هي الامة العربية . سلام الكل مع الكل وأمن الجميع مع الجميع ، لا سلام البعض مع البعض وأمنهم من غيرهم .

السيد ملاديخوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن مقتنعون أنه بفضل قيادتكم القديرة ستتخذ الدورة قرارات هامة ترمي الى تعزيز السلم والأمن لصالح رفاه البلدان والشعوب قاطبة .

إننا نعيش في عالم يتسم بالتعقيد والتناقض والتكافل . وهو عالم يواجهه العديد من المشاكل الصعبة ، لكن أهم مشكلتين من هذه المشاكل بقاء الجنس البشري ، ومنع الحرب النووية الانتحارية . فالحالة العالمية ما زالت تهب على الجزع . وسباق التسلح أخذ في التطور بخطى متسارعة . وقد تراكم قدر كبير من انعدام الثقة والتحيّز في العلاقات فيما بين الدول . وما زال النهج البالي الذي يستند الى الاعتماد على القوة العسكرية كأداة رئيسية لحل المشاكل العالمية قائمة ويحدث أشرا مممرا على المناخ الدولي .

فالبشرية تواجه اليوم لحظة عسيرة في تاريخها . ولم يسبق أبدا أن جوبهت بهذه الصورة الحادة بمأزق اختيار إما الشروع في الطريق السليم المتمثل في إزالة

الاملحة النووية ونزع السلاح وحل المشاكل العالمية وإما أن تصبح رهينة ، وربما  
 فحية ، لتلك العناصر النووية التي أطلقتها بنفسها .

وكما ذكر مؤخرا الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس  
 مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، تودور زيفكوف :

"إن الكارثة النووية خطر عالمي . وتلافيتها يستلزم الجهود الجماعية  
 من جانب جميع الحكومات ، والدول ، والبرلمانات ، والشعوب ، والأحزاب  
 السياسية والحركات الجماهيرية لدعاة السلام ، والحركات المناهضة للقذائف ،  
 والعلماء ، وجميع سكان الأرض بغض النظر عن الفروق الطبقية والوطنية  
 والايديولوجية أو الدينية" .

ولا يوجد إلا طريق واحد يتيح للبشرية أن تدخل القرن الحادي والعشرين بثقة  
 وذلك من خلال سياسة التمايش السلمي والتعاون والحوار فيما بين جميع الدول . هذا هو  
 الطريق العظيم المؤدي الى المستقبل .

ففي العصر الحديث ، عصر الفضاء ، العصر النووي لم يعد بوسع المرء أن يعتمد  
 على القوة وعلى مبدأ أن "القوة تصنع الحق" لحل مختلف المشاكل على الحلبة  
 الدولية ، أو لضمان أمن أي شخص . إن الرغبة في حيازة التفوق العسكري ، مقترنة  
 بالمطامع التوسعية ، وانتهاكات القواعد الأساسية للعلاقات المتحضرة ، تتعارض تعارضا  
 تاما مع حقائق العصر . إن وجود وسائل دمار لم نسمع بها إلا مؤخرا يمكنها أن تدمر  
 كل شيء ، حي على ظهر الأرض قد وضع مشاكل السلم والحرب والامتراتيجية والسياسة في  
 منظور مختلف .

هذه الحقائق إذن تستلزم تفكيرا سياسيا جديدا وخروجا حاسما عن «نمط  
 التقليدية التي حددت وما زالت تحدد مواقف بعض الاوساط السياسية من هذه المسائل .  
 ويبين التحليل الموضوعي أن أمن أي دولة في عصرنا لا يمكن أن يكفل بالوسائل التقنية  
 العسكرية وحدها . فمشكلة الأمن باتت متسمة بطابع عالمي وبمعنى سياسي شامل بحيث

أصبحت تجمع بين مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية والانسانية . إن السلم كل لا يتجزأ ، وهذه الحقيقة صحيحة الآن كما كانت أبدا . فلا يمكن أن يكون هناك أمن للبعث يتهدد بالخطر أمن البعض الآخر . وبعبارة أخرى أن كفالة الأمن الوطني تتطلب انشاء نظام يعول عليه للأمن الدولي الشامل .



وهذا الموقف المبدئي هو أساس اقتراح البلدان الاشتراكية ، ومنها جمهورية بلغاريا الشعبية ، بأن تنظر الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في مسألة إنشاء نظام شامل للسلام والامن الدوليين .

ونحن إذ نقدم هذا الاقتراح ، لا ننطلق من مفاهيم مجردة وأفكار طوباوية ، بل من فهم واضح للضرورات الماسة في الظروف السياسية والتاريخية الراهنة . وبغية ضمان السلم والامن الدوليين ، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وهادفة لكبح سباق التسلح وتخفيض الترسانات العسكرية وتحقيق نزع السلاح الحقيقي . ومن الضروري إزالة بؤر التوتر القائمة في مختلف أجزاء العالم وتلافي نشوء بؤر جديدة . ومن الضروري أيضا إعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله على أساس عادل وديمقراطي والتغلب على تخلف البلدان النامية ووقف استفلالها الاقتصادي . ويشمل النظام الشامل للامن الدولي التعاون النشط في الشؤون الإنسانية ، بمفاتها جزءا لا يتجزأ منه ، من أجل ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في السلام مع احترام سيادة الدول . إن اعتماد المنظمة العالمية لوثيقة رسمية تتضمن المبادئ الأساسية لمثل هذا النظام وترشد إلى سبيل الحصول على ما يكفل الامن من الضمانات المادية والسياسية والقانونية والاخلاقية والنفسية وغيرها ، هو ضرورة عصرنا .

وكما قيل من قبل يعتبر نزع السلاح حجر الزاوية لهذا النظام . فمن الواضح تماما لكل شخص رزين أن تقليل خطر الحرب يعتمد على وجه الدقة على الوضع في هذا المجال . وقد أثبتت البلدان الاشتراكية تحليها بقدر كبير من المسؤولية السياسية إذ قدمت خلال العام الماضي وحده مجموعة كاملة من الافكار الوجيهة للتخفيف من خطر المجابهة العسكرية . وفي هذا الصدد ، نود أن نشير ، بمفها خاصة إلى نطاق وجدوى وشجاعة البرنامج الخاص بالقضاء الكامل على الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ الذي اقترحه ميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

ولقد قدم الاتحاد السوفياتي عددا من الاقتراحات الملمومة والبنّاءة التي تساعد على التوصل إلى اتفاقات في المحادثات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية والقذائف المتوسطة المدى . وأودُّ أيضا أن أسجل أهمية المبادرة الخاصة بإرساء "سلام النجوم" بدلا من "حرب النجوم" وتحويل القضاء الخارجي إلى ميدان للتعاون السلمي المثمر فيما بين الدول . إن البلدان الاشتراكية قد وضعت واقترحت خطة شاملة لتخفيض الأسلحة التقليدية في المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال .

واليوم ، أصبحت مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية هي حقا المعيار الوحيد لموقف الدول من أكثر المسائل إلحاحا وهي تلافي خطر الاحتفال النووي . ولقد انقضى أكثر من عام منذ أن قام الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من رفضه مسلمات المجابهة التقليدية ، باتخاذ خطوة حكيمة بعيدة المدى تمثّلت في وقف التجارب النووية من جانب واحد . ويبدل التمديد الأخير لهذا الوقف حتى الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ دلالة ساطعة على صدق وجدية السياسة السوفياتية . ويمثل هذا القرار خطوة حقيقية صوب نزع السلاح وتدبيرها أساسيا وفعّالا من تدابير بناء الثقة ، على حد سواء ، ويتيح فرصة تاريخية لإعادة التفكير في المفاهيم البالية والانطلاق بطريقة عملية نحو القضاء على الترمسانات النووية التي كانت مشار حديد طويل والتي طالبت بها جميع شعوب العالم . ومن الواضح الآن أن مشكلة التحقق لا ينبغي أن تضع مستقبلا أي عراقيل في سبيل بلوغ هذا الهدف .

إن اقتراحات السلام التي قدمتها البلدان الاشتراكية تساهم في تحسين المناخ الدولي وتحقيق طفرة بهدف منع اشتعال الحرب في حياة الاجيال الحالية والمقبلة . وهي تتماشى مع مصالح البشرية بأسرها وتطلعات شعوب العالم والمواقف الرسمية لعشرات البلدان التي تؤيد أن يكون العالم خاليا من الأسلحة والحرب .

إن الوضع الدولي مازال معقدا ومتوترا . ولكن تقييما لن يكون دقيقا إذا اقتصر رؤيتنا على الألوان القاتمة . فقد أخذ إدراك المصالح المشتركة للأغلبية الساحقة من الدول يبرز بصورة جلية بصفته العنصر السائد في التفاعل الدينامي

للاتجاهات على الساحة الدولية . وعلى هذا الاساس ، أخذ يتشكّل توافق دولي واسع النطاق بشأن مشاكل السلم والحرب والامن ونزع السلاح ذات الاهمية الحيوية . وبدأت الشعوب تخاطب بعضها البعض بشأن هذه المشاكل بلغة واحدة دون الحاجة إلى مترجم . ولقد ساهمت حركة بلدان عدم الانحياز مساهمة أساسية في النضال من أجل مسون السلم . ففي هراري ، دعت الحركة في مؤتمرها الذي اختتم في الآونة الاخيرة ، إلى التحلي بالمنطق والواقعية السياسية واتخاذ تدابير عاجلة وملمومة لتحسين الحالة الراهنة .

إننا نؤيد الاقتراح الداعي إلى أن يشترك رئيس حركة بلدان عدم الانحياز بشكل أو بآخر في أعمال مجلس الامن . ونقدر أيضا تقديرا كبيرا الجهود التي بذلها رؤساء الدول الست بهدف الوقف الفوري لسباق التسلح في أخطر أشكاله وأكثرها مجلبة للخراب . ونجاح مؤتمر ستوكهولم مثال على انتصار الواقعية والاحسان بالمسؤولية . ولاشك أن إعادة التأكيد على التزامات الدول بعدم استخدام القوة ضد بعضها البعض واعتماد طائفة واسعة النطاق من تدابير الامن وبناء الثقة المتكاملة والمتبادلة ، قد عززت الاسس التي تم إرساؤها في هلسنكي والتي يبنى عليها صرح الانفراج المشترك . ونحن نتطلع إلى نتائج مماثلة من الاجتماع المقبل لفيينا . وأمامنا أيضا مهمة التوصل إلى اتفاق بشأن حظر الاسلحة الكيميائية .

لقد علقنا الشعوب آمالا كبيرة على الحوار الامريكى - السوفياتى أيضا . وبارتياح كبير علم المجتمع الدولي بالاجتماع المقبل في ريكيافيك . وهذا رد فعل طبيعي ومفهوم . ونحن نتحدث عن أقوى دولتين في المجالين العسكري والاقتصادي هما اللتان عليهما في المقام الاول والاخير كبح سباق التسلح وتفادي نشوب حرب عالمية شالسة . ونحن والدول المحبة للسلم نتوقع الكثير من الاتصالات الامريكىة - السوفياتية على مستوى القمة ، إذ يمكن لهذه الاتصالات التوصل إلى اتفاقات رئيسية ذات تأثير إيجابى طويل المدى في جميع مجالات السيادة العالمية . ويكفى لتحقيق هذا الهدف

توافر حسن النية والنظرة الرزينة للأمور بمنأى عن تعاليم التفكير العسكري . وجماع القول أن الوضع الدولي الراهن ينطوي على أبلغ دواعي القلق والتفاؤل على حد سواء . ولقد بدأ العالم يفكر بطرق إنسانية بسيطة وطبيعية في كيفية الخروج من المأزق النووي .

إن الأولوية التي توليها بلادي لنزع السلاح لا تقلل بحال من الاحوال ، فسي نظرنا ، من أهمية حسم النزاعات في مختلف مناطق العالم . إننا ننطلق من الاعتقاد بأن مسائل الأمن الدولي اليوم لا يمكن فصلها عن التسوية العادلة والسلمية لمختلف النزاعات التي تنزل الموت والمعاناة بشعوب كثيرة والتي يمكن أن تتعاقد بسهولة لتصبح مجابهة عالمية .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالاقتراح لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة . وكخطوة أولى في ذلك الاتجاه ، تؤيد بلغاريا ، بوجه خاص ، فكرة إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن .

إن إقرار سلام عادل ودائم يقتضي انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما فيها ، الحق في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وكفالة حق كل دول المنطقة في العيش في سلم وأمن .

ومشكلة قبرص أيضا مازالت بلا حل . وتحقيقا لمصالح شعب قبرص والأمن الدولي يجب السعي على وجه الاستعجال إلى القضاء على بؤرة التوتر تلك القائمة في البحر المتوسط . ونحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي في محاولة للتوصل إلى تسوية دائمة لمسألة قبرص ، تسوية تكفل الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية والوحدة لجمهورية قبرص بوصفها دولة غير منحازة ينبغي ألا توجد على أراضيها أية قوات أجنبية أو قواعد عسكرية .

كما أن الحالة في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي تشير قلقنا . فثمة دولة امبريالية قوية تهدد كوبا تهديدا فظا وتمعن في أعمالها العدوانية ضد المكاسب الديمقراطية لشعب نيكاراغوا وتستخف بمقررات محكمة العدل الدولية . وجمهورية بلغاريا الشعبية تؤكد تضامنها الكامل مع نيكاراغوا في نضالها البطولي في سبيل حماية حريتها وسيادتها وترحب باستعدادها لتوقيع معاهدة سلم إقليمية . ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق ليما لايجاد تسوية سياسية للحالة دون أي تدخل خارجي .

لقد حان الوقت كي يتخذ المجتمع الدولي تدابير فورية وفعالة لإنهاء احتلال ناميبيا غير الشرعي ولمنح شعبها الاستقلال عملا بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ووفقا لما دعت إليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المكرمة لهذه المسألة والتي اختتمت مؤخرا . ونحن ، بالاشتراك مع الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ، ندين إدانة قاطعة نظام الفصل العنصري الإجرامي القائم في جنوب افريقيا والأعمال العدوانية التي تشنها بريتوريا على البلدان المجاورة والدعم الذي تلقاه من جماعتها المعروفين .

وينبغي فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد بريتوريا في أسرع وقت ممكن وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، كما يجب القضاء على تلك الظاهرة المشيخة .

وتدعو جمهورية بلغاريا الشعبية إلى إنهاء الحرب المدمرة بين إيران والعراق وإيجاد تحوية ملمية للمسائل مزار النزاع .

وتؤيد بلادي مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الداعية إلى انسحاب القوات الأجنبية من الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة وتحويله إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية لتوحيد البلاد بالأسلوب السلمي والديمقراطي .

والظروف مهيأة أيضا لإيجاد حل سياسي للمشاكل المتعلقة بأفغانستان وكمبوتشيا . ويتوقف ذلك تماما على أولئك الذين أشاروا التوترات حول هذين البلدين ويواصلون تعميد تلك التوترات .

إن المبادرات الإقليمية و وضع تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول لكفالة حرمة حدودها تنطوي على إمكانية ضخمة لتميز الأمن الدولي . وكما ذكرت أنفا ، فإن أوروبا خافت في هذا المجال تجربة إيجابية واسعة . وتتوافر الآن الشروط اللازمة لاستهلال عملية مماثلة في أنحاء أخرى من العالم . وفي هذا الصدد فإننا نولي أهمية للاقتراح الخاص بإدراج منطقة آسيا والمحيط الهادئ في نطاق الجهود الرامية إلى إقامة نظام شامل للأمن الدولي فمن شأن تنفيذه أن ييسر على نحو حاسم تطبيع الحالة العالمية بصورة شاملة .

وتقتضي الحاجة إقامة تعاون وثيق بين الدول في العديد من المجالات الأخرى .

وأذكر منها على سبيل المثال مكافحة الإرهاب . ذلك أن يد الإرهاب الدنسة تمتد إلى أرواح الأبرياء وتشيع مناخا من الخوف والريبة والتوتر . وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية تدين وتشجب بشكل قاطع الاغتيالات واختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن وبالتالي أعمال القمع الجماعية والتعسفية التي يحاولون التماس المبررات لها وكلها أعمال تنطق بالتظليل واللاإنسانية . وفي كثير من الحالات ، تأتي أعمال الإرهاب نتيجة لظواهر لا تقل عنها بشاعة مثل الاحتلال والضم والسيطرة الأجنبية وغير ذلك من أشكال

العنف . ويمكن القضاء على الإرهاب تماما من خلال مكافحة مظاهره وامتثال جذوره الاجتماعية - السياسية . ومن أهم المشاكل قيد النظر في هذه المنظمة العالمية هو دور وسائط الإعلام في العالم المعاصر . فينبغي تسخير تلك الاداة القوية من أدوات الحضارة لتحقيق السلم والتعاون والتقدم .

إن المشاكل المتنوعة والمعقدة التي تواجه البشرية تتطلب عملا جماعيا موحدا من جانب الدول قاطبة كبيرة كانت أم صغيرة . والامم المتحدة بوصفها أوسع المنظمات نفوذا ، وبحكم كونها أساسا منظمة دولية عالمية ، هي المحفل الوحيد الذي يجري فيه التصدي للمشاكل العالمية التماسا للنهج المشتركة لحلها .

والاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء تدعم بصدق الامم المتحدة وتسعى إلى تعزيز فعاليتها . ويلقى هذا الموقف كامل تأييد جمهورية بلغاريا الشعبية . بيد أننا نشعر بالقلق إزاء محاولات بعض الدول الاعضاء فرض أهداف وأساليب عمل على تلك المنظمة لا تتماشى وميثاقها وتشير صعوبات من شأنها أن تعوق الأنشطة الطبيعية للدول الاعضاء . واليوم يناط بنا جميعا صون وتدعيم الثقة في الامم المتحدة التي شأنها شأن أي كائن حي تنمو وتتدفق في مناخ سياسي متغير . ومقتضيات عصرنا الكبرى تتطلب من الامم المتحدة أن تنحو منحى سليما في الحالة المعقدة القائمة حاليا وأن تثبت أنها دعامة أساسية للسلم والامن . ونود أن نفتتح هذه الفرصة لنعرب عن عميق احترامنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، ونؤكد مجددا دعمنا لجهوده الدائبة في هذا المجال .

إن جمهورية بلغاريا الشعبية ، بوصفها إحدى دول البلقان ، تولي اهتماما خاصا لعلاقاتها مع البلدان الأخرى في ذلك الجزء من العالم . ويسرنا أن نلاحظ أن علاقاتنا ، بوجه عام ، تنمو وتتحسن باطراد . وفي الوقت نفسه تجب الإشارة إلى أن بعض المحاولات بذلت مؤخرا لتقويض الثقة وإشارة التوترات في شبه جزيرتنا . وفيما يتعلق بنا ، فنحن نعارض مثل تلك النزعات ونبدل جهودا دائبة لتعزيز التعاون في شتى الميادين ، حيثما توجد مصالح مشتركة طويلة الامد .

وتواصل بلغاريا جهودها الرامية إلى تحويل البلقان إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية . ونؤكد مجددا اقتراحنا بإبرام اتفاقات ثنائية مع كل بلدان البلقان تتضمن مدونة لعلاقات حسن الجوار . وقد وقّع بلدي مؤخرا وثيقة ثنائية هامة تضم المبادئ والمُثل العليا النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتم الاسترشاد بها لتوحيد أوروبا . و طرحنا أيضا مبادرة تدعو دول البلقان إلى وضع واعتماد معاهدة لحماية البيئة في شبه الجزيرة وتوجيه نداء مشترك في هذا الصدد إلى بلدان وشعوب أوروبا بأسرها .



ان جمهورية بلغاريا الشعبية تبذل قمارى جهدها لوضع مثل السلم والامن الدوليين موضع التطبيق . وقد رسم المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي البلغاري الذي عقد في وقت سابق من هذا العام ، الاتجاهات الاساسية لسياستنا الخارجية . اننا نلتزم الحوار السياسي والتعاون المنصف ، الذي يعود بفائدة متبادلة ، مع جميع الذين يرغبون فيه ، ونكافح باستمرار لازالة بقايا الاستعمار ، كما اننا نكافح ضد الاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري ، ونكافح أيضا من أجل احترام حقوق الانسان ، وفي مقدمتها الحق في العيش في ظل ظروف يسودها السلم والحرية . اننا نشارك مشاركة فعالة في أعمال المنظمة العالمية ، كما اننا نساهم في تسوية النزاعات الاقليمية ونساعد في حل المشاكل العالمية الملحة .

هذه هي الكيفية التي نرى بها دورنا في بناء مجتمع يسوده العدل والوثام ويخلو من الحروب ، وهو المجتمع الذي نرغب فيه جميع الدول .

السيد هيدين (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان بلادي ،

استراليا ، يسعدنا ان تراك ياسيادة الرئيس ، وزير خارجية بنغلاديش ، تتراش الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ونظرا لكونك من دولة عظمى من دول العالم الثالث ، فانه لا بد ان يكون لديك حساسية خاصة إزاء العديد من المشاكل التي منتهتم بها اثناء هذه الدورة .

وأود أيضا ان أعرب عن تقدير استراليا المخلص لسلفكم ، الممثل الدائم لاسبانيا سابقا ، للمهارة التي أبداها في الرئاسة الفعالة للدورة الاربعين للجمعية العامة .

إن لدى استراليا أسبابا تاريخية للاهتمام بالامم المتحدة والمسؤوليات الخطيرة التي تتحملها والامال الكبيرة التي تعلق عليها . فقد كانت دولتنا أول دولة لها بعثة دائمة معتمدة لدى الامم المتحدة في نيويورك . وكانت استراليا أول رئيس لمجلس الامن . كما ان أحد الذين سبقوني ، كوزير خارجية لاستراليا ، كان رئيسا للجمعية في دورتها الثالثة المضطربة . وفي هذا العام الحادي والاربعين للامم

المتحدة تصل استراليا الى نهاية دورها الرابع في عضوية مجلس الامن . وقد كانت فترة بالغة الاهمية بالنسبة لقضية الامن العالمي وفعالية المجلس نفسه ، على حد سواء . وهناك سبب قوي آخر جعل الاستراليين أكثر وعيا من المعتاد : ففي عام ١٩٨٦ ، السنة الدولية للسلم ، استثمرت استراليا موارد ضخمة لجعل الحدث أكثر من مجرد مناسبة خطابية . ان مفهوم السلام - ما الذي يعنيه حقا ، وما هي العقبات التي تقف في طريقه ، وما الذي يتطلبه الحفاظ على السلام - كل ذلك شغلنا خلال هذا العام . لقد استجاب الاستراليون لفكرة سنة السلام بنشاط غير عادي والتزام على كافة المستويات في مجتمعنا ، من أصغر تلاميذ المدارس الى أعلى مستويات الحكومة .

وليس من الصعب أن نتحرى في أسباب هذه الدرجة من الاهتمام . فاستراليا تقع في منطقة من العالم ، يبدو أنها أصبحت ذات جاذبية أكبر لمخططات مصالح وقوات الدول الكبرى . وهي تقع في منطقة عانت كثيرا من الضغوط الاستعمارية وفي سبيل الفوز بالاستقلال . وهي منطقة كانت - بغض النظر عن الأسباب - مسرحا كبيرا للقتل على مدى الاربعين عاما الماضية .

صحيح أن الاستراليين كانوا ، أكثر من معظم الشعوب ، بمأمن من أسوأ الآثار المترتبة على كل هذا ، ولكنهم لم يكونوا محجوبين عنه . فقد تبين أن القلق ازاء التهديد بالحرب النووية - بل الايمان يقينا بحتميتها - منتشر انتشارا واسع النطاق ، لا سيما بين الشباب في استراليا ، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم . إن هذا تراث رهيب نعلمه الى الاجيال القادمة . لقد كان الواقع السائد في باكورة جيلي هو انعدام الامن الاقتصادي ، إن لم يكن الحرمان . وكان ذلك سيئا بما فيه الكفاية . ولكن تجربة الشباب في هذه الايام أسوأ : انها تجربة الارهاب والافتيات التي تصل الى بيوتهم على شاشات التلفزيون ، انها تجربة الاطفال الذين يموتون جوعا ، إنها تجربة العيش مع الانفجارات والتهديد النووي . فلا غرو أن نجد كثيرا من الشباب يتسمون بالسخرية المفرطة والتشاؤم . فهم يدركون أن التقدم التكنولوجي الحربي بلغ حدا يكفي معه مجرد سوء تقدير أو خطأ بسيط لتحريك سلسلة

من الاحداث يمكن أن تندثر الحياة كلها على الفور بسببها . وهم يخشون من العواقب عندما يؤخذ نزاع بعيد وغير واضح ، وغالبا ما يبدو تافها ، ويستخدم في مثل التنافس الايديولوجي أو القومي أو الاقتصادي ، الذي أشعل حتى الآن حربين عالميتين خلال هذا القرن .

إن الاستراليين شأنهم شأن سواهم من الشعوب العادية ، يتوقون الى وضع نهاية لانعدام الامن هذا . وتعتقد حكومتهم أن العملية المتعددة الاطراف ، وهذه المنظمة بوجه خاص ، توفر أفضل الوسائل فعالية لمعالجة التوترات والمشكلات التي تززع سلم العالم . إن الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة هذه ، المنعقدة في السنة الدولية للسلم ، توفر فرصة لقياس مدى ديمومة هذه التوترات والمشاكل ومدى فعاليتها املوب حلها المتعدد الاطراف .

ومن الواضح أن اكثر هذه التوترات إلحاحا هو عدم الاستقرار الناتج من الأسلحة النووية . اننا على ابواب تطورات قد تؤدي الى تغيير طبيعة العلاقة الاستراتيجية ، مما يعني انقضاء سنوات عديدة من عدم الاستقرار قبل أن يصبح لدى الدولتين العظميين ما يكفي من الثقة للدخول في مفاوضات بناءة مرة أخرى . وتعتقد حكومة استراليا أنه سيكون من الخطورة بمكان الانجرار - كما نخاطر بذلك - الى المنافسة في تطوير القذائف التسيارية الدفاعية وفي صباق التسلح في الفضاء . ان المناقشات التي دارت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين الرئيس ريفان والامين العام غوربتشوف أعطت زخما قويا لعملية الرقابة على تحديد الأسلحة ، ومخال ذلك الاتفاق على التعجيل في المفاوضات والدعوة الى احراز تقدم في وقت مبكر بشأن القضايا التي توجد بشأنها ارضية مشتركة ، مثل تخفيض الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية املحتهما النووية - مقيسة بمقاييس مناسبة - وفكرة التوصل الى اتفاق مؤقت بشأن القوات النووية المتوسطة المدى . وقد قدمت كل من الدولتين العظميين الآن عددا من الاقتراحات المفصلة لتخفيض ترساناتهما النووية . وتم مؤخرا عقد اجتماعات بين خبراء تحديد الأسلحة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولدينا الآن البيان السار بأن الرئيس ريفان والامين العام غوربتشوف سيجتمعان في ايسلندا في الاسبوع القادم .

ان حكومة استراليا تأمل أن تمهد هذه التطورات الطريق أمام مفاوضات مضمونية واتفاق مبكر بشأن تخفيضات كبيرة في القوات النووية الهجومية . ونأمل أن يتم الاتفاق على ترتيبات عملية والتفاهم بشأن مسألة الدفاع الاستراتيجي ومستقبل معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ونأمل أن يبدي الآن كلا الطرفين استعدادا للتوصل الى معاهدة بشأن فرض حظر شامل على التجارب ، وهو ما تعتبره الحكومة الاسترالية خطوة من اكثر الخطوات العملية الحاحا على طريق تحديد الاسلحة النووية . وفي سياق الاجراء المتعدد الاطراف هذا ، وفي سياق الاتفاق على أشكال تحديد الاسلحة ، أوجه الانتباه الى معاهدة اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، التي تؤيدها حكومة استراليا بوصفها خطوة هامة ضد انتشار الاسلحة النووية . وتود استراليا أيضا أن تسترعي الانتباه الى احكام نزع السلاح المنصوص عليها في معاهدة القطب الجنوبي ، التي وفرت الطريقة الفعالة التي أديرت بها القارة القطبية الجنوبية تأييدا لمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة . اننا نؤكد من جديد التزامنا بالنظام القائم الذي تدار به القارة القطبية الجنوبية ، وبالتالي ، نختلف في هذا الشأن مع صديقي العزيز رئيس وزراء ماليزيا . اننا نشعر بخيبة الامس لان الدورة الاربعين للجمعية العامة شنت عن التقليد المعتاد - ولم تتوصل الى توافق الآراء بشأن هذه المسألة . ولم يكن ذلك راجعا الى الاطراف الاستشارية ، واننا نأمل العودة الى هذا التقليد في هذه الدورة الحادية والاربعين .

ان حقيقة وأشار الاسلحة النووية تلقي بظلالها على مسألة الاتجار بالاسلحة التقليدية ، وهو أمر مفهوم . وترى حكومة استراليا أنه لا ينبغي أن يسمح بحدوث هذا . ان الاسلحة التقليدية تستخدم الان لقتل الناس في شمال افريقيا وجنوبها ، وفي أفغانستان وأمريكا الوسطى وكومبوديا .

انه من المخجل أن يورد أعضاء محترمون في هذه المنظمة الأسلحة التي يستخدمها الإيرانيون والعراقيون للاقتتال . وترى حكومة استراليا أن البلدان التي تسهم في هذه المآسي يجب أن تكون مسؤولة عنها كما هو الحال بالنسبة للتلوث الذي يعبر الحدود الوطنية . وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة أن يتفقوا على عدم تمديد أعتدة دفاعية السي الدول التي تخوض صراعا عسكريا أو حيث تشتد احتمالات الصراع ، أو حيث يرجح استخدامها لقمع حقوق الانسان وكخطوة أولى على الأقل ، ينبغي أن تقدم جميع الدول مزيدا من المعلومات عن ترساناتها من الأسلحة التقليدية وعمليات نقلها وأن تمتثل للأسلوب الموحد الذي وضعه الأمين العام لتقديم التقارير عن النفقات العسكرية ليتسنى رسم صورة أكثر دقة للمشكلة .

ان أكثر من ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية في العالم أي ما يقدر بأكثر من ٩٠٠ بليون ويزيد من الدولارات - تنفق على الأسلحة التقليدية . ويقدر ان ما تنفقه البلدان النامية على الأسلحة التقليدية يساوي على وجه التقريب المساعدة الانمائية التي تتلقاها من البلدان المتقدمة النمو . ان براننت وبالمه وفريق الشخصيات البارزة والأمين العام ، ضمن من تضمهم قائمة طويلة من الثقات ، الذين وصفوا التناقض بين مطالب البناء العسكري ومطالب التنمية ، وبمعنى آخر تهديد الموارد البشرية والراسمالية والمادية النادرة على سباق التسلح . لقد كان دوايت أيزنهاور قائدا في الحرب وفي مرحلة الانتعاش بعد الحرب . وكان محقا عندما حذر ، بوصفه رئيسا للولايات المتحدة قائلا :

"ان كل بندقية تفع ، وكل سفينة حربية تدشن ، وكل صاروخ يطلق ، تشكل في النهاية سرقة من أولئك الجياع الذين يعانون الجوع ، ويعانون البرد ولا يجدون ما يسترهم من كساء . ان العالم لا ينفق النقود وحدها ، ولكنه ينفق عرق العمال وعبقريه العلماء وآمال الاطفال" .

وبعد ٣٠ عاما ، كان تقرير شورمن عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية لا يزال يرى من الضروري أن يبين أن العالم يستطيع أن يختار بين متابعة سباق التسلح وإقامة نظام اجتماعي واقتصادي أكثر استقرارا . ولا يمكنه أن يسير في كلا الطريقتين .

وهذا منطق لا يمكن تحديه . فالفقر والجوع والمرض أسباب رئيسية للاضطراب السياسي والاجتماعي ، ولا يمكن معالجتها بشكل فعال عندما تستخدم المواد النادرة للتسلح . وتوضح التجربة أن القلاقل تؤدي الى قمع حكومي في كثير من البلدان ، مما يؤدي الى انتشار النزعة السلطوية . فلا عجب أن باتت الديمقراطية تعتبر في كثير من البلدان ترفا أو طبق الحلوى للمجتمعات السلمية اقتصاديا . وإذا كان الانفاق العسكري عنصرا يتسم بهذا القدر من الأهمية البارزة في المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية ، فإن خفض الانفاق العسكري عنصر هام وواضح في طرح الحلول لهذه المشاكل .

وفي الوقت الراهن ، تواجه البلدان النامية بالذات ، صعوبات اقتصادية خطيرة بسبب وباء الحمائية في التجارة العالمية اضافة الى قضية تكيف الديون الدولية التي تتسم بالتمقيد والحماسية . وقد قدر البنك الدولي أن الاعانات الزراعية التي يقدمها أعضاء منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٦ سوف يربو مجملها على ١٠٠ بليون دولار أمريكي . وتلك سياسة ، اذا ما سمح لها أن تستمر ، سوف تؤدي الى خراب الاقتصادات التي تقوم على الزراعة . وهذا ينطبق ، اساسا ، على اقتصادات البلدان النامية التي لابد أن تشق طريقها في وقت نجد فيه أن الاقتصاد الدولي في مجمله يعاني بفترة حافلة بالمصوبات والشكوك والتحديات . وقد شاركت حكومة استراليا في مناقشات الاتفاق العام بشأن التمريفات والتجارة (غات) التي جرت أخيرا في أوروغواي وغيرها ، في سبيل تجارة أكثر انصافا وحرية . ونأمل أن تستمر هذه المناقشات حتى يمكن التصدي لقضايا الاعانات التجارية وخاصة اصلاح تجارة الحاصلات الزراعية على أساس منصف وواقعي . ونأمل ، أيضا ، أن يستمر تطبيق الروح التي صادت في أوروغواي على المشكلة الكبيرة الأخرى التي تعانيها كثير من البلدان النامية ، وهي نطاق وشروط ديونها الفادحة .

وأود التنويه بأن حكومة استراليا تؤيد المنحى العام لمقترحات بيكر لحل هذه المشكلة . ونؤيد ، أيضا ، النهج العام الذي يتبعه صندوق النقد الدولي إزاء التكيف ووضع الشروط ، ونلاحظ أنه ينبغي مواصلة تناول الموضوع بعناية . وينبغي ألا تتسبب

العملية في تقويض المؤسسات الديمقراطية ، عندما تكون أحيانا في مراحل دقيقة من تطورها ، وينبغي موازنة المزايا الاقتصادية لوضع الشروط بما يمكن أن تسببه من المعاناة والتدمع . وليس هناك ربح كبير يجنيه الدائنون أو المدينون من تشجيع النشاط الاقتصادي في الدول التي أغلقت أسواق صادراتها بفعل دعم التجارة وغيرها من السياسات الحمائية . وفيما يتعلق بقضيتي الإصلاح التجاري وتكيف الدين ، ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من أحداث ٥٠ أو ٦٠ عاما مضت واضحة للعيان : فالنتائج يمكن أن تكون مدمرة اذا رفضت الدول أن تتعاون فيما بينها .

ولن تنجح أية حلول للمشاكل الاقتصادية الكبرى اذا لم تحظ هذه الحلول بتأييد وموافقة الذين يتأثرون بها . ولا يمكن لأي نظام أن يستمر الا اذا كان الذين يخضعون له يعتقدون هم أنفسهم أن لهم نصيبا فيه . وهذا المبدأ ينطبق على الأمور الأخرى المدرجة على جدول أعمال هذه المنظمة التي تهتم بها استراليا اهتماما خاصا . ولهذا فان حكومة استراليا تواصل ادانة احتلال أفغانستان . وهو أيضا السبب الذي يدفعنا الى الاستمرار في شجب احتلال فييت نام لكمبوديا والفظائع التي ارتكبتها قيادة الخمير الحمر في كمبوديا . ان الحريات الانسانية وموافقة المحكومين تكمن في قلب التقسيمات التي تفصل بين شعب كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وقد خافت الأمم المتحدة الحرب بشأن هذه التقسيمات . ويبدو أن السبيل الوحيد المعقول ، هو أن تسمح الأمم المتحدة بانضمام كوريا الشمالية والجنوبية معا ، فتعزز بذلك الاتصال والحوار اللذين سيساعدان على رأب هذه الانقسامات .

ان حرية وموافقة المحكومين عاملان في غاية الأهمية بالنسبة لمسألة هي موضع اهتمام خاص من جانب استراليا وجيراننا في المحيط الهادئ : كاليدونيا الجديدة . وتود استراليا أن ترى كاليدونيا الجديدة وقد انضمت الى مجتمع الدول المستقلة في جنوب المحيط الهادئ بأسرع وقت ممكن من الناحية الواقعية على أن يقوم فيها نظام من الاستقلال للأعراق المتعددة ، يعترف بحقوق شعب الكاناك الأصلي وغيرهم من السكان الذين أقاموا هناك فترة طويلة ، ويحظى بتأييد وثقة فرنسا ، وتلك نقطة طرقتها

مرارا وتكرارا مع اصدقائي الاعزاء في حركة الكاناك . وتؤيد استراليا دعوة بلـدان  
محل جنوب المحيط الهادئ الى اعادة ادراج مسألة كاليدونيا الجديدة على قائمة الامم  
المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وسوف نعمل نحن وجيراننا في جنوب  
المحيط الهادئ لتحقيق هذا في الدورة الحالية . ونحن نرى أن هذا سيسهل التقدم نحو  
الحكم الذاتي والاستقلال من خلال الحوار البناء بمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في  
ذلك الحكومة الفرنسية ، على أن تقوم هذه المنظمة باستعراض ذلك على نحو منتظم .

ان الحرية والمشاركة اساسيتان في القضيتين اللتين تهمان استراليا لقدرتهما  
على تهديد السلم الدولي . وأنا أشير الى الاحوال المستمرة والمتردية في جنوب  
افريقيا والشرق الأوسط . وترى حكومة استراليا أن النظام الذي تحكم به جنوب افريقيا  
يمثل بالضبط ما أنشئت الأمم المتحدة لمعارضته : عدم الانصاف المؤسسي والظلم والعنف  
والاضطهاد والتمييز . ولهذا فمن عجب ألا تعالج الحالة في جنوب افريقيا ، في جميع  
البيانات التي أدلى بها الاعضاء في هذه الدورة حتى الآن ، على النحو الذي تظهر به  
في الواقع : وهي أنها تهديد للقيم الانسانية للأمم المتحدة . ان اشمئزاز حكومة  
استراليا من الحكم في جنوب افريقيا واستمرار هذا نظام البلد في الاحتلال غير الشرعي  
لناميبيا ، أمر معروف جيدا ، ولا يحتاج الى شرح هنا . اننا نريد حقا أن نرى الفصل  
العنصري وقد تم القضاء عليه بسرعة وبطريقة سلمية قبل أن يفرق المنطقة بل ومناطق  
تتجاوزها في صراع أوسع نطاقا . وقد حاولت استراليا وبلدان الكومنولث الأخرى اقناع  
جنوب افريقيا أن تبدأ هذا الإصلاح الاساسي تباعا ، ولكن لم يتحقق النجاح . ونعتقد أن  
على الأمم المتحدة أن تضع نظاما الزاميا لجزاءات متجانسة ومتناسقة كي تضغط على  
جنوب افريقيا حتى تقوم باصلاح حقيقي . ومن المؤكد أن الاعضاء الذين لا يستطيعون أو لا  
يريدون اعتماد سياسات الجزاءات يجب أن يحجموا أو أن تصرفهم هذه المنظمة عن الافادة  
من المزايا التجارية بدلا من الذين يستطيعون ويريدون .

لقد سبق أن استمعنا ، في هذه المناقشة ، الى تعبيرات عن الامل بأن تقدمنا  
يمكن أن يحرز في عام ١٩٨٧ نحو ايجاد حل لمشاكل الشرق الأوسط العسيرة واستراليا



تشارك في هذا الامل بوصفنا بلدا جنب مستوطنين جددا من مختلف أنحاء الشرق الاوسط ،  
ويساهم في جهود الامم المتحدة لحفظ السلم ، كما أنه من الناحية الانسانية البسيطة  
لم يغب عنه استشعار معاناة اللاجئين ونتائج الصراع والارهاب ، لكن لا سبيل الى احراز  
تقدم الا اذا تم التوصل الى تسويات وحلول توفيقية تراعي حقوق وطموحات كل الاطراف  
ذات الصلة .

لقد نظر الرئيس الراحل روزفلت الى الامم المتحدة بوصفها بديلا للأحلاف المقصورة على اطراف معينة ولمجالات النفوذ ولغيرها من الوسائل الظرفية الفاشلة . كان يوجد آنذ نفوذ لا يعوقه عائق للقوى المنتصرة من جهة ، والذين لا يملكون شيئا من جهة أخرى . وأصبح على الامم المتحدة أن تحاول ملء فراغ السلطة فيما بينهما . وسيقول الكثيرون ان هذا النمط لم يطرأ عليه أي تغير جوهري . ومما لا ريب فيه ، ان الحكومة الاسترالية تنظر الى هذه المنظمة بوصفها البديل الوحيد الصالح للسلطة التي كانت سائدة في الماضي والتي سببت في أحيان كثيرة أذى كبيرا لعدد هائل من البشر ، أي لسلطة الامبراطورية أو الدولة السائدة . وبالرغم من ذلك ومع أن العالم وصل الى مرحلة في تاريخه لا يمكن فيها حل سوى عدد ضئيل من المشاكل عن طريق التدابير الوطنية وحدها ، فان الثقة في المنظمات الدولية قد قلت فيما يبدو . وأصبحت الاعمال المظطلع بها من جانب واحد تعد أهد جانبية في أعين البعض .

إن الحكومة الاسترالية تتفهم الى حد ما نفاذ الصبر الذي تم الاعراب عنه ازاء الامم المتحدة وعملياتها . ولكننا نقول إن هناك مجالا لمزيد من الادارة الفعالة للمنظمة ، ولتقليل الازدواج المهدد للجهود في انجاز المهام والتشغيل ، ولزيادة ترشيد عملية صنع القرارات المتعلقة بميزانيتها . ومن الخطأ تماما أن تكون الامم المتحدة بأي شكل من الاشكال ، بالنظر الى مهمتها الكبرى والفقر والاستغلال اللذين تكافح ضدهما ، نموذجا للضعف الصارخ . وسيكون من المخزي ، بالنظر الى الآمال الكبار المعلقة عليها في كل رقعة من العالم ، أن تتردى الامم المتحدة الى مرتبة هيئة اذاعة تصدر اعلانات لا معنى أو مغزى لها ولا جدوى منها في نهاية المطاف . إن استراليا من طليعة الذين يسعون الى زيادة فعالية مجلس الامن . فينبغي أن يسمح له بالعمل على نحو أكثر مرونة مثلا ، وبأن يمارس دورا أكبر في الوساطة وفي الحيلولة دون حدوث المشاكل . وينبغي أن يسمح له بالعمل بصورة أوثق مع الأمين العام . وانني استخدم عبارة "يسمح له" عن عمد ، اذ من الواضح أن عمل المجلس يعوقه عاملان هما : الاتجاه الذي حوله الى جمعية عامة صغيرة ، وعدم تحمل الاعضاء الدائمين فيه الجانب

الأكبر من المسؤولية التي يخطبها بهم مركزهم المتميز . إن استراليا ستساعد الأمين العام ، بأقصى ما تستطيعه من نشاط وإيجابية ، في سعيه إلى جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية .

غير أنه سيكون من الخطأ تماما أن يستنتج من ذلك أن الحكومة الاسترالية تتعاطف مع الذين يعملون على التقليل من قيمة الأمم المتحدة ذاتها ومنظماتها المختلفة . إن الأمم المتحدة تحظى بالتأييد القوي لحكومة استراليا . ولا ينبغي أن يسمح لها بأن تصبح كبش فداء لأن أعضائها يسمعون إلى تغليب مصالحهم الوطنية . وكما قال داج همرشولد ذات مرة ، فإن ذلك أشبه بلوم السفينة على العاصفة . والواقع أن الأمم المتحدة ليست أفضل أو أسوأ من البلدان التي تتحكم في مواردها المالية . وإذا كان لدى الدول الأعضاء أسباب للاختلاف مع إجراءات الأمم المتحدة أو إذا كانت الأمم الكبرى تشعر بالاستياء لطريقة استخدام الأمم المتحدة للمنظومة ، فإن الحل هو البقاء ومؤازرة الجهد الرامي إلى تحقيق إصلاح ملموس لا الاعتماد عن المشكلة .

إن هناك الوفا مؤلغة - بل ملايين - من الأفراد يدينون بماؤاهم وغذائهم وتعليمهم بل وبقائهم ذاته للمنظمات التابعة للأمم المتحدة . لقد حققت الأمم المتحدة تقدما مطردا فيما يتعلق بمجموعة كبرى من المسائل العملية مثل مراقبة البيئة ، وظروف العمل ، ومحو الأمية ، وتدوين القانون ، وإدارة المنظمة للنقل والاتصالات . واطلعت بدور مفيد في نيل الحريات الفردية والوطنية وحمايتها . وساعدت على حفظ السلم بين الأمم . ورفعت وعي الشعوب بخطورة كبرى مشاكل البشرية وبما تنطوي عليه من احتمالات تدميرية ، إلا وهي اضطهاد الأفراد والفقر واهدار الموارد وهي أسباب الحروب . وهيئات مناخا أخلاقيا للسلوك في مجال الشؤون الدولية ودافعت عنه . وأصبحت المحفل والحامي الرئيسي - وبالنسبة للكثيرين المحفل والحامي الوحيد - للذين يشعرون بالقوة كأعضاء في المجتمع الدولي ولكن يشعرون بالضعف إذا ما تركوا ليعملوا وحدهم .

ولست من الغفلة بحيث اغالي من تأثير استراليا على هذه الامور ، ولكني اتحدث كممثل لامة تتأثر بشدة بالتهديدات الموجهة لقدرة الامم المتحدة على صون حقوق الافراد والامم والدفاع عنها في اطار نظام عالمي عادل وفعال . وكرر التعهد الذي قطعته الحكومة الاسترالية على نفسها في الدورة الاربعين للجمعية العامة والممثل في الولاة النشط والملتزم والعميق للامم المتحدة ولمثلها العليا . إن حكومتنا تشعر بقوة أن هذه المنظمة معرصة للخطر مادامت ترفض الاملاح أو تؤجله ، ولكنها تعتقد بنفس القوة انه ليس هناك بديل للامم المتحدة في نظام متعدد الاطراف للادارة التعاونية للمشاكل العالمية ولصون السلم العالمي .

السيد جوي غونغ (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي

بادئ ذي بدء أن أنقل لكم ، سيدي ، تهانتي وتهاني وفد بورما الحارة والماذقة لانتخابكم الاجماعي للمنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . ونحن نشعر بسرور خاص لرؤيتكم أيها الصديق الطيب الذي ينتمي الى بلد صديق مجاور تتراسون هذه الدورة للجمعية العامة ، إن خبرتكم المهنية الطويلة والمرموقة ومعرفتكم الواسعة بالشؤون الدولية وبممارسات الامم المتحدة لضمان لنا جميعا في أن مداوات هذه الدورة ستوجه بكفاءة واقتدار صوب نهاية ناجحة . وأود أن أؤكد لكم على تأييد وفد بورما التام لكم وعلى تعاونه الكامل معكم . وهل لي أيضا أن أعرب عن عميق تقديرنا وعرفاننا لطفكم البارز السفير خايمي دي بينيس لتوجيهه التقدير للدورة الاربعين التاريخية للجمعية العامة .

في السنوات الماضية ، عملت الامم المتحدة في ظل ظروف تتسم بالتوتر الدولي . وفي رأينا أن عالم اليوم أقل أمنا وأكثر تعرضا للمخاطر عن العالم الذي تخيله واضعو الميثاق منذ أربعين عاما . إننا نعيش اليوم في وقت تعوده الريبة وتزاد فيه التوترات والصراعات بدلا من أن تقل . وبالرغم من انه تمنى حتى الآن تفادي حرب عالمية ، فلا يزال تهديد المواجهة النووية يسبب قلقا متزايدا للبشرية بأسرها .

بالنسبة لجميع الأمم يعد مفهوم الأمن مسألة ذاتية . فيرى عدد قليل منها أن الأمن يتمثل في الاعتماد على سلاح نووي ، في حين تعتبر الاغلبية أن جوهر الامر يكمن في الدفاع عن سيادتها واستقلالها . وفي وقت يتزايد فيه التفاوت بين الوفرة والحاجة ، وتقل قدرة النظام الدولي على تحقيق التعاون العادل والمنصف فيما بين الأمم ، وخاصة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، أصبح من المهم بصورة متزايدة تناول قضايا السلم والأمن والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وغيرها من القضايا الكبرى ذات الأهمية العالمية ، تناولا فعلا عن طريق التعاون في اطار منظومة الأمم المتحدة . وتتوقف أمور كثيرة على الإرادة والمواقف السياسية للدول وخاصة القوية منها . لذا فان من الواضح انه يمكن خدمة المصالح الوطنية لكل دولة من الدول بصورة أفضل بتحقيق المصالح الأوسع نطاقا للعالم بأسره .

لقد كان الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة خلال دورة العام الماضي للجمعية العامة حدثا هاما في تاريخ المنظمة . ويمكن أن يعتبر بحق مناسبة تتجاوز مدلولها الرمزي . فقد وفرت فرصة فريدة لجميع أعضائها للتعبير عن أن الأمم المتحدة تمثل أفضل أمل للانسانية في العيش بسلام ورخاء . ومن الضروري بغية تحقيق هذا الأمل أن يشارك أعضاؤها في منظومة الأمم المتحدة بالتزام أعمق بمبادئها . وفي هذا السياق قال الأمين العام في بيانه الختامي :

"وقد اكتسب الاحتفال بما اكتسب به من أهمية لأن العلاقات الدولية قد وصلت مرحلة حرجة . وقد حان الوقت للتأمل في النتائج التي متلحق بالعالم نتيجة للتراجع عن مذهب التمديدية" . (A/40/PV.49 ص ٢)

لقد ابتليت البشرية بالحروب منذ فجر التاريخ . ولكن كل قلب انساني يتسوق الى السلم ، ولم تكن الحاجة الى السلم اشد أو أسمى مما هي عليه الآن . وكان مما يدعو الى التفاؤل الشديد أن الجمعية العامة أعلنت في دورتها الماضية عام ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . ونحن نأمل أن تستمر قوة الدفع السياسية التي خلقتها هذه السنة وأن توفر الظروف المؤاتية للسلم في الأعوام القادمة .

إن الأمم المتحدة ليست حكومة من الأمم ، وهي لا تملك العلاج لكل العلل التي يعاني منها عالم اليوم . ولكن الأمم المتحدة يمكن أن تكون دون شك أداة فعالة في سعينا من أجل إيجاد الحلول لمشاكل العالم ، وبما يتجاوز ذلك ، في بناء نظام للعلاقات بين الدول أكثر سلميا وعدلا .

لقد قيل المرة تلو الأخرى أن ازدياد ضعف قدرة الأمم المتحدة على الانطلاق بالمهام التي انشئت من أجلها لا يمكن في المنظمة نفسها ولكن في انعدام الإرادة السياسية لدى أعضائها على ضمان تنفيذ احكام الميثاق . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات بين الدول بما فيه مطحة الحفاظ على السلم والامن الدوليين ،

وهو هدف لايزال يراودنا . واليوم نجد انفسنا في موقف يصبح من الصعب فيه بشكل متزايد ان تعتمد الدول الصغيرة على الميثاق لضمان امنها .

إن الامن والبقاء هما الشاغلان الرئيسيان في عصرنا . ولم يكن العالم اشد اهتماما بذلك أكثر مما هو عليه الآن ، والتحدى الاعظم للبشرية هو تجنب خطر وقوع كارثة نووية . والمهمة الأكثر الحاحا في عصرنا هي الحيلولة دون نشوب حرب نووية . فلا يمكن ضمان السلم والامن الدوليين الا بنزع السلاح الهادف ، لانه ، في نهاية المطاف ، متترك حيازة الاملحة النووية والاستمرار في تكديسها الباب مفتوحا لخطر وقوع كارثة عالمية .

ويعتمد التقدم في مفاوضات نزع السلاح الى حد كبير على تقليل الشكوك المتبادلة ، وعلى الصعيد العملي تتحمل الدول ذات الاهمية العسكرية ، ولاسيما الدولتان الأكثر قوة ، مسؤولية خاصة عن تسريع المفاوضات السارية .

إن الجهود الهادفة التي بذلت مؤخرا لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه قد ولدت لدينا شعورا متجددا بالأمل في انه قد اتخذت بالفعل مبادرات جديّة لتجنب الاخطار الناجمة عن وجود الاملحة النووية . واننا نشعر ان من شأن وجود مناخ سياسي مناسب قادر على توليد فهم افضل ان يعزز احتمالات نزع السلاح .

ولكن لايسعنا الا ان نشير الى عدم الثبات في النهج ، حيث نجد ان الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاقات بشأن نزع السلاح تتعطل بسباق تسلح لاهوادة فيه ، الامر الذي يبطل غرض المفاوضات ذاته .

وينبغي ان يكون للمفاوضات على المستوى الثنائي اثر ايجابي على المستوى المتعدد الاطراف ، وان تمثل مصدرا للتشجيع لاعطاء الدفعة السياسية اللازمة للعمل الهادف في الاطار المتعدد الاطراف . وقد قيل عن حق ان الامن الدولي هو شاغل كل الامم والشعوب . وبالتالي فان المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا يمكن ان تنتقص من أهمية جهود نزع السلاح المتعددة الاطراف .

ولكننا في موقف نجد فيه ان مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف تواجهه مازقا . فعلى الرغم من ان مسائل نزع السلاح لاتزال مدرجة على جدول اعمال الامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح منذ عدة سنوات ، لم يحرز حتى الان اية نتائج مجدية ، والسبب الكامن وراء ذلك هو الافتقار الى الارادة السياسية لدى بعض الاعضاء . ومن الضروري اعادة الالتزام بالمفاوضات على المستوى المتعدد الاطراف من اجل معالجة هذا الموقف . فقد اسهمت المفاوضات المتعددة الاطراف في الماضي اسهاما كبيرا في التوصل الى اتفاقات بشأن نزع السلاح . ومن الاهمية بمكان ايضا ان نحافظ على ملاحية ومصداقية اتفاقات نزع السلاح التي تم التوصل اليها حتى الان ، بغية تعزيز احتمالات اتخاذ المزيد من التدابير الايجابية .

ان التهديد الكامن بمد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي يمثل خطرا جديدا . فلا يتصور امكان وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير فعالة على الارض مالم تتخذ ، قبل ان يفوت الوقت ، خطوات للحيلولة دون ظهور بعد جديد لسباق التسلح في الفضاء الخارجي . وبالنظر الى التطوير الجاري للقدرة على ادارة العمليات الحربية ، فان ما يشغل البال بالحاح هو انه ما لم يتخذ اجراء في الوقت المناسب ، لن يتسنى منع تمعيد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، مما قد يضاعف سباق التسلح على الارض . ونحن نشعر ان الجواب يكمن في تخفيض الاسلحة النووية على الارض ومنع اي سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ولا يبدو من المعقول ان يكون باستطاعة وزع اسلحة جديدة في الفضاء الخارجي ازالة التهديد الذي تشكله الاسلحة النووية على الارض . لاتزال الحالة في كمبوتشيا تشكل مصدرا للقلق الدولي ، لان اطالة الصراع له عواقب خطيرة على السلم والامن الدوليين . وهذه الحالة تعرقل تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول في تلك المنطقة .

والمسألة الرئيسية هي خلق الظروف المؤاتية لممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه في تقرير المصير . ويتطلب استعادة هذا الشعب لاستقلاله وسيادته وسلامته الاقليمية انسحاب القوات الاجنبية وعدم تدخل الدول الاخرى في الشؤون الداخلية لهذا البلد .



ولاشك في ان الشعب الكمبوتشي عليه ان يقرر مصيره بنفسه . وفي الوقت ذاته ، يعتمد البحث عن حل ناجح على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، وكذلك الدول المعنية في المنطقة . وقد اثمرت جهود الامين العام عن دفقة ايجابية في تحقيق تفاهم افضل بين الاطراف المعنية . ولدى السعي الى ايجاد حل سلمي عن طريق عملية تفاوض حقيقية وتوفيق متبادل ، من الهمية بمكان ان نذكر بما اورده الامين العام في تقريره عن الحالة في عام ١٩٨٥ ، اذ قال :

"لا يمكن ان تحل مشاكل المنطقة بالوسائل العسكرية ، وان طول أمـد المواجهة لا يمكن إلا أن يخلق مزيدا من التوتر وزيادة مخاطر التعميد" .  
(A/40/759 ، ص ٦)

وفي دراستنا للحالة في افغانستان ، علينا ان نفهم ان المشكلة الكامنة تتمثل بالمبادئ الاساسية التي يجب ان تقوم عليها العلاقات بين الدول . ويقر وفد بورما بتأييد المجتمع الدولي للجهود الرامية الى التوصل الى تسوية تفاوضية وفقا لقرارات الامم المتحدة . والعملية التي بداها الامين العام جديدة بالثناء ، اذ انه تم التوصل الى المرحلة التي يمكن فيها استكمال النصوص التي سيتفق عليها والمتعلقة بعدم التدخل في شؤون الدول ، والضمانات الدولية لعدم التدخل ، وعودة اللاجئين الطوعية الى وطنهم . ومن الضروري بالتالي الاستمرار في هذه العملية بغية التوصل الى تسوية سياسية عادلة وشاملة . وان حل المسألة المضمونية المعلقة الخاصة بانسحاب القوات الاجنبية امر حتمي لتحقيق هذه التسوية .

ما فتئت الأمم المتحدة منذ وقت إنشائها تقريبا منخرطة بنشاط في البحث المستمر عن حل سياسي للمشاكل القائمة في الشرق الأوسط . ولقد كانت الأنشطة التي قامت بها في المنطقة أنشطة هامة . ولكن احتمالات التوصل إلى حل شامل لمسألة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة رغم الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة وخارجها . إن الطريق إلى السلم في الشرق الأوسط يتمثل في استعداد جميع الأطراف المعنية للتعاون تعاوننا حقيقيا في عملية السلم . والحالة الراهنة تقلل الاحتمالات التي تبعث على التفاؤل ، نظرا لأن العام الحالي شهد موجة متصاعدة من العنف في المنطقة .

وقضية فلسطين هي لبُّ مشكلة الشرق الأوسط وبالتالي فهي تمثل مفتاح حلها . ومن نافلة القول أن مبادئ وإطار الحل السلمي قد وضعت منذ فترة طويلة وتأكدت مرارا وتكرارا من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن . وهذه المبادئ هي : انسحاب جميع قوات الاحتلال من الأراضي المحتلة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ، وحق جميع دول المنطقة في البقاء داخل حدود معترف بها دوليا .

في السنوات الأخيرة ، ما من بلد في الشرق الأوسط تأثر من جرّاء الحرب والدمار أكثر من لبنان . والسلم في لبنان يكمن في احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله وملكته الإقليمية . وهذا يتطلب احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تمكّن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من أن تظلع ، على نحو فعال بولايتها في جنوب لبنان .

وفيما يتصل بالصراع الدائر بين إيران والعراق ، نشاطر المجتمع الدولي شعوره بالقلق ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، وبمصرة خاصة الأمين العام ، تجلب الحرب لكلا الطرفين معاناة ودمارا لا يمكن وصفهما ، وتؤشر تأثيرا خطيرا على السلم والاستقرار في المنطقة . إن اللجوء إلى استخدام السلاح يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأفضل أمل منشود هو أن يقبل الطرفان مساعي الوساطة أو أي وسيلة أخرى من وسائل التسوية السلمية وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٨٢ (١٩٨٦) .

إن تفاقم الحالة في الجنوب الأفريقي لا يزال مصدر انشغال ليس للقارة الأفريقية فحسب وإنما أيضا للعالم بأسره ، وهذا يتجلى في أن مجلس الأمن ما فتئ منشغلا بالمسائل المتعلقة بالمنطقة في العديد من المناسبات في بحر العام الحالي .

إن لتعميد الحالة ثلاثة أبعاد أساسية : أولا ، إن جنوب أفريقيا تواصل دون هوادة ممارسة نظام الفصل العنصري المقيت ، ثانيا ، إن احتلالها غير الشرعي لناميبيا مستمر رغم منافاته لطموحات شعبها وإرادة المجتمع الدولي ، ثالثا ، إنها كسفت أكثر من ذي قبل أعمال العدوان ضد الدول المستقلة المجاورة . إن هذه السياسة القائمة على زعزعة استقرار جيرانها تتعارض وقواعد القانون الدولي وتنتهك استقلال تلك الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية . ونظام جنوب أفريقيا يتجاهل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات المستقرة فيما بين الدول .

إن جنوب أفريقيا ، باحتلالها الوقح لناميبيا ، تتجاهل كل القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . وهي تواصل استخدام أساليب التعويق لوضع العراقيل أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يشكل الأساس المقبول دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . وقد وجد المجتمع الدولي لزاما عليه أن يطالب جنوب أفريقيا مرة أخرى بأن تتعاون بحسن نية من أجل التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . إن القضاء على الفصل العنصري والاستقلال غير المشروط لناميبيا من شأنهما أن يخلقوا الظروف الضرورية من أجل عودة السلم إلى جنوب أفريقيا .

إن تصعيد العنف والقوة في جنوب أفريقيا قد أدى إلى دعوة دولية عاجلة لممارسة الضغط عن طريق السبل السلمية لجعل النظام يدرك عدم جدوى سياساته . وقد خلم المؤتمر الدولي المعني بفرض الجزاءات على جنوب أفريقيا المعقود في وقت سابق من هذا العام إلى أن الحالة في جنوب أفريقيا بالغة الخطورة . وأكد على الضرورة الجازمة لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية ، بشعور من الإلحاح ، من أجل القضاء السريع على الفصل العنصري ووضع نهاية للعنف في جنوب أفريقيا ، والاحتلالا غير الشرعي

لناميبيا وأعمال العدوان التي تشن ضد الدول الأفريقية المستقلة . وبناء على هذه الأهداف ، طالب المؤتمر المجتمع الدولي بوضع برنامج شامل للعمل وفرض جزاءات إلزامية على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ولفترة أربعة أعوام متعاقبة ما فتئ البند المتمثل بالحالة في أمريكا الوسطى مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة . ومن الواضح أنه يتعين إيجاد حلول في إطار إقليمي عن طريق عملية كونتادورا للسلام ، بما أنها مقبولة بالنسبة لكل الأطراف المعنية في سعيها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية . ومن الجدير بالذكر أن مجموعة كونتادورا تشاكر في جهودها من أجل استعادة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وبمقدور المجتمع الدولي أن يسهم بشكل إيجابي للغاية عن طريق تقديم الدعم والتشجيع المستمرين .

وبينما لا تدع الحالة السياسية العالمية مجالا للتفاؤل ، فإن الساحة الاقتصادية العالمية أيضا مشبعة تماما للعزائم . فالاقتصاد العالمي لا يزال يواجه الصعوبات . ومن المرجح أن تزداد أوجه الخلل في الحالة الاقتصادية الدولية تدهورا ، مما يؤثر تأثيرا عكسيا على اقتصادات البلدان النامية . واستمرار هذه الحالة يبرز أن الأزمة ليست مجرد ظاهرة عرضية وإنما هي نتيجة اختلالات طويلة الأمد في الهيكل الاقتصادي الدولي . ويبدو أن التصور القائل بأن توسع الانتاج في البلدان الصناعية من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى النمو في البلدان النامية ، قد تلاشى تماما الآن . فالبلدان النامية عموما مازالت تواجه مشاكل خطيرة فيما يتصل بموازين مدفوعاتها ، وهي غير قادرة على حث التنمية الاقتصادية عن طريق السياسات المحلية . كما أنها تتأثر تأثيرا سلبيا بسبب تدهور شروط التبادل التجاري ومشاكل الديون وانخفاض أسعار السلع ، وكل ذلك يعرقل احتمالات النمو ويزيد من تفاقم مشكلة المديونية .

إن البلدان النامية تدرك الحاجة إلى إعادة تنشيط النمو عن طريق السياسات المحلية والتعاون الاقتصادي الدولي المتناسق في مجالات النقد والتمويل والتجارة

والديون . والمرجح هو أن يتحقق التحسن العام في الحالة عن طريق التوسع المستمر للنشاط الاقتصادي العالمي ، والتحسن في شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية ، والإفلات من أسعار الفائدة المرتفعة والارتفاع في أسعار السلع الأساسية وعكس الاتجاه المتزايد صوب سياسات التقييد والحماية .

ونظرا لحالة الضعف التي آلت إليها الاقتصادات الوطنية فإن النظام الدولي للتجارة والمدفوعات ليس لديه قدرة تذكر على تحمل أي ضغوط إضافية . وهناك حاجة ملحة إلى دراسة كيفية إعادة ترتيب الأمور فيه وإعادة تنظيم هيكله لتحسين الأداء الاقتصادي للاقتصادات الوطنية . ومن غير المحتمل أن يتم اصلاح نظام التجارة والمدفوعات ، نظرا للترتيبات التي تتخذ حاليا بشأن المناقشات الاقتصادية الدولية ، فهي تفصل عن بعضها البعض مشاكل مترابطة هي التنمية والعمالة والديون والميزان التجاري وميزان المدفوعات ، والعقبة الرئيسية هي أن القرارات الخاصة بالنظام النقدي والمالي الدوليين ما زالت تستأثر بها الاقلية من الامم الفنية .

ومن بين المسائل الفورية مسألة الديون التي لا يمكن حلها على نحو مسرّع إلا في الإطار الأوسع ، إطار اصلاح نظام التجارة والمدفوعات . وفي الوقت نفسه ، لا مفر من أن يتأثر النظام ذاته ويتأثر بشدة تطوره على المدى الطويل من جراء القرارات المتعلقة بالديون والتي ستتخذ في المستقبل القريب .

فالبلدان النامية التي تعاني من مشاكل خدمة الدين ، بذلت بالفعل جهودا كبيرة لوضع سياسة لتخفيف العجز الخارجي عن طريق تقليل الواردات وتخفيف معدل النمو . ولكن برامج التكيف الداخلي التي وضعتها البلدان المدينة بغية التخفيف من حدة مشاكل الديون أو أية تدابير أخرى مخصصة لهذا الغرض لا تحل المشكلة .

ومن هذا المنظور الأوسع نرى ضرورة معالجة مسألة إعادة تنظيم وهيكل نظام التجارة والمدفوعات الدولي بأسلوب بنّاء وتعاوني وشامل . وذلك يتطلب إعادة هيكلة التجارة الدولية ، والمؤسسات الانمائية والنقدية حتى يتسنى أن تكون عملية منع القرار فيها - وأداءها بوجه عام - أكثر انصافا وعدلا ، وتؤدي الى النهوض بالتنمية والازدهار العالمي ، ولا يبدو أن السياسات المخصصة المحصورة في إطار أضيق ستحل على نحو شامل مشاكل البلدان النامية ، أو حتى تلك البلدان التي تتمتع بمزايا كبيرة في ظل النظام الاقتصادي الدولي القائم حاليا .

اسمحوا لي في الختام أن أتناول أكثر المسائل المطروحة أمامنا الحادا . هذه الدورة للجمعية العامة ستقوم على نحو جاد ببحث الازمة المالية التي تتعرض لها الأمم المتحدة . ولقد قال الأمين العام عندما وجه الانتباه الى هذه الحالة في الدورة الستانفة للجمعية العامة في أيار/مايو الماضي ، أن مربط الفرس هو الفعالية التنفيذية للأمم المتحدة . وكان هناك توافق في الرأي أعربت عنه الوفود خلال تلك الدورة الستانفة مؤداه انه لئن كانت الازمة الراهنة ترجع الى نقص في الأرمدة ، فان لها أيضا أبعادا سياسية . ومن هذا المنظور الأوسع بينما تتخذ تدابير ذات طابع مالي لتخفيف الحالة في المدى القصير ، يستلزم البحث عن حلول طويلة الأجل اتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار الافاق السياسية الواسعة .

ورغم أن دراسة مسألة استخدام الأرمدة المالية بصورة أكثر فعالية تعتبر جزءا لا يتجزأ من حل الازمة ، فان ذلك لا يرجع الى أن النفقات تجاوزت الميزانية العادية للمنظمة . إن ما يشير قلقنا البالغ هو العجز في التدفقات النقدية الذي تراكم عبر السنين بسبب امتناع عدد من الدول عن دفع الاشتراكات المقررة عليها ، ولاسيما بعض

الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن . وعندما تفضي القرارات الفردية الى عجز هائل في التدفقات النقدية ، تتخذ الازمة ابعادا خطيرة . ويصبح تماسك منظومة الامم المتحدة وسلامتها وقدرتها على البقاء موضع شك عندما تتعارض مثل هذه الاجراءات والتزامات العضوية .

ولا بد ان تجد هذه الدورة حلولا اطول امداء ، وان تنظر في توصيات فريق الخبراء رفيعي المستوى الذي كانت مهمته تحديد التدابير الكفيلة بتحسين الكفاءة الادارية والمالية للامم المتحدة . ونعتقد ان ثمة حاجة عاجلة الى جهود متضافرة من جانب جميع الدول الاعضاء . إن وفاء كل عضو من الاعضاء بالتزاماته هو وحده الذي سيضمن مستقبل هذه المنظمة ، التي حققت الكثير رغم عثراتها .

اسمحو لي ان اختتم حديثي بان اعلن ان وفدي يعرب عن امله في ان نشارك جميعا ، خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، في البحث عن سبل ووسائل للتغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض طريق حل المشاكل المتعددة التي تحف بنا . وفي قيامنا بذلك يمكننا ان نبث حياة ونشاطا جديدين في منظومة الامم المتحدة ، وان نعيد استخدام الميثاق بقوة إلهامه الكاملة .

السيد بييرد (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحو لي ، سيدي الرئيس ، ان ابدأ بالتقدم اليكم بالتهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . إن هذه دورة حاسمة ، تواجه مسائل لم يسبق عرضها على الجمعية العامة من قبل ، وإن احساسنا بالقلق ازاء قدرتها على ايجاد حلول للمعوقات التي تواجه المنظمة لا يخفف منه إلا معرفتي بقدرتكم على حل المشاكل وبناء الجسور .

لقد واجهت هذه المنظمة العديد من التحديات ، وصمدت أمام عدد مماثل من المحن في السنوات الـ ٤٤ التي عاشتها . ولكنني أشك في أنها واجهت امتحانا أصعب من المشاكل المالية الراهنة التي تحد من قدرتها على العمل . ولا ينبغي لأية دولة ممثلة في هذه الجمعية ان تترك الامم المتحدة تنهار أمام الضغوط التي تولدت عن الفكرة

المظلة القائلة باضعاف هذه المنظمة العظيمة ، لان المنظمة والميثاق الذي يحكم عملياتها ، مازالا يكتسيان أهمية وحيوية لعالم اليوم ، كما كانا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ ، عندما خاطب رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان الجلسة الختامية للجمعية العامة الاولى في سان فرانسيسكو قائلا "إن ميثاق الأمم المتحدة هيكل متين يمكننا أن نبني عليه عالما أفضل" .

في عام ١٩٤٥ كان العالم يترنح من وحشية حرب خلفت وراءها ملايين الموتى وقضت على أسباب معيشة ملايين أخرى أكثر كثيرا . كان الدمار شاملا ، وتراجعت البشرية فزعة من دمارها الذاتي . إن قوى الفاشية والظفيان التي أطلقت العنان لنظام ارهاب وحشي حملت الأمم ، كبيرها وصغيرها ، على أن تدرك انه - وهذه كلمات ترومان "لو كان لدينا ميثاق الأمم المتحدة قبل بضع سنوات ، وقبل كل شيء ، الارادة المعقودة على استعماله ، لكان الملايين ممن ماتوا احياء الآن" .

وعلى تلك الخلفية من الصراع الانماني الواسع النطاق ومن الدمار الشامل ، وجدت الأمم القدرة على أن تتعاون في انشاء الأمم المتحدة ، وأن تدرج في ميثاقها مبادئ السلوك الدولي التي من شأنها أن تؤدي الى سلم وأمن دائمين للجميع\* .

وفي عام ١٩٨٦ لم تختلف الظروف كثيرا . فاليوم ، مازالت الملايين تسقط مرعى نتيجة النزاعات البشرية والاهمال . ومازال الظفيان والارهاب يجتاحان العالم ، وفي أعقابهما التوتر والخوف . ومع هذا فان لدينا اليوم ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن لدينا الارادة المعقودة على استعماله ؟ واذا جاز لي أن أقتبس من تقرير الأمين العام : هل "نفي بالتزاماتنا المالية بموجب الميثاق ؟" .

في حزيران/يونيه ١٩٤٥ قال الرئيس ترومان "اذا تعشرت في المستقبل ارادتنا المعقودة على استعمال ميثاق الأمم المتحدة ، فان الملايين ممن على قيد الحياة الآن سيلقون حتفهم يقينا" .

---

\* تولي الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موهوتاس (قبرص) .



وهؤلاء الملايين لاقوا حتفهم فعلا لاننا اخفقنا في استعمال الميثاق . كم من المزيد ينبغي ان يموتوا في الشرق الاوسط وامريكا الوسطى وجنوب افريقيا ، وفي الهجمات الارهابية ، قبل ان نلجأ الى الميثاق ؟ وما هو عدد المزيد من الامهات اللاتي ينبغي ان يمتن من الجوع ؟ وكم من الاطفال ينبغي ان يعانون من الوهن والمرض والجوع بحيث لا يستطيعون ان يمشوا ولا ان يصرخوا ولا حتى ان يباليوا بالموت ؟ كم من هؤلاء هؤلاء يجب ان يموتوا قبل ان نلجأ الى الميثاق ؟

هذا السؤال ، بالنسبة الى الدول الصغيرة كدولتي ، ليس مؤالا أجوف ، انه مسألة حيوية . إن بقاءنا ذاته يتوقف على احترام الدول الاخرى الاكثر قوة لميثاق الأمم المتحدة ، لاننا قد نكون غدا ضحية عدوان جار أقوى ، أو ربما ، وهذا أدهى ، نكون ضحية حرب يشنها طرف آخر .

ولكن فضلا عن مصلحتنا الذاتية في تعزيز احترام الميثاق وضمان استمرار الأمم المتحدة في النهوض بمسؤولياتها فان صغر حجمنا لا يقلل بحال من الاحوال من حجم قلقنا ازاء استمرار المنازعات في العالم ، ولا يخفف من حدة الالم الذي يشغل ضمائرنا عندما نشاهد بؤس الآلاف الذين يعانون في أنحاء العالم من سوء التغذية وعدم كفاية الرعاية الطبية .

وباسم اولئك الملايين الذين ماتوا من أجل حمل البشرية على فهم ضرورة الأمم المتحدة ، وباسم الملايين الذين ماتوا أثناء فشلنا في توظيف هذه المنظمة وميثاقها من أجل اثناء الحروب ، أحت هذه الجمعية على أن تنأى عن الجدل اللاذع حول الازمة المالية للمنظمة الذي لن تكون له نتيجة غير اضعاف الأمم المتحدة بدرجة أكبر . وانني انشدكم باسم بلادي أن نلتزم بدلا من ذلك تدعيم المنظمة بالتغلب على الصعوبات الحالية التي تواجهها عن طريق روح التوفيق الحقيقي . وكما ذكر الأمين العام في تقريره المقدم الى هذه الدورة :

"في ظل عالم يكاد يكون من المؤكد أن تصبح فيه معاصر البلدان جميعا اوشق ارتباطا ، لا يمكن أن يوجد بديل لنظام فعال متعدد الاطراف في حفظ السلم والامن الدوليين وفي التعاون على ادارة المشاكل العالمية" . (A/41/1 ، ص ٢)

ويؤمن وفدي بأن تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المكلف باستعراض كفاءة العمليات الادارية والمالية للأمم المتحدة يقدم لنا تخطيطا للاملاح المناسب . ونحس الجمعية العامة على قبول توصيات الفريق بوصفها أساسا يمكننا من النهوض بحالة المنظمة .

لأ أننا نحس اولئك الذين حسبوا عن المنظمة مساهماتهم على الافراج عنها على وجه السرعة لأن استقرار العالم سيكون مهددا اذا أصيبت الأمم المتحدة بالشلل والضعف والافتقار الى الهيبة .

وما من بلد أو منطقة يمكنه أن يضمن أمنه دون ضمان أمن الآخرين . ولا يمكن تحقيق السلام العالمي حيث يكون العالم نصف آمن من الخطر . واذا أرادت أي أمة أن تعيش في أمن فلا بد أن تكون على استعداد لمشاركة الجميع في الامن .

وكان واضعوا ميثاق الأمم المتحدة يدركون تماما ضرورة أن تلعب المنظمة دورا هاما في صون السلم والامن الدوليين "وانقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب". ويتضمن الفصل السابع من الميثاق مخططا لنظام أمن دولي يخطوي على قدرة على الالزام لردع العدوان ومنع المنازعات الاقليمية من أن تتحول الى صراع مسلح . لكن ذلك المخطط لم ينفذ أبدا . واذ نستعرض احوال العالم ، نجد أن حالات الصراع الاقليمي تنتشر في جميع القارات تقريبا . وقدرت المنازعات التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية بما لا يقل عن ١٥٠ نزاعا أدت الى ازهاق ارواح ٢٠ مليون نسمة .

ومن المذهل أن نفكر في أن العالم ينفق الآن أكثر من ١,٥ مليون دولار في الدقيقة على الاسلحة . ويضاهي الانفاق العالمي على التسلح خلال ١٥ يوما و ١٥ ساعة ما انفق على جميع المساعدات المقدمة لجميع البلدان النامية في عام ١٩٨٣ كله . إن السيوف لم تتحول الى محاريث ، كما أن الرماح لم تصبح مناجل ، وما زالت الأمم ترفع السيوف بعضها في وجوه بعض . ويتجلى ذلك الآن بأجلى صورته في انه يوجد الآن في العالم لكل مائة ألف شخص ٥٥٦ جنديا بينما لا يوجد سوى ٨٥ طبيبا .

وفي ظل هذه الخلفية ينبغي أن نرحب جميعا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في استكهلم في ايلول/سبتمبر الجاري بين بلدان حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو والذي يسمح بالتحقق من الانشطة العسكرية والتفتيش عليها وكذلك ملاحظتها . فوثيقة استكهلم تزيل جانبا كبيرا من التوتر والريبة المماحبين لهذه الاعمال العسكرية وتثبت أن الشرق والغرب يمكنهما ، اذا توافرت لهما الارادة السياسية ، أن يقفا سويا على ارضية مشتركة ، وأن يشجعا الانسانية قاطبة على الاستمتاع بشعور التفاؤل بالنسبة لمستقبل العالم . وعلينا جميعا أن ندعو الله ألا تكون استكهلم منطلقا كاذبا ، بل بداية شجاعة في الرحلة الطويلة صوب تخفيف الاسلحة التقليدية وصوب الحد الحقيقي من الاسلحة النووية وهو الشيء الأهم .

وفي حين نرحب البلدان الصغيرة كبدي بتخفيف حدة التوتر في اوروبا نتيجة لاتفاق استكهلم ، مازلنا نشعر بالقلق لاننا مضطرون ، بسبب عدم التقيد العالمي

بمبادئ الأمم المتحدة ، الى حماية أمننا القومي عن طريق تكديس الأسلحة وعن طريق عقد اتفاقات عسكرية مع بلدان صغيرة ومتضررة مثلنا . وكان يمكن لبلادي والبلدان المماثلة لها في الكاريبي أن تنفق مواردها الضئيلة على اقامة المستشفيات لعلاج المرضى ، وعلى رفاه المسنين وعلى تعليم الشبيبة .

وليس من العدل أن يمرض على البلدان الصغيرة التي عافت تاريخا من الاستغلال والتي اضطرت شعوبها أن تتحمل الحرمان والمعاناة ، أن تزرع تحت عبء الانفاق على السلاح في بداية رحلتها الى الاستقلال .

ولكننا لا نستطيع أن نخدع أنفسنا بأننا ، مع صغر حجمنا ، لم نصبح موضوعا لاهتمام المفارمين على اختلاف أنواعهم ، والأمثلة العديدة للحالات التي استخدمت فيها قوات المرتزقة لغزو البلدان الصغيرة والتي ظهر فيها الانتهازيون السياسيون الذين يثيرون الاضطرابات وتجار المخدرات عديمو الضمير الذين يعملون على زعزعة الاستقرار في أراضينا ، نؤكد اننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي . ولمواجهة هذه الآفات ، ونظرا لعدم توافر الإرادة في الأمم المتحدة لكفالة الأمن الجماعي على النحو المتوخى في الميثاق ، اضطرت البلدان الصغيرة الى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفر لنفسها قدرا من أسباب الدفاع عن النفس .

ولكننا بتحويل مواردها الضئيلة الى مجال الأمن ، قد أحرنا نمونا الاقتصادي والاجتماعي .

وفي عام ١٩٨٢ ، العام الذي أعقب احتلال بلادي لمقعدنا كعضو في هذه المنظمة ، وجه الأمين العام في تقريره نداء من أجل :

"إحياء المفهوم الوارد في الميثاق عن السلم والأمن الجماعي" .

(A/37/1 ، ص ٣)

وذلك للوفاء بحاجة الحكومات الى :

"نظام عملي للأمن الجماعي يمكن أن تثق فيه ثقة حقيقية" . المرجع

نفسه .

غير اننا بعد انقضاء أربع سنوات لم نقرب من تحقيق الثقة في قدرة الامم المتحدة على اقامة أمن جماعي . لان البلدان التي تتمتع بحق النقض في مجلس الامن قد اختارت ان تحبط المحاولات الرامية الى خلق نظام عملي للامن الجماعي على النحو الذي توخاه الامين العام واقتره هذه الجمعية .

ولم تعد النتيجة بالفائدة على احد ، فقد انتشرت المنازعات كحرائق الغابات على خريطة العالم ، وجرفت النيران الدولتين العظميين اذ عمدت كل منهما الى الوقوف مؤيدة خلف طرف متحارب او آخر . وكان الثمن باهظا للشعوب المشتركة في الصراع وكذلك لشعبي الدولتين العظميين اللذين حولت حكومتاهما الاموال المخصصة للتنمية وانفقتها بدلا من ذلك التماسا لتحقيق التفوق احدهما على الاخرى .

وكيمثل لبلد صغير يتوق الى النهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية ويعي وعيا عميقا ان نظام الامن الجماعي تحت مظلة الامم المتحدة يتيح الفرصة للاستقرار العالمي الحقيقي ، فانني اناشد هذه الجمعية ان تطلب من الامين العام ان يسترعي اهتمام مجلس الامن مرة اخرى الى مسألة الامن الجماعي على امل ان تتحقق استجابة بقاءة بسبب الحالة المضطربة في العالم واثارها المدمرة على جميع البلدان ومن بينها الدولتان العظيمان .

وإن نلقي نظرة شاملة على المعمورة ، هل لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء حالة العالم ؟ ففي بعض مناطق الشرق الأوسط ، لم يعد بوسع الأطفال أن يحيوا حياة طبيعية ؛ فمدرستهم الوحيدة هي الجيوش ، وساحة لعبهم هي ميدان المعركة . إن الحرب بين دولتين مجاورتين ، إيران والعراق ، ما زالت مستمرة ، بما لها من عواقب وخيمة على البلدين . وبالتأكيد يمكن للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يستخدموا نفوذهما للتوصل إلى وقف إطلاق النار وفقا كاملا ، وتسوية النزاع سلميا عن طريق الوساطة .

وبالمثل ، لا يسع الجمعية إلا تعباً بتزايد التوتر في أمريكا الوسطى إزاء الأوضاع في نيكاراغوا . فحياة الشعوب قد تعرضت لضرر كبير ، فلم يعد هناك أي روتين وكل يوم يمكن أن يكون يوماً الأخير . فهل هذه هي الحياة التي ينبغي أن تحياها الشعوب ؟ ألم يحن الوقت بعد لأن تتدخل الجمعية العامة ومجلس الأمن لمؤازرة عملية كوندادورا التفاوضية بغية تأمين التوصل إلى اتفاق شامل متزامن قابل للتحقق لارضاء السلم الحقيقي الدائم في المنطقة ؟

وفي خضم مسرح المحن الانسانية المضطرب هذا ، يخلج قلوبنا ولو محاولة واحدة على الأقل لايجاد حل للمشاكل بالوسائل السلمية ؟ ينبغي لهذه الجمعية أن ترحب بجهود جمهورية كوريا لحسم خلافاتها مع كوريا الشمالية على أساس صيغة شاملة لاعادة التوحيد . وتحت الجيران في المناطق الاخرى على التحول عن ميدان المعركة والتمسك بحلول لخلافاتهم على مائدة التفاوض .

تقع بلادي على طريق أخطر تجارة عرفها نصف الكرة الغربي في هذا القرن أي تهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وفي عملية استخدام سواحلنا كنقطة لإعادة شحن المخدرات ، تركت بعض الحموله عليها مما أدى إلى إساءة استخدام العقاقير وتشجيع الجريمة بسبب ما للأموال الطائلة من إغراء .

لقد شاهدنا جميعا ما للمخدرات من آثار ضارة على المجتمعات ، عندما تذهب زهرة الشباب وتذوي قبل أن تتفتح ، وعندما تتحول الأذهان الذكية إلى شيء تافه وتنطفئ جذوة الحياة قبل أن تتوهج ونحن جميعا ندرك بالم الضرر الذي يلحق بالتنمية

الاقتصادية من جراء اساءة استخدام العقاقير بين القوى العاملة في البلدان النامية . إن الدول الأكبر والأقوى لا تستطيع أن تتحمل تبديد مواردها البشرية . فكيف إذن يمكن لنا نحن الدول الصغيرة ، ذات الشعوب الأقل ، أن نتصدى لمشكلة عويمة كهذه ؟ بل إن المشكلة تتذر حتى بمزيد من الشؤم لأن المجلس الدولي لمكافحة المخدرات قرر في العام الماضي أن هناك دليلا على وجود رابطة واضحة تربط الاتجار بالمخدرات في بلدان عديدة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الحارية ، والتخريب والارهاب الدولي وغيره من الأنشطة الإجرامية ومنذ وقت إعداد هذا التقرير تردت الحالة ترديا بالفا . إن تهميتنا الاقتصادية تتعرض للخطر من الداخل إذ انغمس شبابنا في عادة إساءة استخدام المخدرات في حين يتعرض أمننا للخطر من الخارج من جراء تلف رجال العمالات على نقطة لاعادة شحن المخدرات الى الولايات المتحدة غير آبهين بما يقومون به في سبيل ذلك ، بما فيه القتل الذي قد يلجأون اليه لتأمين مكاسبهم غير المشروعة .

ولا يمكن إلا أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تنشئ آليات يمكن للبلدان أن تطلب مساعدتها لتخليص العالم من هذا الشر الكاسح . وفي هذا الصدد ، يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يقدم أقوى تعضيد ممكن للمؤتمر الدولي المقترح المعني بشأن اساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع فيها ، الذي سيعقد على المستوى الوزاري في العام القادم . لكن على الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بالمثل أن تقدم كامل تأييدها لأنشطة المنظمة في هذا الميدان .

ويود وفد بلادي أن يقدم فكرة مؤداها أنه ، على أثر القرار الاستطلاعي المقدم من جانب بلدان جنوب شرقي آسيا والذي اعتمده الجمعية العامة في العام الماضي ، ينبغي توسيع نطاق أعمال المنظمة لتشمل تقديم المساعدة الى البلدان النامية ، بناء على طلبها ، عن طريق فريق دولي مدرب وقادر على التحقيق واقتفاء أثر المتجرين بالمخدرات داخل أراضي تلك البلدان والمحافظلة على النظام في مياها الاقليمية على نحو فعال . ويمكن أن يؤدي هذا النشاط الجديد المقترح داخل وحدة التدريب المركزية للمؤولين عن إنفاذ القوانين التي انشأتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٢ . وأود أن

أضيف أن أكبر المساهمين ينبغي أن تكون البلدان التي تشكل أكبر أسواق المخدرات .  
لأننا ، وإن كنا نعترف بمسؤوليتنا عن مراقبة الاخطار التي تمس الجنس البشري بأسره ،  
لا ينبغي أن يتوقع من البلدان الصغيرة أن تدفع ثمن استئصال الآفات التي ولدت في  
مجتمعات الدول الأكبر والأغنى .

إن تجار المخدرات لا يحترمون حدودا ، وإن الاثار الضارة لإساءة استخدام  
العقاقير المخدرة لا تعرف جنسية ضحاياها أو أيديولوجيتهم أو أصلهم العرقي . لذا ،  
فإنه من مصلحة بلداننا جميعا القضاء على هذا النشاط الآثم . وتحقيقا لهذه الغاية ،  
أهيب بهذه الجمعية العامة أن تزود الأمين العام بالولاية اللازمة لوضع خطة شاملة  
للقضاء تدريجيا على الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة حيثما يوجد . وهذا  
البرنامج ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ضرورة تنمية الوسائل البديلة لكسب العيش لأعداد  
كبيرة من الفقراء في البلدان النامية الذين اعتادوا على انتاج تلك العقاقير الذين  
لا يحملون منها على دخل كبير في حين يزداد منظموها وموزعوها في البلدان المتقدمة  
النمو ثراء وغنى .

إذا كنا في الكاريبي نشعر بخطر أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ،  
فينبغي أن يكون مفهومنا أننا نشعر بنفس القلق إزاء زيادة عدد المفاعلات النووية في  
نصف الكرة التي ننتهي اليه . فالأحداث التي وقعت في تشيرنوبل قد علمتنا أن الحوادث  
في المفاعلات النووية يمكن أن تكون لها آثار تدميرية ماثلة لانفجار قنبلة نووية .  
إن بلدان الكاريبي تنتشر على منطقة ليست بالواسعة . وبالتالي ، فإن أي حادث نووي  
ستتسبب بسرعة في منطقتنا ، ولن ينجو من خطرها سوى قلة إن لم يكن لا أحد .

ومما يبعث على عميق قلقنا ، أنه في حين يجري انشاء مزيد من المفاعلات  
النووية في نصف الكرة الذي نعيش فيه ، ليس لدينا أي سلطان على أعدادها ومواقعها  
ومستويات سلامتها . وفي هذا السياق ، يتعين علينا أن نسأل ، ما هي النقطة التي  
يتوقف عندها اعتبار وضع المفاعلات النووية ومستويات السلامة بها مسألة قومية ،  
ويمبح شأغلا دوليا ؟ أهي عندما تمحى دول جزرية بأكملها ؟ أهي عندما يصبح الوقت  
متأخرا للغاية للحيلولة دون موت مئات الآلاف ؟



إننا في الكاريبي لدينا سبب قوي للتعاطف مع الدول الشقيقة في المحيط الهادئ التي يعصف بها القلق منذ سنوات من جراء التجارب النووية التي تجريها الدول الأكبر وإغراق الفضلات النووية . ونحن نشاطر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ مخاوفها الطويلة الأمد بشأن الآثار الطبية الطويلة الأمد التي تنجم عن التعرض للاشعاع وتلوث البيئة ، بما في ذلك الحياة البحرية والمحاصيل الغذائية مما يمكن أن ينجم عن النشاط النووي .

وإذ نعرب عن رغبتنا القوية في أن يتوصل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى اتفاق في مفاوضاتها للحد من الأسلحة النووية ، فإننا نعي أن هناك حاجة إلى وجود اتفاق في المجتمع الدولي بأسره بشأن السلامة النووية . ونحن ندرك أنه منذ شهرين فقط اجتمع خبراء حكوميون في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا ، ووضعوا مشروع اتفاقيتين في مجال السلامة النووية ، وهذا تطور نرحب به ونحث جميع الدول على المصادقة على هاتين الاتفاقيتين في أسرع وقت ممكن .

لكن ينبغي أن يكون مفهوما أن هاتين الاتفاقيتين لا تفيان سوى ببعض من مشاغلنا ، لأنه في حين ترغب المعاهدات الدول المصدقة عليها على تقديم إخطار مبكر بالحوادث النووية ذات الآثار التي يمكن أن تتجاوز الحدود ، وتلزمها أيضا بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي ، فهي لا تحدد معايير للسلامة ولا تسمح بالتحقق .

وبالنسبة لبلد مثل بلدي لا تتجاوز مساحته ١٧٠ ميلا مربعا فإن الإخطار المبكر بوقوع حادث نووي سيكون بلا جدوى لأن آثار الكارثة على مساحة كهذه ستكون فورية وفتاكة . ولذا فإن وفدي يحث جميع الأمم على الاتفاق على معايير لتحديد الأمن النووي والتحقق منه وذلك في إطار منظومة الأمم المتحدة .

وانتقل الآن الى موضوع الارهاب ، وهنا أيضا نجد أن هذه الآفة تتركز بمفصلة أساسية في البلدان المتقدمة ، ومع ذلك فإن الدول الصغيرة تجد نفسها في وضع محزن ومعرضة للاخطار . واصبحت بعض بلداننا حلبة لصراع الآخرين واضطربنا الى اتخاذ تدابير وقائية لحماية أنفسنا . ونظرا لأن هذه التدابير الوقائية باهظة الثمن فقد اضطربنا الى تحويل النفقات المخصصة لمشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتصدي لآفة الإرهاب هذه .

وفي منطقة الكاريبي تعتمد بلداننا على السياحة ، وترحب بالزائرين من جميع أرجاء العالم وتقدم لهم وسائل الترفيه التي اغدقتها علينا الطبيعة والتي تعتبر عنصرا هاما في رخائنا الاقتصادي . وقد يكون ذلك سببا كافيا لئلا ننظر الى الأمن في موانئنا نظرة استخفاف . فالحالة الراهنة في العالم التي يوجه فيها الإرهابيون ضربات عشوائية الى المدنيين الأبرياء تفرض علينا أن نخرج عن طريقة حياتنا المساملة ونتخذ ترتيبات أمنية مفرطة لمعالجة مئات الألوف من الناس الذين يزورون بلادنا كل عام .

ولا يجوز لمنظمة إرهابية تزحف عن عمد وبأعصاب باردة ارواح الأبرياء ، أن تتصور أنها تحظى باحترام العالم أو تعاطفه . فهي لا تحظى به . والواقع أن أعمال هذه المنظمات افقدتها ، كما افقدت مؤيديها ، تعاطف أمم كثيرة كان يمكن أن تتعاطف مع قضيتها . فالنشاط الارهابي الموجه الى أهداف مدنية لا يخدم أحدا وقد حان الوقت لاتخاذ أقوى الإجراءات الممكنة ضد من يحمون الارهاب ويمزونه .

وانتقل الآن الى موضوع جنوب افريقيا . وقد ذكر الامين العام أن :

"القضاء على الفصل العنصري نهائيا هو وحده الكفيل بإعادة السلم

الى جنوب افريقيا والى الجنوب الافريقي ككل" . (A/41/1 ، ص ١٥)

وهذه الملاحظة هي مدى لصرخات العديد من اهالي جنوب افريقيا من السود والبيض الذين يتطلعون الى اليوم الذي تتحرر فيه بلادهم من القمع الذي يمارسه الفصل العنصري والسجن غير القانوني والتعذيب على ايدي الشرطة والمذابح التي ترتكبها الدولة ضد الشبان والمسنين على السواء .

ولسوء الحظ فإن الصوت الباكي الصادر من مجون جنوب افريقيا التي تشهد اعمال التعذيب الوحشية لم تصل الى آذان من يمكنهم ان يعضوا حدا للتمامة التي يفرضها الفصل العنصري . وهكذا فعلى الرغم من التأييد الساحق لفرض جزاءات اقتصادية الزامية على نظام جنوب افريقيا ، هناك من يترددون في فرض هذه الجزاءات وهناك من يكتفون بالتشوق بإعلان بعضهم للفصل العنصري . ومع ذلك فإن فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث الذي فشلت محاولته للتفاوض من أجل تحقيق تسوية سلمية في جنوب افريقيا نتيجة لصف سلطات جنوب افريقيا أشار في تقريره في حزيران/يونيه من هذا العام الى انه :

"اذا خلعت جنوب افريقيا الى انها ستتمتع دائما بالحماية ضد

التدابير الاقتصادية ، فمن غير المحتمل أن تكتسب عملية التغيير في جنوب افريقيا زخما" .

واختتم فريق الشخصيات البارزة التابع للكومنولث بيانه بأنه اذا اعتقد غير

البيض في جنوب افريقيا :

"ان المجتمع الدولي لن يمارس أبدا الضغط الفعال الكافي عن طريق

تدابير أخرى لنصرة قضيتهم ، فلن يتبقى لهم سوى خيار واحد : هو العنف

المتزايد دائما" .

وإذا كان لنا ان نعطي النتائج التي توصل اليها هذا الفريق حقها ، فلا بد أن

نستنتج أن الحكومات التي ترفض الآن فرض جزاءات على جنوب افريقيا تساعد في الابقاء

على الفصل المنصري وتدفع غير البيخ في جنوب افريقيا الى انتزاع حقوق الانصان وحقوقهم المدنية الاساسية عن طريق العنف والموت .

وقد كتب رئيس وزراء الهند الراحل السيد نهرو ما يلي : "لا يوجد طريق مهل الى الحرية في أي مكان ، ويتمين على كثيرين منا أن يمروا تحت ظلال الموت مرة بعد أخرى ، قبل أن نبلغ قمة أمانينا" . ويجب أن يكون معروفا أن الشعب الاسود في جنوب افريقيا مستعد للمرور تحت تلك الظلال مرة بعد أخرى من أجل حريتهم . والخيار المطروح على هذه الجمعية ، وفي نهاية المطاف على أعضاء مجلس الامن ، هو إما أن تساعد جنوب افريقيا كلها للتوصل الى قم الديمقراطية والعدالة ، أو أن تدفع هذا البلد وشعبه بالكامل في نهر من الدماء . وبلدي يعطي صوته للديمقراطية . إننا نختار الحرية والعدالة للجميع في جنوب افريقيا ، ونحث الآخرين على أن يحدوا حذونا بالموافقة على فرض جزاءات اقتصادية الزامية شاملة ضد هذا النظام الاثم البغيض .

إننا الآن في الأشهر الاخيرة من العام الذي أعلنه السنة الدولية للسلام . ولكنه لم يكن عام سلام لأن الصراعات استمرت بلا هوادة في أجزاء كثيرة من العالم . ودلائل الرغبة في السلم لا تأتي من الحكومات ولكن من روح الاخوة والود بين الأشخاص العاديين . فهؤلاء تظاهروا ضد الأملحة النووية ، وتبرعوا راضين مسرورين للتخفيف من معاناة الجائعين في افريقيا ، وأعربوا عن رفضهم للفصل المنصري . لقد ارتفع هؤلاء جميعا فوق الحدود الضيقة لجنسيتهم وأملهم العرقي وسيادتهم ونظروا الى أوضاع البلدان الأخرى ورأوا أنفسهم في الشعوب الأخرى .

وبينما نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين فقد ترى الحكومات أن تفتدي بهؤلاء الناس العاديين الذين بذلوا الكثير في هذا العام للنهوض بالسلام . ويمكن في هذا الصدد أن نتذكر الكلمات الواردة في النظام التأميمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وهي إحدى الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة .

"لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر ، ففي عقولهم يجب أن تنبسى

حصون السلام ،

"وقد كان جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ وسبب تحول خلافاتها إلى حروب في كثير من الأحيان" .  
ومن هذا المنطلق ، أود أن أحث الجمعية على الموافقة على اقتراح المؤتمر العام الثالث والعشرين لليونسكو بإعلان عقد عالمي للتنمية الثقافية ، لأننا لن نستأصل الشك والريبة بين جميع الأمم إلى أن نفتح الطريق أمام التفاهم والتقدير بين جميع الشعوب .

وقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة قرارا بشأن هذا الموضوع للنظر فيه . وعلينا ألا نطوي صفحة هذا القرن وندخل إلى القرن التالي دون أن نبذل محاولة لإقامة حصون السلم في أذهان الناس . دعونا نضع حدا لجهل كل منا بطريقة حياة الآخر ، دعونا نفتحتم فرص السلام ونحملها معنا إلى القرن القادم ونخلص وراءنا ما تمثله الحرب من فشل .

السيد صريتهيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أستهل خطابي بتوجيه تهنئة حارة الى السيد هودري بمناسبة انتخابه عن جدارة لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . ويرى وفد بلدي في ذلك تكريما لبلده وله شخصيا . وإن حكمته وصفاته الدبلوماسية تضمن لنا أن عملنا سيكفل بالنجاح .

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن ارتياحه إزاء الطريقة المثلث التي اتبعتها سلفه السيد خايمي دي بينييس في الاطلاع بمسؤولياته الجسيمة في الدورة السابقة . كما نود أن نشيد بما يبديه أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار من جلد وتفان في عمله من أجل تهيئة أحوال مواتية لتعزيز السلم والامن الدوليين وللنهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

ونحن إذ نجتمع اليوم مرة أخرى في هذه القاعة المهيبة ، لا يمكننا إلا أن نلقي نظرة الى الوراء لننتفض انجازات الدورة الاربعين التي كانت كما نعلم جميعا دورة احتفالية ، وكذلك انجازات العام الحالي الذي أعلن سنة دولية للسلم . وفي حين كان هناك اتجاه لتخفيف حدة التوتر في أجزاء معينة من العالم ، فإن المجتمع الدولي شهد انبعاشا لأعمال العدوان والتدخل المكشوف أو الخفي ، وأشكال وممارسات أخرى لارهاب الدولة نفذها الامبرياليون المشيرون للحروب وحلفاؤهم المقربون فد بعض الدول المستقلة وذات السيادة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

إن آمال شعوب العالم التي أنعشها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اجتماع القمة السوفياتية الامريكية قد تهددت تماما . فلم يوفر ذلك الاجتماع الزخم المتوقع لتخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية أو لابطاء سرعة سباق التسلح وخاصة بالنسبة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل . وليس هناك من شك أنه في العمر النووي تشكل مسألة البقاء أهم مشكلة من مشاكل الجنس البشري وأكثرها إلحاحا . وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتؤيد بقوة المبادرات الجديدة والمقترحات الواقعية والبناءة التي قدمها الاتحاد السوفياتي من أجل القضاء

التدريجي والتام على الاسلحة النووية في موعد غايته عام ٢٠٠٠ . وعلاوة على ذلك ، فإن الاتحاد السوفياتي قام ، رغم الموقف السلمي والمعارضة من جانب حكومة الولايات المتحدة ، بتمديد سريان قراره الانفرادي بتجميد التجارب النووية ثلاث مرات . وتقتضي الضرورة الحيوية أن يقوم الجانب الآخر بعمل مماثل . ومما هو جدير بالاشادة أيضا المقترح الذي قدمته مؤخرا البلدان الاعضاء في حلف وارسو لاجراء تخفيض كبير في القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا . وفيما يتعلق منع عسكرة الفضاء الخارجي ، تقدمت الحكومة السوفياتية أيضا ببرنامج شامل من أجل استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي دوليا للأغراض السلمية ولخير البشرية جمعاء .

وحتى نخلى كوكبنا مما يتعرض له من التهديد بمحرقة نووية ، من شأنها لو حدثت أن تقضي على كل أشكال الحياة وعلى الحضارة الانسانية ذاتها ، يصبح من اقدس واجبات شعوب العالم أن تصد نضالها الذي لا يلين ضد سباق التسلح النووي والتقليدي الجامح هنا على أرض كوكبنا وضد مدّ سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وعلى ذلك ، فإن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترحب وتدعم بقوة اعلاني نيودلهي والمكسيك الصادرين عن ستة رؤساء دول أو حكومات ، وكذلك الانشطة الرامية الى النهوض بالسلم ونزع السلاح والتي تقوم بها المنظمات الجماهيرية في سائر أنحاء العالم . وفي هذا الصدد ، يحدونا أمل كبير في أن تحرز المفاوضات الامريكية - السوفياتية في جنيف بشأن الحد من الاسلحة النووية واسلحة الفضاء نتائج ملوومة ، وان يحرز مؤتمر نزع السلاح في جنيف تقدما كبيرا في المفاوضات الخاصة بابرام معاهدة لغرض حظر شامل على التجارب النووية واتفاقية بحظر كامل على الاسلحة الكيميائية . ونأمل أن يبني الجانب الامريكي واقعية أكثر وأن يتخلى فورا والى الابد عن كل خططه الرامية الى تحقيق تفوق عسكري مشكوك فيه من خلال اقناع حلفائه في منظمة حلف شمال الاطلسي وغيرها بالانضمام الى ما يسمى ببرنامج حرب النجوم ، والرامية أيضا الى التنصل من جانب واحد عن اتفاقية سولت الثانية لعام ١٩٧٩ . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نلاحظ أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد وجهوا في اجتماع القمة الثامن الذي

اجتمع في هراري في شهر أيلول/سبتمبر نداء عاجلا من أجل وضع نهاية لسباق التسلح النووي الجامح ولكل المشاريع التي تستهدف مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ويرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بمبادرات البلدان الاشتراكية بشأن وضع نظام عام للسلم والامن الدوليين يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والانسانية ، وهو موضوع ادرج بشأنه بند في جدول أعمال الدورة الحالية .

إن التوترات والمراعات الدموية وما يترتب عليها من موت ودمار ومعاناة قد أصبحت تقريبا ممارسة يومية في عالمنا الحاضر . وأسبابها معروفة تماما . ففي الشرق الاوسط تواصل قوات الاحتلال الصهيوني بغير عقاب ممارساتها في قمع واخضاع السكان العزل في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ولايزال الجنوب اللبناني وسكانه يمانون من عمليات الابتزاز والفظائع التي ترتكبها القوات الصهيونية التي ترفض الانسحاب من المنطقة في انتهاك صارخ لقراري مجلس الامن الصادرين في ١٩٧٨ و ١٩٨٢ . ويمكن تفسير موقف اسرائيل اللف والمتمننت على ضوء ما تتلقاه هذه الدولة من دعم شامل من "حليفها الاستراتيجي" ومن الدوائر الامبريالية الاخرى .

ومرة أخرى تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية موقفها الثابت من تسوية مشكلة الشرق الاوسط ولبها القضية الفلسطينية . وتؤيد حكومة لاو بقوة أي تسوية دائمة وعادلة وشاملة ، تكفل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة به في فلسطين ، وانسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا وغير مشروط من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا نأمل في أن يعقد في اقرب فرصة ممكنة مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وكذلك جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ومن سوء الحظ أن حكومة الولايات المتحدة وتل أبيب رفضتا حتى الان عقد ذلك المؤتمر رفضا قاطعا .



وقد شعر العالم بالسخط الشديد إزاء أعمال الاستفزاز والعدوان المسلح التي اقترفت بها حكومة الولايات المتحدة في شهري آذار/مارس ، ونيسان/أبريل الماضيين ضد ليبيا وهي بلد مستقل ذو سيادة وعضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . وأديننت تلك الإجراءات على نطاق عالمي . وتود حكومة وشعب لاو أن يؤكدوا من جديد دعمهما وتضامنهما مع الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية في المنطقة التي أصبحت ضحية لأعمال الاستفزاز والتخويف والعدوان على يد القوى الصهيونية ومن يحمونها دائما .

وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن نقف موقف اللامبالاة مما ينزله الصراع بين إيران والعراق من آلام ودمار يحيق بشعوب هذين البلدين وهما عضوان في حركة بلدان عدم الانحياز وفي الأمم المتحدة . وأملنا وطيد في إمكان إيجاد حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين لذلك الصراع المأساوي الذي طال أكثر من اللازم .

وما زال نظام الارهاب والقمع البشع يفرض تسلطه في جنوب افريقيا ، ويواصل سياسة الفصل العنصري الذي يعد أكثر نظم التمييز العنصري وحشية ولا انسانية ، وقد أنشأته الاقلية البيضاء الموجودة في السلطة هناك وأصبح من مؤسساتها ومبدأ من مبادئ حكمها .

وقد شاركت لاو حكومة وشعبا في الجهود النبيلة التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على هذه الكارثة التي تنطوي على مفارقة تاريخية الى الابد . وكان نظام بريتوريا العنصري نفسه هو المسؤول منذ قرن من الزمان عن محن الشعب الناميبي الذي لا تزال بريتوريا تحتل أراضيه على نحو غير مشروع . وموقف حكومتي في هذا الصدد معروف تماما . فنحن نرى أن حصول الشعب الناميبي على استقلاله الحقيقي في إطار ناميبيا الموحدة لن يتحقق إلا عن طريق التنفيذ الصارم غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن الضروري أن ينفذ الآن تنفيذا دقيقا القرار الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرومة لتلك المشكلة والتي انتهت بنجاح منذ ما يقرب من عشرة أيام .

ولأن حكومة لاو وشعبها قد عانيا من القمع الاستعماري في الماضي فهما يودان أن يؤكدان من جديد للشعب الباسل في جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي من ناحية وللشعب الناميبي البطل بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الشرعي والوحيد من ناحية أخرى تأييدهما وتضامنهاما الثابتين معها . كما نعبر عن نفس التأييد لشعوب وحكومات زمبابوي ، وانغولا ، وموزامبيق ، وزامبيا وغيرها من دول خط المواجهة التي تكافح من أجل هذه القضية النبيلة فضلا عن دفاعها عن استقلال بلدانها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وقد تزايدت مؤخرا الاخطار التي يتعرض لها السلم والامن في امريكا الوسطى الى حد يشير القلق . وفي هذا الصدد أعلنت محكمة العدل الدولية مؤخرا عدم مشروعية أعمال الاستفزاز المسلحة والحصار الاقتصادي والتجاري التي اقترفتها حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة وشعب نيكاراغوا الباسلين . ونحن نرى أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة ودائمة تتفق عليها جميع الاطراف للأزمة في امريكا الوسطى إلا عن طريق تنفيذ مبادرات السلم التي طرحت في إطار مجموعة كونسادورا وفريق ليما للدعم .

وتود حكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يؤكدوا من جديد دعمهما وتضامنها الذي لا محيد عنه مع شعب نيكاراغوا وحكومة الساندينستا في كفاحهما لمسون استقلال بلدهما وسيادته وسلامته الاقليمية .

وكذا نؤكد من جديد تعاطفنا وتأييدنا الراسخ لاشقائنا في كوبا حكومة وشعبا الذين مازالوا يخوضون كفاحا دؤوبا لمسون استقلالهم وسيادتهم وسلامتهم الاقليمية . كما نعبر عن تعاطفنا وتضامننا أيضا مع شعب بورتوريكو وغيره من أبناء تلك المنطقة الذين يكافحون ببسالة من أجل تقرير المصير والاستقلال والديمقراطية الحقة في بلادهم . ولسوء الحظ فإن منطقة جنوب غربي آسيا لم تسلم من التوتر . وأنا أشير بوجه خاص الى جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي وقعت ضحية لحرب غير معلنة تشنها الدوائر العدوانية للامبريالية والرجعية الاقليمية والعالمية . وإن جمهورية لاو حكومة وشعبا تدين بقوة هذه السلسلة من أعمال ارهاب الدولة ويؤكد من جديد دعمها

وتضامنها الذي لا محيد عنه مع حكومة وشعب أفغانستان في جهودهما التي لا تكل للحفاظ على المكاسب الثمينة لثورة نيسان/ابريل ولايجاد حل سياسي عادل للحالة في ذلك البلد .

إن تكثيف الوجود العسكري للامبريالية وتعزيز القواعد الجوية والبحرية في ديفغو غارميا في منطقة المحيط الهندي ، يشكلان تهديدا خطيرا لسلم وأمن السدول الساحلية والخلفية . لذا فإنه من الضروري أن ينعقد المؤتمر الدولي للمحيط الهندي دون مزيد من التأخير لتحويل المنطقة الى منطقة سلم .

والحالة ليست مستقرة في آسيا وفي منطقة المحيط الهاديء عموما ، وبصفة أكثر تحديدا في شبه الجزيرة الكورية . وإن إدخال الولايات المتحدة للأسلحة النووية في كوريا الجنوبية ، ناهيك عن تقسيم شبه الجزيرة ومحاولات تكريس وجود دولتين كوريتين ، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة وعقبة أمام إعادة توحيد الأمة الكورية سلميا وعلى نحو مستقل .

وفيما يتعلق بالمصالح الاستراتيجية في منطقة المحيط الهاديء فإن وفدي يعارض بقوة استئناف التجارب النووية والمحاولات التي تقوم بها الامبريالية لوزع الاسلحة النووية ، مما يشكل تهديدا خطيرا لأمن الشعوب في تلك المنطقة .

وفيما يتصل بمصير الشعوب في المناطق المستعمرة والمشمولة بالوصاية فإن بلدي يعارض المناورات الاجرائية التي تقوم بها الدول الاستعمارية القائمة على الادارة فيها والتي ترمي الى ضم ميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة . ونؤيد الكفاح الباسل الذي تخوضه تلك الشعوب لاحراز استقلالها الحقيقي .

وأود الآن أن أشير الى مشكلات السلم والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا وهي المنطقة التي تضم بلدي جمهورية لاو الديمقراطية . والاسباب الاساسية لعدم الاستقرار والتوتر في المنطقة كلها معروفة تماما ، لأن عددا كبيرا من الوفود ومن بينها وفدي أشار اليها من فوق هذه المنصة خلال السنوات السبع الماضية .

وتنظر الدوائر الرئيسية للامبريالية والتوسع وهيمنة الدول الكبرى بغير ارتياح الى نجاح العملية الثورية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي جمهورية كمبوتشيا الشعبية وفي جمهورية فييت نام الاشتراكية . وترغب هذه الدوائر في أن تعيد الى بنوم بن عصابة بول بوت الاجرامية واتباعها ضد الرغبة المشروعة لشعب كمبوتشيا الذي عانى طويلا .

ومن واجب المجتمع الدولي أن يحمي المصالح المشروعة والحقوق الثابتة للكمبوتشيين الذين تستحق مساعيهم لتحقيق النهضة وترسيخ الشعور الوطني في البلاد الاحترام والاعجاب .

ان النجاح الذي حققته شعوبنا على مر السنوات الثماني الماضية فسي لاو وفييت نام وكمبوتشيا في مجالات الدفاع الوطني واعادة التعمير وتعزيز التضامن والتعاون مع البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الاخرى الملتزمة بالسلم والعدالة ، يشكل عاملا اساسيا لضمان السلم والاستقرار في المنطقة . وقد أكدت البلدان الثلاث في الهند الصينية نواياها في مناسبات عديدة ، ولاسيما في البلاغ الصادر عن المؤتمر الثالث عشر لوزراء خارجية الدول الثلاث الذي عقد في هانوي في يومي ١٧ و ١٨ آب/اغسطس الماضي . فمن جهة ، أشار هذا البلاغ الى اتخاذ التدابير اللازمة لجعل جنوب شرقي آسيا منطقة سلم وصداقة وتعاون على اساس الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من المنطقة ووقف كل تدخل خارجي . ومن جهة اخرى ، اقترح هذا البلاغ حلا لمشكلة كمبوتشيا . ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية على استعداد لاجراء مفاوضات مع مجموعات أو أفراد الخمير الذين يمثلون المعارضة ، وذلك على اساس القضاء على زمرة بول بوت بالوسائل العسكرية والسياسية مع انسحاب القوات الفيتنامية المتطوعة من كمبوتشيا بغية تحقيق المصالحة الوطنية .

ونرحب بالبيان الهام الذي أدلى به وزير خارجية استراليا في شهر حزيران/يونيه الماضي في مانिला فيما يتعلق بانشاء محكمة دولية لمحاكمة بول بوت وغيره من المجرمين المسؤولين عن جريمة الابادة الجماعية في كمبوتشيا . وقد حظي هذا الاقتراح الواقعي والمخلص باستجابة طيبة لدى الرأي العام العالمي الملتزم بالسلم والعدالة .

ولا تخلو العلاقات بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومملكة تايلند من الصعاب . فقد نشأ عدد كبير من المشاكل بين دولتنا خلال السنوات الأخيرة . ولم تحل حتى الآن حلا مناسباً . ومع ذلك ، فإن المطالبة المستمرة للشعبين في لاو وتايلند بإقامة علاقات طبيعية آخذة في التزايد . ولذلك ترى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن الأوان قد آن لأجراء المحادثات وهي على استعداد لبذل قصارى جهدها ، على الصعيد الحكومي والمحلي ، لتهيئة الظروف المواتية لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين شعبينا بهدف استئناف المفاوضات والتطبيع السريع للعلاقات في كل المجالات بين لاو وتايلند ، والإسهام في ضمان السلم والاستقرار في المنطقة . وسوف نرحب دائماً باتخاذ حكومة تايلند لموقف مماثل .

ولم تتحسن العلاقات بين بلادي وبين جمهورية الصين الشعبية . غير أن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعلق أهمية كبيرة على صداقتها الطويلة مع الشعب الصيني . وعلى ذلك فإنها تدعو إلى إقامة علاقات طبيعية وحسن جوار على أساس احترام جمهورية الصين الشعبية لاستقلال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤوننا الداخلية ، وعلى أساس التعايش السلمي . ومن هنا ، فإننا نأمل أن يقدم المجتمع الدولي ، ولاسيما الأمم المتحدة ، مساهمة بناءة لتعزيز عملية الحوار التي بدأت بالفعل ، وأن كانت تجرى بحذر ، فيما بين البلدان المعنية مباشرة في آسيا بدلاً من الاستمرار في اعتناق نهج خاطئ لمواجهة مشاكل السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وينبغي أن نتذكر أن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز قد أعربوا بجلء عن موقفهم بشأن هذه المسألة في مؤتمر القمة الذي عقده في نيودلهي في عام ١٩٨٢ وفي مؤتمر القمة الذي عقد في هراري في شهر أيلول/سبتمبر الماضي . وفي هذا السياق ، يبدو لنا أن البند المعنون "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" قد مضى عليه فترة كافية وهو مدرج في جدول الأعمال . ولذلك سيكون من الأفضل عدم مناقشة هذا البند حتى نجنب دورة الجمعية هذه أي جو من التوتر

والمهارات ، وان نركز اهتمامنا على المشكلة الرئيسية المتعلقة بالحالة الشاملة في آسيا والمحيط الهادئ .

وأود الآن أن أقول شيئاً عن الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . فأصحاب النوايا الحسنة يقبلون بلا تردد أن الارتباط بين هاتين الحقيقتين هو ارتباط السبب والنتيجة . والذين يرفضون وضع حد لسباق التسلح التقليدي والنووي إنما يتحدثون وجود هذه الرابطة العضوية .

ومما لا شك فيه أنه لو خص جزء ضئيل من المبالغ الطائلة التي تنفق سنوياً على الأغراض العسكرية في جميع أرجاء العالم لكان ذلك كافياً للتخفيف من وطأة المماناة والفقر لدى عدد كبير من الأطفال والنساء والمسنين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أو حتى في العالم أجمع .

وفي هذا المدد ، علم وفدي بشعور من خيبة الأمل والأسف بالموقف الطبقي والمتعنن لبعض الدول الغربية الذي حال دون عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في باريس هذا العام .

كما يشعر وفدي بالقلق إزاء الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة ، وهي في رأينا ناشئة عن القرار المتعمد الذي اتخذته بعض الدول الامبريالية لكي تحدث بصورة مصطنعة تلك الحالة .

ان شعوب العالم لديها رغبة ملحة ومشروعة للعيش في سلم وأمن وفي منأى عن الصراعات والتوتر والاحباط والفقر . ولسوء الحظ ان شعوب البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نمواً ، تعاني اليوم من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار نتيجة للظسوط الاقتصادية والتجارية والمالية التي تمارسها الدول الامبريالية ودول الاستعمار الجديد .

وبصفة عامة ، فان البلدان الاقل نموا والبلدان غير الساحلية تعاني من الآثار الضارة للسياسة التجارية العدائية التي يمارسها جيرانها ، بلدان العبور . وهي لا تزال تعاني من الآثار الضارة للأزمة الاقتصادية العالمية التي تعقدت بظهور التدابير الحمائية التي لجأت اليها الغالبية العظمى من البلدان التي تمارس اقتصاد السوق . وان سياسة أسعار الفائدة المرتفعة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والعبء الساحق للديون الخارجية ، ونضوب تدفقات المعونة الانمائية الرسمية ، وأخيرا ، النقل العكسي للموارد المالية ، كل هذه عوامل تسهم في افقار البلدان النامية ولاسيما اقلها نموا . ومن هنا ، ليس من الغريب ان تتزايد الفجوة بين "الذين يملكون" و "الذين لا يملكون" على نحو مستمر . وقد آن الآوان لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ان تعيد النظر في مواقفها غير المعقولة والانانية وأن تتفق على أن تشارك بنشاط واخلص في جهود المجتمع الدولي التي ترمي الى بدء مفاوضات عالمية شاملة تؤدي الى تنفيذ استراتيجية من أجل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل . ويجب ألا يغيب عن بال تلك الدول أن انشاء نظام اقتصادي دولي جديد على أساس عادل ومنصف سوف يكون لصالح جميع شعوب العالم .

لقد وقعت في السنوات الأخيرة أحداث كثيرة مزعجة ، نجمت عن السيادة التي تتبعها الامبريالية والتي تقوم على التدخل والعدوان والهجمات ونهب الموارد الطبيعية . ولكن شعوب العالم ، المؤمنة بالمستقبل وبالجهود الدؤوبة التي تبذلها من أجل السلم والتقدم الاجتماعي ، قد ناظت جنبا الى جنب لاحباط تلك السياسة . ويسعدنا ان مؤتمر القمة الأخير للبلدان غير المنحازة أكد تلك الرؤية للأحداث . ويأمل وفدي ان تثبت هذه الدورة ، التي بدأت في مناخ يتسم بالتفاؤل في السنة الدولية للسلم ، انها قادرة على أن تنجز بنجاح المهام النبيلة التي انيطت بها .

السيد ولاياتي (جمهورية ايران الاسلامية) (تكلم بالفارسية ، ووزع

الوفد نما بالانكليزية) : يسعدني كثيرا أن أتوجه الى السيد تشودري ممثل بنغلاديش  
بتهانينا على انتخابه الذي يستحقه تماما كرئيس للجمعية العامة . وإنني واثق بأن

ادارته الحكيمة ، وخبرته الثقافية والفكرية ، سوف تمكن هذه الجمعية من أن تتخذ قرارات ذات أهمية للمجتمع الانساني ، قرارات تؤدي بالبشرية الى أن تعبد وتطيع ربها واحدا ، والى أن تمنع العدوان وسيطرة بعض البلدان على بعض .

لقد تغير الهيكل الاساسي للعلاقات الدولية والعلاقات بين الحكومات بشكل جذري بفضل تطور وسائل الاتصال الحديثة . ونواجه الآن ظاهرة جديدة ، وهي ما يسمى بالمجتمع الدولي أو الأسرة الدولية . وتقوم بين أعضاء هذه الأسرة علاقات معقدة ، وأدى تعارض مصالحها وحوافزها الى مزيد من تطوير تلك الوسائل . وفي الوقت نفسه ، فإن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن أن يسهم بشكل كبير في اقامة نظام حكيم وعادل لهذه الأسرة الدولية المضطربة . ولذا لا يجوز اضعاف جهود هذه المنظمة في الوفاء بالمسؤولية الثقيلة والحاسمة التي تتحملها . ومن أجل تكوين رؤية واضحة لطريقنا الذي نسلكه في المستقبل ، ولتصحيح اخطائنا ، ينبغي ان ننظر في منجزات الأمم المتحدة في العقود الأربعة الماضية على ضوء الحقائق السائدة في عالم اليوم .

واليوم ، يطرح الكثيرون في العالم هذا السؤال ، "ماذا حققت الأمم المتحدة حتى الآن؟" و "ما هي الخدمات التي يمكن لهذه المنظمة ، بمخبرها ونفقاتها وهيكلها التنظيمي ، ان تقدم لمصالح المجتمع الدولي؟" . وفي رأينا ان هذه المنظمة قد حققت بعض الانجازات .

أولا ، فقد هيأت مجالا مواتيا للاتصالات الدولية في جميع المجالات ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو علمية أو فنية . وقد ساعد هذا أيضا على انشاء وجهة نظر الأسرة الدولية الموحدة للبشرية جمعاء بغض النظر عن الاختلافات في العرق أو اللون أو الثقافة أو اللغة .

ثانيا ، لقد نجحت في مكافحة الاستعمار . وان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) كان صرخة عالية أطلقها الانسان ضد الاستعمار . واليوم ، تم استئصال الاستعمار من معظم البلدان التي حملت على استقلالها . وهذا أمر جدير بالاهادة ويعتبر اسهاما قيّما .



ولكن من المؤسف ان الاستعمار القديم قد استبدل باستعمار أكثر خطورة وهو الاستعمار الجديد ، الذي اجبر العديد من البلدان المستقلة حديثا على الخضوع للسيطرة المتعددة الجوانب من جانب البلدان القوية . ومن الاهمية بمكان ان ننظر في الاسباب الاساسية لهذه المشكلة ، وان نحاول استكشاف الاسباب التي جعلت الاستعمار الجديد على هذه الدرجة من الفعالية . وليس هناك شك في ان التخلف الفني والصناعي ، بالإضافة الى التخلف الاقتصادي ، قد كان لهما دور حاسم في تمهيد الطريق لقيام نظام جديد للسيطرة والاستعمار الجديد . وقد اظلمت الامم المتحدة في هذا السياق بجهود كبيرة ، وان كانت لم توفق في كثير من الحالات . وان انشاء الوكالات المتخصصة ، وبدء التعاون بين الجنوب والجنوب ، واعتماد الاعلان الخاص بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، كل هذه كانت من هذه المبادرات الهامة والشاملة .

وعلى الرغم من مضي أكثر من ١٢ سنة على اعتماد الإعلان الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لم يتحقق أي نجاح في هذا المجال بسبب الاعتراض القوي من جانب الدول الصناعية المتقدمة النمو . وقد أدى التخلف الى تهديد الطريق للاستعمار الجديد . وفي الوقت نفسه فان نجاح الدول الكبيرة في استعباد الأمم الأخرى يعود أساسا الى عدم وجود نظام عادل في المجتمع الدولي يضمن للدول الاعضاء أمنها الوطني واستقلالها وسلامتها الإقليمية . ونجد في الوقت الحاضر أن منطق القوة ونظام السيطرة يحكمان العلاقات الدولية . ولهذا السبب ينبغي أن نشعر بالقلق ازاء السلم والأمن الدوليين . والأمم المتحدة ليست عاجزة فحسب ازاء هذا الخطر ، بل انها قد أذعنت له في كثير من الحالات .

وقد أصبح توازن القوة لا سيادة القانون هو المقبول الآن كأساس لضمان الأمن ليس على الصعيد الوطني فحسب وإنما أيضا على الصعيدين الإقليمي والعالمي . فاللجوء الى القوة والتهديد باستخدامها وأعمال العدوان واحتلال أراضي الآخرين بالقوة وانتهاك السيادة ، كلها تستخدم دون أن تقابل بأي اعتراض جدي من جانب الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى . وعلينا أن نسلم أنها في مناسبات عديدة ذهبت الى ما هو أبعد من ذلك بأن أسهمت في إضفاء الشرعية على هذه الأساليب . ليس من الصحيح أن الأبقاء على الأمر الواقع بل والأذعان لحالات جديدة ناتجة عن أعمال العدوان قد أصبحت القاعدة العامة في العلاقات الدولية ؟ إن القانون الذي يستند الى القيم الانسانية والعدالة ينبغي أن يكون له القول الفصل في العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد يكون لسباق التسلح العالمي منطقته : فهو سباق لتحقيق التفوق العسكري - كما ونوعا - من أجل تهيئة الظروف المؤاتية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها

وهناك مثال آخر على إذعان الأمم المتحدة لمنطق القوة منصوص عليه في ميثاقها وفي القواعد الإجرائية التي يسير عليها مجلس الأمن . فقد نزع الميثاق ظالما الى الحفاظ على مصالح الدول الكبرى . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك فكرة أن السلم والأمن الدوليين ينبغي الحفاظ عليهما عن طريق قوات الحلفاء السابقة . ومن قبيل المفارقة

أن السلم العالمي يتعرض للأخطار في الوقت الحاضر من جانب هذه الدول نفسها .

وحق النقض ما هو إلا سخرية بالمجتمع الدولي ، وهو يلقي بظله الكثيب على جميع المكاسب والمنجزات التي حققتها المنظمة ، فهي لا تستطيع أن تتخذ أي اجراء عملي ملموس ضد القمع ما دامت سياسة الإذعان للقوة مكرسة في الميثاق . وتجربة المجلس المريرة في السنوات الاخيرة تثبت قولنا . فالأمم المتحدة لم تتخذ أية اجراءات هامة أو فعالة بخصوص انتهاك السيادة والاستقلال في العديد من البلدان ، من أمريكا اللاتينية الى افريقيا والى الشرق الأوسط وايران وليبيا وافغانستان . بل وشهدنا في بعض الحالات أن مجلس الأمن يسمى بشكل مفضوح للدفاع عن معتد مهزوم بل ويمضي الى حد إصدار بيان دفاعا عن المعتدي وضد الضحية .

ودفع وجود هذه العقلية في مجلس الأمن ببعض من لهم حق النقض الى محاولة نقل نفس الحق الى الجمعية العامة باستخدام وسائل الضغط المالية . وإلا فما هو معنى الابتزاز الأمريكي الذي يمارس في الوقت الحالي ؟ هل المنظمة هي شركة تجارية تتقرر فيها حقوق التصويت وفقا للدخل الوطني لكل دولة عضو أم أنها محفل يتحمل مسؤوليته خطيرة عن اتخاذ القرارات بشأن المسائل الدولية ، محفل يتمتع فيه جميع الاعضاء بحقوق تصويت متساوية ؟ وأمل من الدورة الحالية للجمعية العامة أن تقدم اجابة واضحة حاسمة على هذا السؤال .

إن لم تكن الأمم المتحدة قادرة على الوفاء بهدفها الرئيسي - ألا وهو الحفاظ على استقلال جميع الدول الاعضاء وسلامتها الاقليمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين - فعليها على الأقل أن تؤيد الأمم التي عازمت على مكافحة العدوان أيا كان نوعه . وهذا هو أقل ما نتوقعه من هذا المحفل الدولي . وإن دعم حركات التحرر الوطني وتأييد البلدان التي نالت استقلالها بعد سنوات طويلة من الكفاح والانتفاضات الثورية الشعبية ينبغي أن يشكل واجبين أساسيين للمنظمة . ألا يمكننا أن ننتظر من الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمتها الأساسية في الدفاع عن هذه الدول الثورية الفتية ؟ .

ومن أوضح الأمثلة على ما ذكرته ، حالة الثورة الاسلامية في ايران التي تعرضت لمختلف أشكال الضغط بمجرد أن وضعت قدمها على طريق النصر . ولا اعتزم هنا أن أخوض في التاريخ ، لكن آخر فصل مشين من فصول السيطرة الأجنبية في بلدنا بلغ ذروته بالانقلاب الذي نظمته وكالة المخابرات المركزية الامريكية في عام ١٩٥٢ وعودة نظام بهلوي العميل الى السلطة . غير أن الأمة الايرانية لم تخضع أبدا لهذا الاستبداد وشرعت في مقاومة توجت بالنصر في عام ١٩٧٩ .

ولا حاجة بي الى الاشارة هنا الى أنه خلال ٢٥ عاما من الكفاح ضحى الالاف من خيرة أبنائنا بحياتهم تحقيقا لأهدافهم السامية ، ولم ينج شيء من براثن الطفلة . فمواردنا الطبيعية قد نهبت ولغتنا وثقافتنا قد مسخت واقتصادنا حول الى اقتصاد طفيلي عليل . وقد ألهمت الثورة الاسلامية حركة جديدة في العالم الاسلامي وبين الشعوب المشهورة برساله مفادها مقاومة جميع مظاهر السيطرة . وكان الدرس المستخلص هو درس التضحية في سبيل قضية الاستقلال والعدالة والحقيقة .

وأشار ذلك شعورا بالقلق لدى الدول الكبيرة التي تسعى الى السيطرة ، فبدأت بتدبير الدمائس والمؤامرات . وقد فشلت حتى محاولات الانقلاب المدبرة من الخارج ، وذلك بفضل الدفاع الموحد للشعب المسلم وبركات الله . وقد واجهنا التدخل العسكري الامريكي المباهر في تاباز وأعقبه توقيع عقوبات وشن حرب الدعاية الواسعة النطاق . وقد اخمدت كل هذه المؤامرات في مهدها ، ولكن الأمم المتحدة لم تتخذ في أي منها تدبيرا ايجابيا فعلا . أفليس بين هذه الجرائم ما يتصل بالمهام الاساسية للمنظمة ؟ هناك في بعض الاحيان أحداث ذات أبعاد محدودة تشير ضجيجا وصراخا كبيرا في هذه المنظمة ، وتجري المطالبة بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة واجتماع غير عادي لمجلس الأمن واتخاذ القرارات الواحد تلو الآخر والاعراب عن الادانة والأسف وما الى ذلك . ولكن اذا تعرضت ايران للتدخل الأجنبي أو لعمل عدواني سافر أو للمقاطعة الاقتصادية ، فلا شيء يهم . وانتهت السلسلة الطويلة من المؤامرات الى العدوان العسكري العراقي الشامل على جمهورية ايران الاسلامية ، وهو عدوان ما زال مستمرا منذ ست سنوات .

ما من شك أن أكثر المكائد خبثاً ضد الثورة الإسلامية يتمثل في العدوان العراقي المتعمد الواسع النطاق ضد ايران . وهذا الحدث لا سابق له منذ الحرب العالمية الثانية من حيث ضخامته والقوة العسكرية المستخدمة فيه . ففي ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ قامت ١٢ فرقة عسكرية وعدة لواءات مستقلة بهجوم خاطف على ايران برا وبحرا وجوا . وقامت القوات الفارزية بأسر المدنيين ، واحتلت عشرات الاف من الكيلومترات المربعة من اراضينا خلال الايام الاولى من الغزو . ودمرت المدن والقرى الكبيرة والصغيرة تدميراً كاملاً ، وما زالت بعض المدن مثل قصر شيرين ونافت شاه ترزج تحت احتلال القوات البعثية .

وليس من الصعب أن ندرك الحوافز والأغراض الأساسية التي تكمن وراء الغزو الذي يقوم به النظام العراقي . ولا حاجة بنا للنظريات المعقدة ، ويكفي أن نستعرض مواقف المعتدي في المجالات العسكرية والسياسية والدعائية . وأن حقيقة تغفل قوات العدو في قلب بلدنا توضح أن العراق لم يكن يريد فقط حل نزاع على الحدود بشكل منفرد . فالمبانيات التي أدلى بها الرئيس العراقي ، صدام حسين ، لا تترك مجالاً للشك في أن النظام العراقي كان يسعى إلى قلب نظام الحكم في جمهورية إيران الإسلامية . وأن محو أجزاء من إيران في الخرائط التي نشرت في العراق ، والتي أدرج بعضها في كتب أكاديمية ، لهو دليل واضح على أن النظام الحاكم في العراق كان مصمماً على احتلال جزء كبير من وطننا . وبعبارة أخرى ، لم تكن الحرب الإيرانية العراقية سوى عدوان واضح يرمي إلى انتهاك استقلال بلادنا وسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها ، علاوة على أنه غزو مناهض للشورى .

وإن توقيت العدوان جدير بالاهتمام أيضاً . فالعراق ، في حساب بسيط وملائج ، اعتقد أن الوضع في إيران كان هشاً بعد قيام الثورة ، وأن الجيش مفكك بسبب التغييرات الثورية وعدم استقرار الحالة ، وبالتالي فلقد كانت هناك فرمة ذهبية للنظام في العراق لاستغلال كل هذه العوامل وغزو إيران . لذا ، ارتكب النظام العراقي هذه الجريمة وهو متأكد تماماً من انتصاره ودون أي خوف من المحافل الدولية . وكان متأكداً من أن المنطق السائد في العلاقات الدولية سيحبذ العدوان ويجعل هذه الحالة الجديدة مقبولة .

وعندما تصوت امتنا لهذا العدوان ، كان أمامها خياران : إما أن تخضع للقوة وتتخلى عن ثورتها وكرامتها واستقلالها وسيادتها أو أن تقاوم العدوان . ونحن لم نتلق ثورتنا كهدية من أية دولة ، بل كانت نتيجة لتضحيات عديدة وسنوات طويلة من النضال الذي خاضه آلاف الرجال والنساء . وكان العدوان المناهض للشورى يمثل انتهاكاً لوجود كل فرد من أفراد امتنا .

ومنذ اليوم الأول للغزو عندما كان العدو في ذروة الشموخ بالتفوق ، وحتى الآن وهو يشعر بالأسف والاحباط ، فإننا نؤكد أن المعتدي يجب أن يدان ويعاقب ، والسلم يجب

أن يقوم بين البلدين وفي المنطقة على أساس العدل ، ولقد حاولنا ان نجعل من ذلك  
أساسا لعمالنا .

وخلال دفاعنا المقدس ، اعتمدنا دائما على أنفسنا وعلى العلي القدير ،  
وسنستمر في ذلك ، وبغية تعريف الأمم الأخرى التي تواجه العدوان بنتائج هذا النجاح ،  
يجب ان أقول إن على شعوب العالم ان تثق بآنها اذا ما عقدت العزم على الكفاح ضد أي  
عدوان على وطنها واستقلالها وسيادتها الوطنية سيكتب لها النصر حتى وان وقفت  
وحدها . فكل معتد سيلقى نفس المصير ، سواء كان هتلر أو صدام .

والنظام العراقي ، بعدوانه العسكري ، لم يرتكب جريمة ضد الإنسانية والسلام  
الدولي فحسب ، وانما يرتكب ، ومنذ ست سنوات العديد من جرائم الحرب متحديا كل  
قواعد القانون الدولي . ومن المؤسف أنه بالرغم من أن تقرير الأمم المتحدة قد أشار  
بوضوح الى المعاملة السيئة للأسرى الإيرانيين في المعسكرات العراقية وتوجه بتوصيات  
بهذا الخصوص ، لم تحدث أية تغييرات في هذا المجال . وان الهجمات على المواقع  
المدنية وحرب المدن التي تؤدي الى استشهاد آلاف الرجال والنساء والأطفال هي بمثابة  
جريمة حرب أخرى في سجل العراق الطويل في انتهاك القانون الدولي . ولم يستمر اتفاق  
١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ طويلا ، وسرعان ما عاد النظام العراقي الى هجماته على  
المناطق السكنية كما ورد في وثائق الأمم المتحدة .. وهذه الجريمة مازالت مستمرة  
حتى اليوم .

وتنفيذ الهجمات على الخطوط الجوية المدنية أمر يندر وقوعه في العالم  
أجمع . الا أن المجتمع الدولي شهد قيام حكومة باللجوء عمليا الى هذه الجريمة  
المشينة وبإصدار مذكرة رسمية ومريخة في هذا الصدد في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥ . وكان  
آخر هذه الحوادث هو اسقاط الطائرة المدنية التابعة للخطوط الجوية أسمان فوق مدينة  
الاهواز في جنوب ايران ، وقتل فيها أربعون راكبا .

وهناك جريمة لاإنسانية أخرى ارتكبها العراق هي استخدام الأسلحة الكيميائية  
مرارا وتكرارا . وبعد توزيع تقرير الأمم المتحدة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، التي شبت  
فيها استخدام الأسلحة الكيميائية ، ذكرت الوثيقة S/17911 ، التي تتضمن ملاحظات

الفريق الذي أوفده الأمين العام إلى محافظة خوزستان . ان العراق قد استخدم الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر وواسع النطاق . وهذا التقرير هو وثيقة دولية هامة . وهذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، تقرير بشأن انتهاك اتفاقية جنيف يشير بصراحة إلى اسم البلد الذي فعل ذلك . وللأسف ، لم تلق هذه الوثيقة الهامة العناية الواجبة . وعلى الرغم من ان بعض الدول الغربية ومجموعة من حلفائها وكذلك بعض الدول الاسلامية والدول غير المنحازة مثل باكستان قد اتخذت مواقف في وجه هذه الجريمة العراقية ، وعلى الرغم من ادانة مجلس الأمن للنظام العراقي في بيانه المؤرخ في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ ، لم يتخذ حتى الآن موقف يرقى إلى مستوى الأعمال الإنسانية التي يرتكبها العراق . وعلى ذلك قام العراق ، بعد اصدار بيان مجلس الأمن ، باستخدام الأسلحة الكيميائية في مناسبات خمسة ، في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس وفي نيسان/ابريل وايار/مايو عام ١٩٨٦ ، وفي ساحة المعركة والمناطق المدنية على حد سواء .

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية شقيلة ازاء هذه المشكلة . فاذا كانت دولة صغيرة مثل العراق تسمح لنفسها بأن تنتهك واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية المطروحة الآن مرة أخرى أمام مؤتمر نزع السلاح ، فما الذي يضمن عدم انتهاك الاتفاقيات الأخرى القائمة أو الاتفاقيات التي ستبرم في المستقبل ؟ ان المجتمع الدولي يتوقع من مجلس الأمن اتخاذ قرار يدين مرة أخرى النظام العراقي لاستخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية ويحث هذا النظام على ان يولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة . ويتعين على مجلس الأمن أيضا ان يطالب كل البلدان بالامتناع عن تصدير هذه المواد الكيميائية ووسائل تصنيع الأسلحة الكيميائية إلى العراق .



وينبغي أيضا تطبيق القواعد الصارمة على كل من يرفض الامتثال لتلك المطالب العالمية ، فضلا عن ذلك ، فمتى اخذنا في الحسبان اثر الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيماوية من جانب العراق وما يترتب عليه من اضعاف بروتوكول ١٩٢٥ يجب ان يكون في ذلك ما يدفع جميع البلدان الى المطالبة بتنفيذ احكام ذلك البروتوكول .

وثمة مهمة اخرى تكتسي أهمية خاصة ينبغي للامم المتحدة ان تطلع بها وهي إجراء التحريات اللازمة للوقوف على مصدر إمداد العراق بالأسلحة الكيماوية . وهناك ، بالطبع ، احتمال طفيف بأن غاز الخردل ينتج في العراق بمواد مستوردة ، ولكن غاز الأعصاب ، الذي أكد تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٤ انه استخدم ، ملاح كيماوي معقد ومن المرجح أن العراق يحصل عليه من البلدان حائزة التكنولوجيا اللازمة لانتاجه . ونحن لدينا من الأدلة ما يكفي لاثبات ذلك .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرض لواحد من أوجه القصور الرئيسية في النظام الدولي الراهن . ان ميشاق الأمم المتحدة يعهد الى مجلس الأمن في إطار القواعد والعلاقات السياسية بمسؤولية التصدي لانتهاك القوانين واللوائح الدولية التي تهدد السلم والأمن العالميين . ولكن للأسف ، يفتقر المجتمع الدولي الى هيئة قضائية مستقلة وقوية . فمحكمة العدل الدولية ليس لها في هذا الصدد اختصاص محدد بدقة ومفروغ منه . وفي أي بلد ، عندما تقع جريمة تقوم الهيئة القضائية بملاحقة مرتكبيها حتى وإن لم تتلق شكوى شخصية . ولكن في الساحة الدولية نجد ان التصدي للانتهاكات او الجرائم المرتكبة في حق السلم والانسانية يقتصر في أفضل الاحوال على الادانة السياسية . فما هو الجهاز القضائي المسؤول عن تقصي انتهاك العراق للقانون الدولي ؟ من رأينا أن محكمة العدل الدولية التي مقرها في لاهاي ينبغي مثلا ان تنظر من تلقاء نفسها في انتهاك العراق لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ حتى وإن لم تتقدم ايران بشكوى . ويحدونا وطيد الامل في ان يسعى من ينشدون علاقات دولية طيبة الى التغلب على هذا الوجه من أوجه القصور وأن يطرحوا مقترحات عملية في هذا الصدد .

ومما لا شك فيه ان العدوان السافر الذي شنه النظام الحاكم في بغداد على

جمهورية ايران الاسلامية ، والذي دخل عامه السابع ، يشكل هو والآثار المترتبة عليه خطرا شديدا على الامن الاقليمي وتهديدا خطيرا للسلام العالمي . واليوم ، اصبحت الحرب من أخطر القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي ، ويمكن تقسيم الدول على أساس ما تتخذه حيالها من مواقف الى ثلاث فئات .

الفئة الأولى وتضم البلدان التي أمدت العراق بأقصى دعم فزودته بالأسلحة الفتاكة والمعونة الاقتصادية والمالية وأيضا بالمساعدة السياسية . وتشمل هذه الفئة في المقام الأول الدولتين العظميين واصدقاءهما ممن يتشدقون بشعارات مظلمة وطنانية تقول "إن إراقة الدماء أمر تبغضه البشرية ، وينبغي لكم أن تسعوا الى حل مشاكلكم بالسبل السلمية التفاوضية" . أما في الممارسة العملية فهم أنفسهم يقدمون الدعم بلا هوادة أو تورع الى المعتدي مما يسهم في إطالة أمد الحرب . فلو أن منازعاتنا الإقليمية أو مالية لأصبح للمفاوضات جدوى . ولكن العراق شنّ الحرب للاطاحة بالحكومة الشرعية التي جاءت الى السلطة عبر انتفاضة شعبية . ويبدو أن الأمر الوحيد الذي يهم تلك البلدان هو التماس السبيل لانقاذ العدو المنهزم . كما أن أيا من تلك التوصيات لم تحمل قوات الاحتلال على الجلاء عن اراضيها . وقد تولى شعبنا تلك المهمة بنفسه . وانني أطلب صادقا ، الى الامين العام ورئيس الجمعية العامة وجميع الممثلين أن يدلّون ولو على حالة واحدة انسحب فيها العراقيون من جزء من اراضي المحتلة بمبادرة من جانب واحد . لقد امتعدنا اراضي المحتلة شبرا شبرا بدماء ابنائنا الغالية . وفي هذا السياق لا يستطيع احد القول ، حتى وإن كان أشد البسطاء سذاجة ، بأن العراق يتطلع الى السلم . واسمحوا لي في هذا المقام بأن أكون أكثر صراحة ، إن الجمهورية الإسلامية أقامت في ايران نظاما ينادي عن سيطرة الدولتين العظميين بعد أن كانت ايران قد تحولت الى معقل للسيطرة الامريكية في المنطقة . وتطبق الجمهورية الاسلامية سياسة عدم الانحياز وتمارسها على أكمل وجه ، وبالتدريج بدأت البلدان الأخرى تتفهم ذلك الموقف بشكل أفضل واصبحت أكثر تعاطفا معه . أما الذين يؤيدون النظام العراقي فتحركهم رغبتهم في مقاومة هذا الاتجاه .

والفئة الثانية تضم البلدان التي تنتهج موقفا محايدا حيال البلدين ،  
مكتفية بالإعراب عن بغضها للحرب وإراقة الدماء . ونود أن نتوجه الى تلك البلدان  
بهذا السؤال : ما هو الموقف الذي كان يمكن ان تتوقعه من الآخرين إذا وطأ الفزاة  
الأجانب أراضيها ؟ ألم تكن لتتوقع ، على أقل تقدير ، إدانة للعدو ومطالبة بمقابله ؟  
وفضلا عن ذلك ، يجب عليها ألا تميز نفسها عن سائر أعضاء المجتمع الدولي . ويجب ان  
يعرف هؤلاء الاصدقاء ان العدوان إذا اكتسب صفة الشرعية وتصور المعتدون انه سيكون  
هناك دائما سبيل للإفلات من عواقب جرائمهم سيكون علينا ان نتوقع المزيد من أعمال  
الغزو وبذلك فإن تلك البلدان تزيد من فرص تعرضها هي نفسها لان تكون ضحية للعدوان .  
ومن ناحية أخرى لا يمكن لبلد أن يعيش في مجتمع دولي دون أن يتحمل المسؤوليات .  
وجميع أعضاء المجتمع ملزمون بالمساهمة في صون السلم والامن الدوليين . ولما كان  
العدوان هو الخطر الأكبر الذي يهدد السلم والامن فمن الحكمة إدانة المعتدي ومعاقبته  
مونا لسلم العالم .

وتتألف الفئة الثالثة من البلدان التي تحول موقفها بالتدريج أثناء الحرب  
التي فرضت علينا فاتخذت الموقف الذي تمليه العدالة ، وذلك أمر جدير بالثناء ولكنه  
ما زال يحتاج الى قوة دفع اضافية ، وفي الوقت نفسه ، ما دام ذلك الموقف يمثل تحركا  
في اتجاه العدالة فينبغي ألا يقتصر على العلاقات الثنائية وحدها . فنحن نولي  
التمسك بالمبادئ الدولية القائمة على العدل اهتماما أكبر مما نوليه الى تعزيز  
العلاقات الثنائية . وإدانة البادئ بالعدوان تلبى آمال أمة تعاني آثار العدوان بل  
والأكثر من ذلك فإن تلك الإدانة تستجيب لصوت ضمير المجتمع الانساني .

وفي اعتقادنا ان الحرب تقترب من نهايتها بمعاينة نظام العراق المعتدي ،  
وسيكون ذلك خطوة ايجابية صوب تحقيق السلم في المنطقة ومن ثم في المجتمع الدولي  
بأسره . أما البلدان والمنظمات التي تقاعست عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق  
بالعدوان العراقي فلم يعد امامها وقت لتدارك الماضي . وفي هذا المقام ، نعلن انه  
وفقا لكافة القوانين والقواعد الدولية ، لا يمكن تجزئة المسؤولية عن الحرب .

فالحديث عن تجزئة المباداة بالحرب ومواصلتها الى مسؤوليتين منفصلتين يتناقض مع  
أبسط المبادئ الدولية . فالعراق مسؤول سواء عن المباداة بالحرب أو عن استمرارها.  
وبالطبع ، فإن الذين يواصلون دعم العراق هم أيضا متواطئون مع النظام العراقي .

ويحتاج الدخول في التفاصيل التاريخية للحرب المفروضة والجرائم التي ارتكبت خلالها الى مزيد من الوقت . فضلا عن ذلك ، فإننا نعتقد أن النقطة التي تستحق اهتمام هذا المحفل هي مستقبل منطقة الخليج الاستراتيجية والهامة والحساسة ، إذ لا يمكن لمنطقتنا أن تتحمل حربا مدمرة أخرى ، فقد دمرت الحرب التي فرضتها العراق موارد قيمة ضخمة من مواردنا . ويتعين أن يكون بوسع جميع بلدان منطقتنا تعبئة جميع الامكانيات المتاحة لها لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة سلام دائم يضمن أمن المنطقة ، وكذلك سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة اراضيها . وتلوح الآن في الافق علامات مشجعة على إمكان إقامة علاقات ودية وقوية فيما بين دول المنطقة . وينبغي لنا أن نعزز هذه الامال ونسهم في تحقيقها . وإننا على أتم الاستعداد الآن للمساهمة في أمن المنطقة الاستراتيجية البعيد المدى .

ما من شك أنه لا يمكن تحقيق هذه الغاية من جانب واحد ، ولكن اذا اختارت هذه الدول أن تواصل دعمها لنظام صدام حسين المحكوم عليه بالزوال بدلا من أن تنظر في هذه الترتيبات ، فإنها تكون قد عرضت مصالحها القومية للخطر . وبإزالة جذور العدوان ، تمتك أمتنا ومنطقتنا جميع العوامل والعناصر اللازمة لاقامة سلم دائم . ويعتبر توفير بلداننا لهذه العوامل من المهام الحاسمة ، وحالما يتحقق ذلك نكون في مركز يمكننا من التخلص من التدخل الاجنبي .

ولا يقتصر التخطيط للأمن في المستقبل على منطقة الخليج الفارسي . وإنما هو ضروري أيضا فيما يتعلق باستمرار احتلال القوات السوفياتية لافغانستان ، الذي أوجد لسوء الحظ أرضية لزيادة التوتر في المنطقة مهددا سلامها وأمنها . وكما قالت جمهورية ايران الاسلامية منذ البداية ، فإن محادثات جنيف لم تخفق فقط في ايجاد مخرج من هذه الازمة ، بل وقّرت ذريعة لوجود قوات الاحتلال وخذعت الرأي العام الدولي ، وكان لذلك أثره الضار على الحالة في أفغانستان . وقد أصبح الآن واضحا أن احتلال أفغانستان الذي حدث تحت ذريعة حل مشاكل الشعب الافغاني الناتجة عن التهديد

الأجنبي ، فرض هو نفسه عبثاً أثقل على سكان ذلك البلد المسحوق . ومما زاد من سوء الحالة ، أنه وفر أرضية مناسبة للدول الغربية لكي تعزز وجودها في المنطقة .

ولا يمكن أن يستمر أمن منطقتنا رهينة لتناحر الدول الكبرى . ولا يمكن للقضية الأفغانية أن تحل في إطار مصالح دولة عظمى . والشروط العادلة التي وضعتها جمهورية ايران الاسلامية لاتزال مناسبة أكثر من أي وقت مضى . فانسحاب القوات المحتلة السوفياتية وغير المشروط ، والاعتراف بحق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، وعودة اللاجئين الأفغان طوعاً الى ديارهم ، وعدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، يجب أن تشكل جميعها جوهر أي حل لمشكلة ذلك البلد . إن أفغانستان بحاجة ماسة الى الاستقرار الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إقامة حكومة مستقلة وغير منحازة تتمتع بتأييد الغالبية العظمى من السكان . ومن الطبيعي أن تكون السيادة الخارجية لتلك الحكومة بحاجة الى علاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة وعلاقات حسن جوار مع جيرانها .

ونظراً للأثر المباشر للحالة في أفغانستان على أمننا القومي ، والمشاكل العملية التي تسببها لبلادنا مثل استمرار تدفق اللاجئين الأفغان ، فإننا نتابع الحالة بعناية واهتمام شديدين . وعلى الرغم من المشاكل الضخمة التي يواجهها بلدنا ، المنبثقة عن الوضع الحساس والتاريخي ، فإنها تستضيف حوالي مليوني لاجئ أفغاني . وفي نفس الوقت ، فإن الواجب الدولي يلزم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمعالجة هذا الأمر بجدية أكبر . ومن الجلي أنه لا يمكن تحقيق أي نجاح في هذا الميدان إلا بمزيد من المشاركة الفعالة من جانب جميع البلدان .

ولئن كان بوسع اللاجئين الأفغان أن يبقوا على أمل العودة في يوم ما الى بلادهم ، فإن هذا الأمل بالنسبة للفلسطينيين يتلاشى تدريجياً . ففي عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢ كانت تبذل محاولات لتعزيز فكرة شن كفاح شامل ضد النظام المحتل لفلسطين ، أما اليوم وفي ظل الانقسامات التي تسود العالم العربي وتمزق منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن المرء لا يسمع شيئاً عن ذلك الكفاح حتى ولا في الشعارات . ولسوء الحظ ، فإن اتفاقات كامب ديفيد الخيانية تركت انطبعا لدى بعض القادة العرب والفلسطينيين ، باستثناء

بلدان قليلة على خط المواجهة تواصل الكفاح ضد اسرائيل ، أن سياسة التهدة هي السياسة التي منتصر في منطقتنا . إن توسل بلدان عميلة معينة ، وبعض الذين كانوا يدعون في السابق أنهم يناضلون ضد الصهيونية ، الى الامم المتحدة واسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في المحادثات ، يشكل إهانة لأربعين عاما من نضال الشعب الفلسطيني .

إن العمل الخياني الذي أقدم عليه ملك المغرب ، الذي وجه الدعوة الى رئيس وزراء النظام الذي يحتل فلسطين ، أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز عملية تقديم التنازلات . وخطة فاس تقوم على موقف لا يمكن أن يفضي إلا الى زيادة توطيد اقدام اسرائيل في الأراضي المحتلة . كما أن زيارة بيريز للمغرب ، التي تمت تحت ستار خطة فاس ، قد تكون بداية لنهاية محزنة لمصير الفلسطينيين ، إن لم يبد الشعب الفلسطيني والبلدان العربية والاسلامية غير المنحازة مقاومة صلبة . إن أي تحرك توافقي في ظل الظروف الراهنة حيث تحتل اسرائيل فلسطين بكاملها وأجزاء كبيرة من بلدان عربية أخرى ، مما يعزز آمال النظام الصهيوني في البقاء ، سيؤدي الى زيادة ضخمة في المساعدة الاقتصادية والدعم السياسي والعسكري وامدادات الاسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل ، عملا بتحالفهما الاستراتيجي . ومن ثم فإن اسرائيل مستمرة في الوجود لا كدولة فقط بل كأكبر قاعدة سياسية واقتصادية وعسكرية ، بل ونووية ، للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . وبكل تأكيد فإن هذا يشكل خطرا متعاطفا للسلم والامن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الحساسة .

ولهذا السبب بالذات ، فإننا نرفض قبول أية خطة ملام تشتمل على اعتراف مباشر أو غير مباشر بالنظام الصهيوني .

إنني أود أن أقول لأولئك الذين يعتقدون أن عقد مؤتمر دولي والدعوة الى اعتراف اسرائيل والولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، سيضمن المصالح السياسية للفلسطينيين ، انه لا يمكن لفلسطين أن تسترد حريتها إلا من خلال الكفاح ضد النظام الذي يحتلها أما عقد مؤتمر بين المعتدي والضحية فهو طريق آخر لتقديم التنازلات للصهيونية .

إن قضية فلسطين هي أمل الصراع في الشرق الأوسط . لذلك ، فإن التسويات القصيرة الأجل لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة . ولا يمكن تحقيق سلم شامل وعادل في المنطقة إلا بعد طرد إسرائيل من فلسطين ومن جميع الأراضي العربية ، وعودة الفلسطينيين إلى وطنهم لإقامة دولتهم المستقلة فيه .

وينبغي للتجربة البطولية التي يخوضها الشعب المسلم في لبنان في الكفاح ضد المحتلين الإسرائيليين وطرده إياهم من جزء كبير من وطنه ، أن تكون درسا جيدا لمن يرون أن التنازل هو الخيار الوحيد في الشرق الأوسط . ففي ظل ظروف مكنت إسرائيل من الشعور بالنشوة ظنا منها أنها أنهت لبنان وأنه يمكنها وضعه على قائمة الأراضي المحتلة والمضمومة ، بدأ الشعب اللبناني حركة جماهيرية ضخمة أجبرت إسرائيل ومؤيديها على الانسحاب . صحيح أن لبنان لم يتمكن ، نتيجة لخلافات داخلية معيقة وتمزقات سببتها الحرب ، من تحقيق أمن يقوم على قاعدة صلبة ، ولكن النظام الصهيوني لن يجرؤ ثانية على انتهاك حرمة تلك الأرض .



ونحن نعلن تأييدنا الكامل لأمن لبنان وسلامته الإقليمية ، وتمسكنا بحق شعبه في ممارسة سيادته الكاملة على كامل أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دوليا . ونحن على ثقة من أن شعب لبنان سيتمكن من طرد قوات الاحتلال المتبقية في وطنه . وعلاوة على ذلك ، نطالب الأمم المتحدة بأن تحمي السكان المدنيين ، عملا باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، من الأعمال البربرية وغير الإنسانية التي ترتكبها قوات الاحتلال في هذا البلد .

وينبغي إيلاء انتباه خاص للجهود التي يبذلها النظام الصهيوني التي تهدد أمن البلدان الأفريقية وتهدف إلى مد نفوذه إلى هذه القارة المضطهدة . إن تعاون إسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية يتعاطم على نحو سريع . ونحن نحذر بقوة من أن إقامة علاقات بين بعض البلدان الأفريقية والنظام الصهيوني سوف تعزز دعائم نظام الفصل العنصري . ونقترح على منظمة الوحدة الأفريقية أن تتخذ تدابير عاجلة لاستئصال هذا الورم السرطاني من هذه القارة .

وخلافا لقضية فلسطين التي تعاني من الانقسام والاختلافات في الرأي والسياسات التوفيقية ، هناك توافق في الرأي بين كل البلدان ، مع استثناء عدد قليل ، بشأن قضية جنوب أفريقيا . هذا التوافق في الرأي ، جنبا إلى جنب مع التحركات الواسعة ، وبالذات على الصعيد الدولي ، قد أدت إلى إرساء الأساس لتكثيف الضغوط على النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

وقد أسهمت شتى التجمعات التي عقدت في جميع أنحاء العالم - ومنها الاجتماع الذي تم في لندن وأوصى بفرض جزاءات عسكرية ، والاجتماع الذي عقد في أوصلو وأوصى بفرض جزاءات نفطية ، وكذلك المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس بشأن فرض جزاءات ضد النظام العنصري في جنوب أفريقيا وأعقبه اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ومؤتمر عدم الانحياز في هراري بزمبابوي - أسهمت كلها في تنفيذ القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشأن جنوب أفريقيا .

وقد اعتمد مؤتمر عدم الانحياز المعقود في هراري بعض المقترحات العملية والملمومة . وطرح رئيس جمهورية إيران الإسلامية اقتراحا بإنشاء صندوق لمساعدة المقاتلين في جنوب افريقيا ، وصندوق لدول خط المواجهة . وينبغي أن يحظى هذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات المماثلة ، بتأييد فوري من جانب الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء . ويتعين على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تبرز هذه الأنشطة .

فإن تشديد كفاح شعب جنوب افريقيا يبشّر بحدوث تغييرات جديّة في بريتوريا . ولا جدال في أن النظام المنصري في جنوب افريقيا هو السبب الأساسي لجميع التوترات في جنوب افريقيا . وما لم يتم القضاء على الفعل المنصري كليّة ، لن يمكن إقامة السلم والاستقرار والأمن في هذه المنطقة . وينبغي أن يتمتع الشعب في جنوب افريقيا بنظام يجمع كل الاعراق في ظل حقوق متساوية في التصويت لكل فرد ، بغض النظر عن العرق ولون البشرة . ومجرد فكرة الفعل المنصري تشكل جريمة ضد الإنسانية وإهانة لضمير العالم . وفي إطار هذا التعريف للفعل المنصري ، يتساءل المرء عن السبب في أن البلدان التي خاضت الحرب العالمية الثانية ضد فكرة مماثلة ، ليست مستعدة للكف عن تأييدها لنظام الفعل المنصري . وهل هناك أي تبرير لسياسة "الارتباط البئساء" التي تتبعها الولايات المتحدة ، والتي ترمي إلى حماية النظام المنصري في جنوب افريقيا وإلى الحفاظ على المصالح الوطنية للولايات المتحدة .

وبالإضافة إلى الجرائم التي ارتكبتها نظام الفعل المنصري داخل حدوده ، فإنه ينشر جرائمه إلى دول أخرى في الجنوب الافريقي من خلال الاعمال التخريبية والإرهابية ، والدفع بعملائه المأجورين إلى هذه البلدان . وقد كشفت هذه الاعمال بصفة خاصة في خلال العام الماضي الماضي ضد موزامبيق وأنغولا . وما برح نظام جنوب افريقيا يتعمد على سيادة ليسوتو وبوتسوانا وسلامة أراضيها ، فالفارات الجوية والضغط الاقتصادي ، فضلا عن الاعمال التخريبية التي يقوم بها ضد زمبابوي وتنزانيا وموزامبيق ، كلها توضح أن نظام جنوب افريقيا لن يرضخ طوعا للقرارات الدولية .

إن الاحتلال غير الشرعي والاستعماري لناميبيا من قِبَل نظام جنوب افريقيا ،  
والذي ومم بأنه عمل عدواني ضد شعب ناميبيا ، مازال مستمرا . وبعد مرور ثمانني  
سنوات على اعتماد مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يدعو إلى استقلال ناميبيا ،  
لم يتحقق أي تقدم عملي في سبيل تنفيذه . ومرة أخرى نعلن إدانتنا لنظام الفصل  
المنصري في جنوب افريقيا ، ونؤكد مجددا الحق غير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في  
الاستقلال الوطني وتقرير المصير والسلامة الإقليمية . ونرى من ناحية أخرى أن النضال  
المطوح لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ،  
ينبغي أن يستمر ويتمزق . وينبغي إيلاء اهتمام خاص من قِبَل جميع البلدان للقرار  
الذي اعتمد في مؤتمر فيينا الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وفي الدورة  
الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن ناميبيا . وقد شجعت جمهورية إيران  
الإسلامية فتح مكتب تمثيل لسوابو في طهران . كذلك ينبغي أن يستمر التأييد السياسي  
لسوابو على المستوى الدولي .

ونحن نرى أن النضال الداخلي ينبغي أن يبرز ، وأنه ينبغي ممارسة ضغط أكبر  
على نظام جنوب افريقيا تطبيقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق ، وتنفيذا لقرار  
مجلس الأمن ٢٨٣ (١٩٧٠) الذي يطالب بفرض جزاءات سياسية واقتصادية وعسكرية ونووية  
وشقافية ورياضية على نظام جنوب افريقيا . ومن المؤسف أن نهج عدم التعاون الذي  
تسلكه بعض البلدان الغربية هو السبب الرئيسي في استمرار الفصل المنصري واستمرار  
احتلال ناميبيا وكذلك في مواصلة ذلك النظام أعمال التخريب والمؤامرات ضد جيرانه .  
ولاشك في أنه رغم هذه المناورات فإن النظام المنصري لجنوب افريقيا لا يستطيع  
البقاء في السلطة طويلا ، متجاهلا رغبة شعب جنوب افريقيا وناميبيا بأسرها . والذين  
يفضون بالمبادئ الإنسانية من أجل مصالحهم المالية الخاصة سينتهي بهم الأمر إلى  
العار .

ولاتزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعانيان من بقايا حكومات  
عسكرية تابعة ، ومن صعوبات اقتصادية ضخمة ومن تعد على سيادتهما . وفي العام

الماضي ازداد خطر قيام الولايات المتحدة بتدخل عسكري مباشر وبأعمال عدوان ضد هذه البلدان .

ولم يتحقق أي تقدم في الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وأفرقة ليما للدعم ، ومقترحاتها لتسوية مشاكل أمريكا اللاتينية . غير أنه كان لهذه الجهود أثرها الإيجابي في مجالات أخرى . ولما كان أعضاء كونتادورا وأفرقة ليما للدعم قد تمكنوا من تنظيم أنفسهم واتخاذ موقف مشترك بشأن أحد القضايا حساسة في المنطقة ، وبرغم ما يقوم بين تلك الدول من اختلاف في السياسة والمبادئ ، كان ذلك خطوة مبشرة نحو إحراز الاستقلال الحقيقي لأمريكا اللاتينية بأسرها . ويحدوني الأمل أن تؤدي هذه التدابير المشتركة تدريجيا إلى قيام منظمة شاملة لبلدان أمريكا اللاتينية .

ومن المؤسف في القارة الآسيوية أن بعض التعقيدات حالت دون إقامة منظمة شاملة تمثل جميع بلدان هذه القارة . ولكن إذا ما تعززت المنظمات الإقليمية القائمة ، فإننا قد نتمكن في يوم ما من إنشاء منظمة واحدة عن طريق إدماجها معا . ونأمل أيضا أن تنتهي الأزمات في آسيا إلى حلول عادلة ومقبولة ، حتى يتمكن وضع أساس لتخفيف حدة التوتر وتوسيع نطاق التعاون والوحدة بين بلدان هذه القارة .

وبالنسبة لمسألة كمبوديا ، فإننا نعتقد أن وجود قوات أجنبية في هذا البلد الواقع في جنوب شرقي آسيا أمر يقوّض سلمه واستقراره ؛ لكننا في الوقت نفسه نشارك شعب كمبوديا قلقه إزاء الاعمال اللاإنسانية والبربرية التي يرتكبها نظام بول بوت ، وخاصة عندما ينظر إليها ضمن سياقها التاريخي الحقيقي .

وفيما يتعلق بمشكلة كوريا ، لانزال نعتقد أنه ينبغي لشرطي كوريا أن يتوصلا إلى صيغة لتقاربهما ولاحتمال عقد وحدة بينهما ، حتى يتسنى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في تلك المنطقة .

ويؤدي الوجود العسكري للدولتين العظميين الرئيسيتين في المحيط الهندي ، من خلال توسيع القواعد القائمة وإنشاء قواعد جديدة ، إلى زيادة احتمال تفاقم التوترات والصدامات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وبعد خمسة عشر عاما من اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨٢٢ (د - ٢٦) ، الذي أعلن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ، مازالت بعض البلدان تمر على الحفاظ على قواعدهما وتوسيعها وعلى مواصلة تواجدهما العسكري ؛ وقد أحبط ذلك الجهود التي بذلتها اللجنة المخممة المعنية بالمحيط الهندي . ونحن نؤيد عقد مؤتمر المحيط الهندي في أقرب وقت ممكن . ولهذا الغرض ، نأمل أن تتجاوز الدول الواقعة على المحيط الهندي ، وخاصة دول جنوب شرقي آسيا ، اختلافاتها الطفيفة في الرأي وأن تعمل على إحلال السلم في المحيط الهندي عن طريق التعاون والتنسيق .

ومن ناحية أخرى ، يتعرض الخليج الفارسي ، بوصفه امتدادا طبيعيا للمحيط الهندي ، للتنافس المستمر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . إن حدة التوتر في الخليج الفارسي تزداد باطراد ، من جهة بسبب العدوان العراقي على جمهورية إيران الإسلامية ، ومن جهة أخرى بسبب تكاثف الوجود العسكري للولايات المتحدة في بلدان المنطقة ، ووجود أسطول الولايات المتحدة في بحر عمان ، كجزء من "قوة الانتشار السريع" ذات البنية المدمرة والعدوانية - والتي طرأ عليها تطور جديد وأصبحت تسمى "القيادة المركزية" ؛ وإنشاء قواعد عسكرية جديدة في الدول الواقعة على الخليج

الفارسي . إن هذا الممر المائي الهام والامراتيجي ، ذا الأهمية الحيوية لاستمرار الاقتصاد العالمي ، ينبغي أن يصبح منطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية ، ومنطقة سلم خالية من الأسلحة الكيماوية . ونحن نعمل من أجل إحلال أمن طويل الأجل في الخليج الفارسي . ونأمل أن نتمكن ، بوضع حد للعدوان العراقي ، من تحقيق هذا الهدد بالتعاون الوثيق مع البلدان الأخرى في منطقتنا .

خلال العام الماضي ، شهدنا تفاهما مأساويا للتوتر في منطقة البحر المتوسط . وإن استمرار التنافس العسكري بين الكتلتين وتكثيف الوجود العسكري وتوسيع القواعد العسكرية لتستخدمها الاساطيل الأجنبية ، في وقت تحاول فيه بلدان المنطقة تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلم ، كلها أمور تشير إلى أن العدوان كان لابد أن ينتقل من الحدود الساحلية إلى داخل الدول الساحلية .

إن العدوان على ليبيا قد بدأ بمجموعة من الأعمال الاستفزازية والتدريبات العسكرية في خليج سيره لينتهي أخيرا بغارة جوية واسعة النطاق على ليبيا وبقتل المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان ، وبذلك تحوّل إلى عدوان عسكري صريح . وبالرغم من الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة للاستظهار على نحو غير منطقي بالمادة ٥١ من الميثاق ، فقد اعتبرت الأغلبية العظمى من بلدان المجتمع الدولي العدوان الأمريكي انتهاكا صارخا لسيادة ليبيا وسلامة أراضيها . وأعربت عن تضامنها مع ليبيا في الدفاع عن استقلالها وسيادتها . ومن ثم فإن بيان الدول الصناعية السبع والاتحاد الاقتصادي الأوروبي والتي استخدمت الإرهاب كذريعة لتبرير أعمالها ، كان في الواقع موقفا اتخذته أقلية صغيرة من البلدان ، ويخالف موقف بقية بلدان العالم . والقرار الذي اتخذته تلك الدول السبع عديم القيمة والمصادقية . ومن ثم خرجت ليبيا من هذا العدوان أكثر إصرارا من ذي قبل على مواصلة سياستها الثورية ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنظر إلى أعمال العدوان الكثيرة التي ارتكبت خلال العام الماضي ، ينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها المبدأ الهام المتمثل في

عدم استعمال القوة أو اللجوء إلى العدوان ، وأن تكرر بعض الوقت لبحث مختلف أبعاده . إن إعداد الاتفاقية الخاصة بعدم استعمال القوة أو اللجوء إلى العدوان لاتزال معلقة في الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ بسبب العقبات التي وضعتها بعض الدول الغربية . وينبغي أن تنظر الجمعية العامة بصورة جديّة في إصدار قرارات تتضمن التوصيات اللازمة لمنع استمرار العدوان . وقد دعا الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز الجمعية العامة رسمياً إلى اتخاذ تدابير لاعتماد إعلان عالمي في هذا الصدد . ولا بد من إجراء دراسة أكثر تعمقاً لقضية الإرهاب في هذا المحفل .

لقد اتخذ القرار ٦١/٤٠ بعد إدخال بعض التعديلات عليه حتى تقبل الولايات المتحدة الموافقة على إطار قانوني . وقد قبلت الولايات المتحدة رسمياً هذا الإطار . غير أنها لجأت إلى حجة الإرهاب الوهمية لترتكب عدواناً ليس له مثيل . لكننا نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة في الدورة الحالية أن تبحث بشكل متعمّق مسألة الإرهاب وخاصة الإرهاب الرسمي وأسبابه . وترى جمهورية إيران الإسلامية أن بلدان العالم الثالث هي الضحايا الرئيسية لأعمال الإرهاب ، سواء كان إرهاباً صادراً عن الدولة أو يقوم به أفراد أو جماعات ؛ ولكن حيث أن هذه الدول غير قادرة على استخدام وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية ، فلا تحظى الحالات العديدة للإرهاب في هذه البلدان بالاهتمام الواجب . وبينما على العكس من ذلك يفرد مكان واسع في الإعلام الدولي لحالات متفرقة تحدث في البلدان الغربية .

وقد ظلّ شعب إيران لسنوات طويلة ضحية للإرهاب الذي ترعاه الحكومة على أيدي النظام السابق العميل والتابع والمفروض بالقوة . وفي أعقاب انتصار الثورة الإسلامية ، أصبح الشعب الإيراني مرة أخرى هدفاً للإرهابيين الذين زوّدتهم الدول الغربية والولايات المتحدة بكل التسهيلات . إن جمهورية إيران الإسلامية تدين كل أشكال الإرهاب وأبعاده ، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الحكومة ، وتؤيد حق جميع حركات

التحرير في النضال . كما تدعو كل البلدان ، لاسيما الغربية منها ، إلى عدم تقديم أية مساعدة للجماعات الإرهابية وإلى بذل قصارى جهدها لتمييز الاتفاقيات القائمة . ونحن نعتقد أن الازمات الاقتصادية ترتبط أكثر من أي وقت مضى ، في الحالة الدولية الراهنة ، بسباق التسلح المحموم . ففي حين لم يتم التوصل إلى حل مضمونسي للمشاكل الاقتصادية ، خاصة تلك المتعلقة ببلدان العالم الثالث في مجالات الديون وانخفاض أسعار المواد الخام والتخلف ، فإن سباق التسلح قد اكتسب قوة دافعة جديدة . ومن شأن سباق التسلح أن يؤدي إلى توسيع مجال النفوذ وتفاقم حدة الاستقطاب في العلاقات الدولية وزيادة خطورة التجمعات . وهذا هو السبب الجذري لمعظم مشاكل عصرنا . وقد بلغت سرعة الانتشار في مجالات كثيرة درجة لا تستطيع معها مباحثات نزع السلاح أن تغطيها . وتنتهك بصورة متزايدة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوقف سباق التسلح وبإنتاج الأسلحة واستعمالها . وازدياد استخدام الأسلحة النووية مَثَلٌ على ذلك . ولا يجري فرض نغفات سباق التسلح بصورة مباشرة أو غير مباشرة على بلدان العالم الثالث فحسب ، بل تُقحم هذه البلدان أيضا في توترات دولية ممطعة وتصبح بالتالي الأسواق الرئيسية لتجار الموت . وأدى هذا النهب المزدوج للموارد الاقتصادية بدوره إلى تفاقم اتجاه التخلف والتبعية الاقتصادية لدى بلدان العالم الثالث . ويعد استمرار هذه الحلقة المفرغة بالغ الضرر للبشرية . وآمل أن تتمكن هذه الجمعية العامة من اتخاذ خطوات جادة للتخفيف من هذا الاتجاه الذي قد يكون مهلكا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتحدث

الاخير في هذه الجلسة . يرغب عدة ممثلين في ممارسة حقهم في الرد وسأعطيهم الكلمة الآن . هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الاولى وعلى خمس دقائق للكلمة الثانية ويجب أن يلقيها الممثلون من مقاعدهم .



السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا أريد

اطالة عمل الجمعية العامة أكثر من بضع دقائق ، وانني بالتأكيد لن اتجاوز مدة العشر دقائق المحددة . لقد أنصتُ عصر اليوم بالاهتمام الى بيان وزير الشؤون الخارجية لاستراليا . ولا أود سوى ان اعقب بايجاز على بعض النقاط التي اشار اليها . لقد أعرب في حديثه عن نيو كالدونيا عن قلق بلاده ازاء كل مايتعلق بحريية شعب الاقليم وموافقتهم . وأود ان أوكد له وأذكره ان هذه المفاهيم النبيلة كانت ولاتزال تمثل أساس دساتير بلادي خلال قرنين .

وأخيرا ، فيما يتعلق بالتقدم نحو الحكم الذاتي الذي اعتبره ممثل استراليا أمرا مرغوبا فيه ، أود ان أذكر الجمعية بان الاقليم الذي ذكره يتمتع بحكم ذاتي شامل في اطار الجمهورية الفرنسية . إن نيو كالدونيا تحكمها مجالس منتخبة بحريية تشارك فيها جميع التيارات السياسية دون استثناء .

وفيما يتعلق بالاستقلال الذي اعرب المتكلم عن أمله في تحقيقه ، فان ذلك يرجع الى شعب نيو كالدونيا وحده في ان يقرر هذا الامر .

وأود ان أذكر الجمعية العامة مرة اخرى في هذا الصدد بأنه سينظم استفتاء في نيو كالدونيا في عام ١٩٨٧ بشأن الاستقلال . ويجب ان يجري هذا الاستفتاء بهدوء ودون أي شكل من أشكال الضغط الخارجي .

السيد صبيدة (العراق): قبل قليل وقف أمامنا جميعا ممثل ايران

الملا ولاياتي ليردد مرة اخرى كمادته سلسلة جديدة من الاكاذيب والتناقضات التي اتسمت بها سياسة الفئة الباغية الحاكمة في طهران

وكمادة هذه الفئة ان تبدأ دائما في مقدمة شرحتها بالاشارة الى آيات من القرآن الكريم ليبرهنوا أمام الناس ، الذين يعرفون مصفا اكاذيبهم ، بأنهم يمثلون الاملام وينتمون الى هذا الدين الحنيف . وقد أشار في بداية كلمته ، كالمادة ، الى آية قرآنية ، وأشار الى عبادة الله - وهذا طبعا اذا استعرضنا ملوكيتهم وتصرفاتهم نجد ان هذه السلوكية وهذه التصرفات تخالف عبادة الله وتخالف المبادئ التي

أتى بها الدين الاسلامي الذي يدعون زورا وبهتانا المشي على هديه . فالاسلام يقول ،  
كما جاء في القرآن الكريم :

"وان جنحوا للسلم فاجنح لها" سورة الانفال (الآية ٦)

اين هم من هذه الآية الكريمة؟

قال الله تعالى:

"وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت إحداهما على

الآخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله" سورة الحجرات (الآية ٩)

فأين هم من هذه الآية الكريمة وقد تدخلت فئات اسلامية للوساطة لفض النزاع بين هاتين  
الدولتين الاسلاميتين ولكنهم رفضوا؟

ان الاسلام يحرم القتال بين المسلمين ، والاسلام يحرم القتال في الاشهر  
الحُرْم ، وقد سبق للعراق عند بداية الاشهر الحُرْم ان طلب من الايرانيين وقف  
القتال في هذه الاشهر لكنهم دائما كانوا يرفضون .

اين هم من الاسلام وهم يدفعون آلاف الاطفال الى ميادين القتال ليفجروا  
باجسادهم البريئة حقول الالفام ؟ اين هم من الاسلام عندما يقوم غوغاؤهم برمي مادة  
الزئبق على وجوه النساء عندما تتكشف وجوههم في الشوارع ؟ اين هم من الاسلام وهم  
يقتلون الاسرى في ميادين القتال . لقد وقعت آخر جريمة قاموا بها في أوائل  
الشهر الماضي عندما تقدموا في معركة في جزيرة مجنون وتمكنوا من أسر بعض الجنود .  
وعند استعادة هذا الموقع وجدنا ان الضباط والجنود قد كتفوا بالحبال وقتلوا في  
موقعهم . اين هم من الاسلام في كل هذا؟

انهم يرددون آيات قرآنية ولا يفهمون معناها . وهذا ينطبق عليهم قوله تعالى:

"كمثل الحمار يحمل اسفارا" سورة الجمعة (الآية ٥)

لقد أشار الملا ولاياتي الى الثورة الايرانية التي شجعت الثورات في  
العالم . أية ثورة إيرانية؟ هل هي الفوضى الايرانية؟ وماذا شجعت ؟ شجعت الارهاب في  
العالم ؟ لقد فتحت في ايران ميادين لتدريب الارهابيين وتمديدهم الى المنطقة

وتصديدهم الى العالم . وما حدث في الكويت خير شاهد ، وما يحدث في لبنان ، وما حدث في كثير من الدول شاهد على قيامهم بهذه الجريمة وتبنيهم سياسة الارهاب . هذه هي الثورة التي يتحدثون عنها .

وقد اشار في حديثه ، او في ثرثرته الى ماسماه بعدوان عراقي متعمد واعتبر العراق انه المسؤول عن بداية الحرب وعن استمرارها . لا نريد ان نشير جدالا حول هذا الموضوع لضيق الوقت المسموح به في الرد ، ولكنني اشير الى خطاب السيد وزير خارجية العراق عندما استعرض الاعتداءات الايرانية - مئات الاعتداءات الايرانية - التي سبقت الحرب والتجاوزات الايرانية على الحدود - حدود العراق - وقيامهم باعمال ارهابية داخل العراق استهدفت العمد من المسؤولين والمؤسسات العراقية ، وذلك بتجنيد الجالية الايرانية التي كانت تعيش غيشا داخل العراق .

وعن بداية الحرب سبق للعراق ان تحدى ايران في هذا المحفل بالذات وفي هراي وفي نيودلهي ، تحداهم بان تشكل لجنة من الامم المتحدة او من دول عدم الانحياز او من الدول الاسلامية لكي تتولى التحقيق في من بدأ الحرب . فاذا كانت ايران فعلا تشعر ان العراق هو الذي بدأ الحرب ، فلماذا ترفض تشكيل لجنة تحقق في ذلك؟ لماذا ترفض ان تقوم لجنة محايدة في تدقيق الوثائق لتحدد من الجهة التي بدأت الحرب؟ لماذا ترفض التحقيق ؟

أما عن استمرار الحرب ومسؤولية استمرار الحرب فلا يوجد أحد في هذا المحفل الموقر لا يعلم ولا يدري ان ايران هي المسؤولة عن استمرار الحرب . ففي ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، اي بعد اربعة اسابيع فقط من قيام الحرب ، صدر قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار ، فقبل العراق القرار ورفضت ايران وامتمت في رفضها ، ومنذ ذلك التاريخ وهي ترفض كل القرارات المادرة عن هذه المنظمة وعن مجلس الامن ، وترفض كل الوساطات التي تقدمت بها الدول الاسلامية والدول غير المنحازة .

أما قوله ان العراق كان يسعى للاطاحة بالنظام في ايران فهذه أيضا مفارقة جديدة اتحدى ممثل ايران ان يأتي بحديث واحد او بتمريح واحد لمسؤول عراقي اشار فيه الى رغبة العراق او نيته في الاطاحة بالنظام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أستمح ممثل العراق عذرا .

أعتقد أن ممثل إيران طلب التكلم في نقطة نظامية ، وأعطيه الكلمة .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد طلبت التكلم في نقطة نظامية لأن ممثل العراق ، حسب ساعتني ، قد تجاوز مدة الدقائق العشر المحددة له ، ورأيت من الضروري أن ألفت النظر إلى هذا الأمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم ممثل إيران بأنه

، وفقا للساعة الرسمية التي ضبطت مباشرة عندما بدأ ممثل العراق التكلم ، لا يزال أمامه دقيقتان من الوقت .

أعتذر لممثل العراق على مقاطعته ، وأدعوه إلى مواصلة بيانه .

السيد صميده (العراق) : هذه أيضا مفارقة جديدة ، إن التوقيت

الإيراني أيضا يختلف عن توقيت العالم كله . نرى أيضا أن ممثل إيران يطالب المجتمع الدولي بعدم المطالبة بإيقاف الحرب . وهذا أيضا تناقض ، أن نرى ممثلا لدولة تحترم نفسها يقف أمام هذا المحفل ، أمام هذه المنظمة ، وينتقد المطالبة بإيقاف الحرب . ويجعل أن ميشاق هذه المنظمة يحرم الحرب ، وهذه أيضا من التناقضات التي وقع فيها الملي ولاياتي .

أما قوله عن مخالفة القانون الدولي من قبل العراق ...

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتذر لمقاطعة ممثل العراق .

وأرجوه أن يختتم بيانه .

السيد صميده (العراق) : شكرا سيدي الرئيس .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كل مرة

يمارس فيها هذا الوفد حقه في الرد ، يبذل جهدا جادا في التركيز على محتويات البيان الذي يرد عليه ، وبذا يعيد الأمور إلى نصابها ، ويظل ، في الوقت ذاته ، في إطار حق الرد .

ولكن هذه لم تكن الحال عندما مارس وفد باكستان حقه في الرد مساء البارحة .  
فقد أدلى ببعض الملاحظات المظلمة التي تشوه تماما فحوى بيان الوفد الافغاني . فقد  
عزى إلينا عبارات وجمل لم ترد إطلاقا في أي مقطع من بياننا .  
وغير ذلك ، أدلى ممثل باكستان ببعض الملاحظات التي تتطلب الرد عليها . فقد  
قال إنه ، "ليس هناك جندي واحد من أي بلد أجنبي ، بخلاف جنود الاتحاد السوفياتي ،  
موجود في أفغانستان اليوم" . والجمعية تدرك بغير شك أنه في حالة حرب غير معلنة  
تشن بالوكالة وفي عملية ممولة لا من جانب وزارة دفاع بل من جانب وكالة استخبارات ،  
فإن الامبرياليين وحلفاءهم المتنوعين لا يستخدمون جنود قواتهم المسلحة النظامية .  
إن جوهر مفهوم العالمية الجديدة والشعار الذي لا يخفى مغزاه الحقيقي رغم ادعاء  
التأييد لما يسمى "بالقوى الديمقراطية والمقاتلين من أجل الحرية" ، قد أديا إلى  
اعتماد الامبريالية وعملائها المحليين اعتمادا متزايدا على عصبات الخونة والمرتزقة  
وقطاع الطرق . وتلك هي الحال في أفغانستان ونيكاراغوا وأنغولا وكمبوتشيا ، على  
سبيل المثال لا الحصر . إن نظرة إلى التعريف القانوني للعدوان واستخدام المرتزقة  
حري بأن يدحض كل عبارات التشهير التي استخدمها ممثل باكستان بشأن الطبيعة  
الحقيقية لقطاع الطرق والمرتزقة هؤلاء .

وكما تكلم أيضا عن "نظام غير مقبول" . ويكفي القول أن العديدين في هذه  
الجمعية يوافقونا الرأي دون شك على أن ممثل باكستان آخر من يحق له التحدث عن مدى  
مقبولية الأنظمة الحاكمة .

إن الادعاء بأن هناك "خطة لاقتلاع أعداد كبيرة من رجال القبائل من ديارها" ،  
إدعاء سخيف ولا أساس له وغير صحيح إطلاقا .

وقد قيل أيضا أن التأكيد بأن العدد الضخم من اللاجئين مبالغ فيه ، تأكيد  
مناف للعقل . غير أن الإحصاء المستقل الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة للمخيمات ، وهو  
الإحصاء الذي أجراه معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، قد كشف النقاب  
عن الفجوة الضخمة بين الإحصاءات التي قدمت باكستان والاعداد الفعلية لسكان

المخيمات ، وبذا فإن الذي يبدو أنه مما يناهض العقل حقا هو أن يتوقع أحد من هذه الجمعية أن تصدق الأرقام المزورة التي اختلقها أوصاف معينة معروفة تمام المعرفة تحقيقا لاهدافها السياسية .

لقد ادعى أن التكلفة اليومية لمخيمات "اللاجئين" تبلغ ٢ مليون دولار أمريكي يوميا . وقد يكون هناك بعض الخلط في ذلك ، من حيث أن معسكرات تدريب المرتزقة وتسليحهم هي وحدها التي تكلف وكالة الاستخبارات المركزية ٢ مليون دولار أمريكي يوميا . ومن ناحية أخرى ، فاننا ، - حتى اذا افترضنا أن إحصائيات باكستان فيما يخص عدد اللاجئين احصائيات دقيقة - فإن النفقات اليومية التي قيل أنها ٢ مليون دولار أمريكي كان ينبغي أن ترفع بنسبة ٢٠٠ في المائة مستوى معيشة اللاجئين بالمقارنة مع مستوى المعيشة داخل أفغانستان .

هناك العديد من النقاط الأخرى التي أود أن أشير إليها ، ولكن بما أن هذه هي الممارسة الثانية لحق الرد ، فسأختم بياني الآن .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سارد بإيجاز على كل الهراء الذي استمع إليه الأعضاء من وفد العراق . وأود أن أوضح نقطة بالذات توضحا كافيا ، وهي أن ميشاق الأمم المتحدة لا يسمح لأي معتد أن يبدأ حرب عدوان ثم - عندما يلقي الهزيمة - ينادي بتحقيق السلم . إننا نستمع باستمرار إلى هذه الحجج في وفد العراق ، لكنها لن تجد أي تأييد هنا ، وحتما لن تجد تأييدا في ميشاق الأمم المتحدة .

وهناك نقطة أخرى : من هو البلد الذي أدين لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ، والهجمات التي شنها على المدنيين ، ومهاجمة الطائرات المدنية وتهديد الطيران المدني ؟ من المؤكد أن الجميع سيقولون ، إنه العراق ، ووثائق الأمم المتحدة على الأقل تسمي العراق بالاسم .

أعتقد أنه مضيعة للوقت أن نحاول الرد على ما استمعنا إليه من وفد العراق .  
إن من الضروري الآن - وهذا هو الوقت الصحيح - أن نركز على عراق ما بعد عهد صدام ،  
العراق المتحرر ، العراق المسالم ، العراق الحر .  
ونعتقد ، أولاً ، أن العراق لن يتحرر إلا بعد سقوط صدام ، وإن منطقتنا لن  
تتحرر من ويلات الحرب إلا عندما يسقط حكم صدام . وبلدي أيضاً سيتحرر بالكامل من عبء  
هذه الحرب عندما يسقط الرئيس صدام .  
ونقطة أخرى ، إن شعب العراق المسلم هو الشعب الوحيد الذي بوسعهم أن يتخذ  
القرارات الخاصة بطبيعة ونوع حكومته . ومصير العراق يجب أن يحدده شعب العراق  
وحده .

والنقطة الثالثة هي : أن المجتمع الدولي يتردد الآن في إدانة نظام العراق  
على فن حربته العدوانية ضدنا ، وهو يتردد في تشكيل محكمة دولية لمعاقبة المعتدي  
لا على عدوانه فحسب بل وعلى جرائم الحرب التي يقترفها أيضاً . وبوسعني أن أؤكد  
للجمعية أنه عندما تسنح الفرصة لشعب العراق ، وعندما يتحرر العراق ، فإن ذلك  
الشعب سيجري آنئذ محاكمة ، وفي ذلك الوقت لن تكون للهيئة الدولية أية سلطة على  
تلك المحاكمة .

فتلك المحكمة هي التي ستتخذ قراراتها . وأنا متأكد من أن الشعب العراقي المسلم ، عندما يتحرر ، لن يشاطر المجتمع الدولي انتصاراته . لكن المجتمع الدولي مازال أمامه الوقت الكافي . ويمكنه أن يدين العراق ، عراق صدام ، لاستخدامه الأسلحة الكيميائية ، وللجرائم التي يرتكبها ، ولحرب العدوان التي يشنها علينا . وأنه ليشرف جمهورية إيران الإسلامية أن تصافح الشعب العراقي ، ولكن بطبيعة الحال بعد تخلصه من مخالف الرئيس صدام حسين .

وأود أيضا أن أعرب عن بالغ غيظتي وسروري إذ أرى ممثل النظام البعثي الذي يرأسه ميشيل عفلق ، وهو شخصية غير إسلامية معروفة ، بل ومعاد للإسلام ، وقد عاد إلى الإسلام . من المريح للنفس أن تسمعهم أنهم يجيدون الاقتباس من القرآن الكريم . وأريد هنا أن أذكرهم بآيتين أخريين . تقول الأولى :

"واقتلوهم حيث تقفتموهم"

#### سورة البقرة (الآية ١٩١)

وتقول الآية الأخرى :

"وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة"

#### سورة البقرة (الآية ١٩٣)

هذا هو حكم القرآن الكريم . وأعتقد أنه من المستصوب لأعضاء الوفد العراقي ، ماداموا قد قرروا أخيرا ، بفضل رسالة جمهورية إيران الإسلامية والثورة الإسلامية ، أن يعودوا إلى القرآن ، أن يقرأوا القرآن بتمعن أكبر . إن لغتهم عربية ، وليست لديهم مشكلة في قراءته ، عليهم فقط أن يفهموه .

السيد فيرمر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أورد

على الملاحظات التي أدلى بها في وقت مبكر من هذا النقاش الممثل الدائم لفرنسا ، وقد استمعنا إليه باهتمام . لقد كانت ملاحظاته مدروسة وبليغة ، كما كنا نتوقع ، ولكن بيانه لا يغير من وجهة نظر استراليا أو البلدان الأخرى الأعضاء في محفل جنوب



المحيط الهادئ ، وهو المنظمة الاقليمية المعنية - وهي ان المسائل الهامة المتعلقة بمستقبل نيو كاليدونيا ينبغي ان تتناولها الامم المتحدة . فهذه المنظمة لعبت دورا تاريخيا في حصول الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على حق تقرير المصير والاستقلال ، ونرى انه ينبغي ايضا إشراكها في حالة نيو كاليدونيا . ونعتقد ان هذه العملية يمكن القيام بها على نحو إيجابي وبناء عن طريق الحوار الذي شارك فيه كل الأطراف ، بما فيها فرنسا والامم المتحدة ، وأنه ينبغي القيام بها على نحو تثبت فيه فرنسا حسن نيتها ، ويعترف فيه بحقوق شعب الكانكا ، السكان الاصليين ، وغيرهم من السكان المقيمين في نيو كاليدونيا منذ مدة طويلة . ونرى ان مما يساعد على تحقيق تلك الغايات ان تقوم الامم المتحدة بدراسة حالة ذلك الإقليم بشكل متسق .

السيد فريد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازال ممثل

كابول ، بكل أسف ، يسترسل في الإدلاء بملاحظاته ، محاولا افتعال انطباعات مضللة حول الحالة في أفغانستان . ووفد بلادي يرفض رفضا قاطعا وصريحا كل الادعاءات التي استمعنا إليها ثوا من ممثل كابول .

أولا ، إن واقع التدخل الاجنبي العسكري في أفغانستان ، ومقاومته ، لا يمكن إنكاره أو طمسه بتشويه الحقائق . فهناك قوة اجنبية قوامها يزيد على ١٢٠ ألف جندي تورطت في محاولة فاشلة لإخضاع الشعب الافغاني منذ ما يقرب من سبع سنوات . وهذا دليل كاف على الطابع الوطني الاصيل للكفاح التحرري . ولا بد ان يكون ممثل كابول قد عرف الآن ان التدخل المزعوم ليس هو الذي يدفع رجل الشارع إلى ان يحمل السلاح ويخوض حرب تحرير طوال سبع سنوات ، وأطول من ذلك إذا استدعى الامر ، وأن يكون على استعداد للتضحية حتى بحياته في سبيل قضية عادلة ونبيلة ، هي قضية حريته واستقلاله .

ثانيا ، لا بد وأن يكون ممثل كابول قد عرف الآن ان شعب أفغانستان الباسل ، الذي أشاد به وزير خارجيتنا ، هو الاغلبية الساحقة التي تعارض احتلال وطنها والسيطرة عليه من قبل قوات اجنبية ، وليس من يتواطون مع تلك القوات .

ثالثا ، أما فيما يتعلق بعدد الأفغان الذين لجأوا إلى البلدان المجاورة ، فأقول إنه لمأساة أن يقتلع مواطن واحد من بلده بالقوة ، ويرغم على اللجوء إلى بلد آخر . وأيا كان العدد الصحيح لأولئك اللاجئين . وفي هذا السياق ألفت انتباهه إلى الأرقام التي تقدم بها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وهي ثلاثة ملايين ، أقول أيا كان عددهم فهذا لا يقلل بأي حال من الأحوال من خطورة الجرائم المرتكبة في حق الشعب الأفغاني . وأطلب فقط من ممثل كابول أن يعمل على ضمان أن يتمكن كل أفغاني أبيي<sup>١</sup> يفضل أن يعيش في مخيمات اللاجئين عن أن يعيش في كنف نظام تفرضه وتدعمه عناصر أجنبية ، من العودة إلى وطنه في أمن وكرامة .

رابعا ، فيما يتعلق بالمبالغ التي أشار إليها وقدرها مليونين من الدولارات - أذكره بأن هناك ثلاثة ملايين لاجيء ، أي أن نصيب كل لاجيء ٦٠ سنتا في اليوم ، وهذا لا يأخذ في الاعتبار التسهيلات التعليمية والطبية التي توفرها حكومتي للضيوف الأفغان .

خامسا ، إن مسؤولية رعاية المواطنين تقع على عواتق الحكومات أنفسها . وعندما تعجز الحكومة عن كفالة أمن مواطنيها وكرامتهم ، ناهيك عن مساعدتهم وتوفير أسباب الحياة لهم ، لا يمكنها بعد ذلك أن تدعي أنها تمثلهم . لقد كان الأخرى بممثل كابول أن يكون ممثنا لحكومة باكستان والحكومات الأخرى والوكالات الدولية التي تظلم مؤقتا بمسؤولية توفير الغذاء والمأوى لأهله وعشيرته . بدلا من توجيه الاتهامات الزائفة التي لا مبرر ولا أساس لها . وأن يكف عن الكلام عن أي الأنظمة مقبول وأيها غير مقبول . فمشعب أفغانستان يبذل دماءه يوميا ليؤكف على رأيه .

ختاما أقول ، إن وزير خارجية بلادي قد أكد من جديد رغبة حكومة باكستان الصادقة والتزامها القوي بالسعي إلى حل تفاوضي سياسي للحالة في أفغانستان ، يقوم على المبادئ التي أقرتها هذه الجمعية العامة في سبع مناسبات سابقة . وبهذه الروح ، يشارك وفد بلادي في محادثات الحوار غير المباشرة التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة . ويحدونا الأمل أن تنسحب القوات الأجنبية من أفغانستان في القريب العاجل حتى يتسنى تحقيق تسوية سياسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمخيلين

الراغبين في ممارسة حق الرد للمرة الثانية .

السيد صميده (العراق) : آسف سيدي الرئيس أن أعود مرة أخرى للرد

على الممثل الإيراني الذي وقع في التناقض مرة أخرى أمام هذا المحفل الموقر ،  
بتدخله السافر في شؤون العراق الداخلية ، وإصراره على العدوان ، وعلى قلب نظام  
الحكم في العراق ، عندما يتكلم عن التحرير وتحرير العراق . إن العراق بلد حر  
ومستقل ، اختار إرادته بحرية ، واختار قائده صدام بحرية . فصدام منتخبة من حزبه  
الذي يحكم في العراق وهو حزب البعث العربي الاشتراكي . وبإيعه شعب العراق عدة مرات  
على تولي قيادته . و صدام رئيس العراق رمز للعراق ، رمز لعزته واستقلاله وحرية ،  
ورمز لدفاع العراق ضد الطفيان الفارسي ، والعدوان الفارسي الهادف إلى السيطرة على  
المنطقة ابتداء من العراق .

أما البلد الذي يجب أن يتحرر فعلا ، يتحرر من الكابوس الذي يعمش فيه ، يتحرر من العنصرية ، يتحرر من التعصب ، فهو إيران . يتحرر من الخميني المتخلف الذي يريد أن يعيد المنطقة خماسئة سنة إلى الوراء ، الخميني المتعصب ، الخميني الذي يعمش على الدماء ويميش على القتل .

وانظروا بماذا استشهد ، القرآن به الكثير من الآيات ، وفي الوقت الذي نستشهد نحن بقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها سورة الأنفال (الآية ٦١) نرى المندوب الإيراني يختار من القرآن "قاتلوهم ... حتى لا تكون فتنة" ، يختار القتل ، يختار الدماء ، يختار الذبح ، هذا هو المنطق السائد في إيران . وهو دليل على هذا النظام المتخلف المتعصب . إنه يميب على العراق أن يكون بين قادته مسيحي ، أن يكون بين قيادته ميشيل عفلق وهو مسيحي ، هذا دليل على أنهم ضد الأديان وضد الفئات وضد الطوائف وضد الأقليات القومية ، هذا فعلا ما يجري في إيران . إنهم يحاربون الجميع ولذلك فالذي يطالب به الجميع ويطالب به شعب إيران هو التحرر من هذا النظام المتعصب المتخلف الذي أدخل إيران في دوامة من القتل والدماء والدمار . وقد كتبت المحافة قبل عدة أيام أنه يوجد في إيران الآن مليونان من مشوهي الحرب . فمن يتحمل مسؤولية هؤلاء ؟ إنه الخميني الذي جاء بالدمار إلى بلاده نتيجة لتعصبه وتخلفه .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لم يكن في نيتي أن أخوض في هذا الجدل الذي لا ضرورة له . فتاريخ الحرب معروف جيدا للجميع . ولا أظن أن الممثلين قد نسوا احتلال القوات العراقية المؤلم لجزء هام من بلادي لفترة تزيد عن عامين .

وأود أن أعود إلى نقطة هامة تتعلق بالعراق بعد أن يتحرر من صدام ، ونأمل في هذا الصدد أن يسود السلام العلاقات بين العراق المتحرر من صدام وبين المنطقة بأسرها . لاننا نحتاج بشدة إلى السلام . ولنفس السبب فإننا نحتاج إلى أن نقاتل جميع المعتدين بضراوة وليس أمامنا خيار آخر . إن الدفاع واجب ديني وأخلاقي وواجب بمقتضى

الميثاق . وفي هذا السياق اقتبست من القرآن الكريم الآية التي تقول " اقتلوهم حيث شققتهم " سورة البقرة (الآية ١٩١) . ينبغي أن نقائهم لأن واجبنا هو أن نحمر أنفسنا وأرضنا وعلينا أن ندافع عن شرفنا .

لقد رزحنا تحت احتلال القوات العراقية المعتدية ، ونحن السلطة الوحيدة التي تملك أن تحدد ما ينبغي عمله بالنسبة لتلك القوات العراقية المعتدية . وكما كان السيد هتلر يدعو إلى السلام في الأيام الأخيرة من حكمة ولم يمغ إليه أحد ، كذلك فإننا لا نمضي إلى دعوة السلام التي تخرج من أفواه المعتدين في العراق .

والنقطة الأخرى التي أود أن أذكرها هي أن الشعب الإيراني وهو يدافع عن بلاده في هذه الحرب القائمة أتحت له الفرمة للتعبير عن آرائه ، حتى فيما يتعلق بالحرب . وهو يستطيع أن يمارض الحرب . ومنذ بضعة أيام استشهد ممثل العراق بأقوال محمد باذرجان رئيس وزراء إيران السابق الذي انتقد سياسات الحكومة بشأن الحرب . فهل هذه الدرجة من الديمقراطية والحرية متاحة في العراق ؟ وهل يعرف أحد بلدا آخر تعرض للهجوم وهب للدفاع عن النفس يسمح للأفراد بأن يعربوا بحرية عن معارضتهم لسياسة الحكومة التي تدافع عن نفسها ؟ أعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون مصدرا لفخرنا ، ونحن فخورون به .

وكنتم أتمنى لو أننا نستطيع أن نسمع صوت شعب العراق . فقد اضطر الكثير ممن أبنائه للهرب . ففي إيران يوجد ٥٠٠ عراقي على الأقل ، وهناك أعداد أكبر من ذلك في الولايات المتحدة وانكلترا والعالم العربي . وإذا ذهب المرء إلى العراق فقد لا يجد كثيرا من العراقيين هناك . ذلك لأنهم يهربون من الرئيس صدام حسين . وعندما يتحرر العراق ، ستسمع الجمعية الرسالة الحقيقية لشعب العراق ، لا عن الحرب فحسب بل وعن المسائل الأخرى أيضا التي يثيرها الآن السيد الذي يمثل الرئيس صدام حسين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب المراقب الذي يمثل منظمة

التحرير الفلسطينية الكلمة ليرد على البيان الذي أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة . وإني أعطيه الكلمة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٢٧ (د - ٢٩)

المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ أخذاً في الاعتبار القاعدة التي استنّها رئيس الدورة الحادية والثلاثين والسوابق التي تقررت في مناسبات سابقة أثناء الدورات المتعاقبة للجمعية العامة .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : قد تكون هذه المهمة من أصعب المهام بالنسبة لي . أود فقط أن أضع الأمور في نصابها . وأود أن أذكر صديقي العزيز ممثل جمهورية إيران الإسلامية بأن الشعب الفلسطيني مازال يأمل في العودة إلى دياره ، وأن يثبت أن ذلك لا يتحقق بالتمثلي فحسب وإنما بالنضال ضد الدولة المحتلة وتصعيد ذلك النضال .

وليس من قبيل المصادفة أن الدولة المحتلة تمن القوانين التي تحرم على اليهودي حتى تبادل الحديث مع الفلسطينيين وأعضاء منظمة التحرير . وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على التأثير المتزايد لنضالنا ضد الدولة المحتلة .

لقد ذكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن المرء لم يعد يسمع عن النضال منذ عام ١٩٧٢ ولو كشعارات ولكي أضع التاريخ في سياقه الصحيح ، فربما يكون قد نسي أننا في عام ١٩٨٢ صمدنا جنباً إلى جنب مع العناصر الوطنية في لبنان على مدى ١٨ يوماً في مواجهة القوات الإسرائيلية المعتدية التي يقدر عددها بـ ١٣٠ ألف جندي والتي كانت تستهدف القضاء على شعبنا . ولم يكن القضاء علينا هدفاً لإسرائيل وحدها وإنما ذكره أيضاً ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن . ولذا لا يجوز السماح بانكسار وقتنا البطولية في وجه الغزو الصهيوني للبنان . وأتمنى أن يتذكر ممثل إيران تلك الوقائع ويعيد تقييمه للتاريخ .

وعندما تقوم الدولة المحتلة بطرد العمّال المنتخبين من الأراضي المحتلة وتفجر فيهم القنابل لتحل آخرين محلهم وتفرض على شعبنا العمّال وممثلي البلديات ، فهذا أيضاً مؤثراً آخر فحسب على أن شعبنا في ظل الاحتلال ينخرط في النضال اليومي سواء كان سلمياً أو عنيفاً . وقد اعترفت إسرائيل بصراحة تامة في مجلس الأمن بحدوث أكثر

من ٦٠٠ هجوم من هذا النوع على قوات الاحتلال خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ١٩٨٥ - غير أن ممثل إيران يجب أن يعود إلى استعراض الوقائع .  
وحتى يومنا هذا ، ماتزال الحملة التي تستهدف القضاء على شعبنا في مخيمات اللاجئين مستمرة . واليوم يتعرض أحد مخيمات لاجئيننا في الرشيدية بالقرب من صور للقصف العنيف والضرب بالقنابل والمدافع للقضاء على الشعب الفلسطيني ، وهذا مؤشر آخر على أن الكيان الصهيوني وأمدقاه يواصلون محاولاتهم للقضاء على شعبنا .

التحرير الفلسطينية)

فلماذا يحاولون القضاء علينا ؟ لاننا لا نتعامل بالشعارات ، بل نحن في مقدمة  
المفوف ، على أرض القتال ، ندافع عن حقنا في العيش في حرية ، ومرة ثانية أقول ،  
ان حقائق التاريخ تسقط أحيانا من بعض المؤرخين .

وإذا ما كنا نوافق على عقد مؤتمر دولي للسلام بل ونؤيده تمام التأييد ، فان  
ذلك ليس من قبيل المقايضة ، فنحن لا نقول "اعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية  
وكفى" . وأود أن أذكره بأن عليه أن يطلع على القرار الذي اتخذته هذه الجمعية ،  
القرار ٥٨/٢٨ جيم . فالدعوة الواردة فيه للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام ، ليست  
موجهة الى منظمة التحرير الفلسطينية وحدها . فهو يتضمن مبادئ توجيهية محددة ،  
وانني على ثقة من أن ممثل ايران ذاته لن يعارضها . إذ أن تلك المبادئ التوجيهية  
هي الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الاراضي المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني  
لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين .

كان عليّ أن أذكره بهذه الحقائق وأن أؤكد له مرة أخرى اننا نحن  
الفلسطينيين لا نعيش فقط على الآمال ولكننا نحارب بدمنا ودموعنا ، بل وباستخدام  
رشاشاتنا اذا اقتضت الضرورة ، ولكن لا يجب أن نتخلي عن غصن الزيتون ونتركه جانبا  
ولا نعتزم أن نفعل ذلك . فنحن نحمل كليهما - غصن الزيتون والرشاشات - وهذه هي  
الطريقة التي نخاطب بها المجتمع الدولي ، فنحننا ليس من أجل التدمير والفتناء ،  
بل ان نخلنا من أجل البقاء في حرية وسلم وكرامة في فلسطيننا المستقلة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥